



السنة السابعة

العدد ١٠١ . ديسمبر ٢٠٠٨



- إيران والاتفاقية الأمنية العراقية -الأمريكية
- من عبد الله نوري حتى على كردان
- سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في ظروف انتقال السلطة
- نتائج انتخاب أوباما بالنسبة لإيران
- خاتمى وكروبى أيهما أفضل للإصلاحيين؟
- من نيويورك إلى غزة

١٠١



السنة الثامنة – العدد ١٠١ –ديسمبر ٢٠٠٨

صورة الغلاف :

بقاء حلفاء إيران فى السلطة مبرر كاف لتمرير طهران للاتفاقية الأمنية بين العراق وأمريكا

مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – القاهرة – جمهورية مصر العربية – ت : ٢٥٧٨٦١٠٠ / ٢٥٧٨٦٢٠٠ / ٢٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٢٥٧٨٦٠٢٣ / ٢٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية » دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط،وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية » ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينهما لمزيد من معرفة كل منهما للآخر.

ويسعد «مختارات إيرانية» تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة.

المحتويات

افتتاحية

إيـــــران والاتــفــاقـــيــة الأمــنــيــة

لم تكن السياسة الإيرانية مفعمة بالغموض كما هي الآن بالنسبة للموقف من موافقة الحكومة العراقية وبعدها البرلمان العراقى على الاتفاقية الأمنية العراقية - الأمريكية، ولم تكن هذه السياسة الإيرانية براجماتية (عملية أو نفعية) على نحو ما هى بالنسبة للموقف من التوقيع العراقى على هذه الإتفاقية التى سبق أن ووجهت برفض إيرانى مطلق، وهجوم شديد اللهجة ليس فقط من جانب كبار المسئولين الإيرانيين ولكن أيضا من جانب مراجع دينية على نحو ما جاء على لسان آية الله العظمى كاظم الحائرى القريب من مقتدى الصدر زعيم التيار الصدرى فى العراق، ففى بيان صدر عن الحائرى ونقلته وكالة الأنباء الإيرانية (ايرنا) قال: «نحن مدركون أن هذا الاتفاق سيؤدى إلى ضياع السيادة العراقية وإذلال العراقيين" ووصفه بـ "الاتفاق المذل".

وبسبب الرفض الإيرانى العنيف والصريح ذهب نورى المالكى رئيس الحكومة العراقية إلى طهران وتعهد بأن ينص الاتفاق على منع القوات الأمريكية من شن أى هجمات ضد إيران انطلاقا من الأراضى العراقية، كما تعهد بإنهاء وجود قوات منظمة «مجاهدى خلق» الإيرانية المعارضة داخل الأراضى العراقية، والأهم من ذلك أن المالكى قام بتوقيع اتفاق تعاون استراتيجى مع إيران يشبه كثيرا اتفاق الشراكة الاستراتيجية مع تركيا الذى وقعه المالكى فى بغداد مع رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان.

رغم هذه المبادرات العراقية الثلاثة التى استهدفت طمأنة إيران، فإن الرفض الإيرانى لم يتوقف، كما لم تتوقف ضغوط حلفاء إيران داخل الحكومة العراقية ومؤسسات السلطة على الأمريكيين لفرض التعديل بعد التعديل فى محاولة لتحجيم المكاسب الأمريكية ولتأمين توازن مصالح بين إيران والولايات المتحدة فى العراق.

هذا الموقف الإيرانى أخذ يخفت ويتراجع فى الأسابيع الثلاثة الأخيرة مع إعلان فوز باراك أوباما فى انتخابات الرئاسة الأمريكية. ففى تعليق حول تطور عملية إقرار الاتفاقية من جانب المؤسسات الرسمية العراقية قال على لاريجانى رئيس مجلس الشورى أن الاتفاقية «تعانى من إشكالات». توصيف باهت لكنه مقصود ولا يختلف كثيرا عن التعبير الذى استخدمه عدد من الأكاديميين الإيرانيين فى الحديث عن الموقف الإيرانى من توقيع الحكومة العراقية على الاتفاقية حيث قالوا أن «إيران غير مرتاحة وأنها (إيران) لا تريد التدخل بشكل مباشر فى موضوع الاتفاقية الأمنية بين واشنطن وبغداد، إلا أنها غير مرتاحة لموضوع (البصم) العراقى على الاتفاقية معتبرين أنها ستترك آثارا سلبية فى مستقبل الأجيال القادمة».

ما الذى حدث فى الموقف الإيرانى، وكيف استطاعت إيران أن تحصر موقفها من التوقيع العراقى على الاتفاقية فى حدود الرفض الهادئ أو القبول الغامض، والأهم هو لماذا؟

يمكن تحديد ثلاثة أسباب رئيسية تفسر هذا الموقف الإيرانى الغامض وتكشف مدى براجماتية السياسة الإيرانية وبالذات من منظور فهم تكييف إيران للتوقيع العراقى على الاتفاقية وعلاقته بالمشروع الإيرانى فى العراق.

أول هذه الأسباب يتعلق بالعلاقة بين توقيع الحكومة والبرلمان العراقى على الاتفاقية وبين النفوذ والمشروع السياسى الإيرانى فى العراق على ضوء التهديد الأمريكى بالانسحاب من العراق فى نهاية ديسمبر الجارى إذا لم تقبل الحكومة العراقية بالتوقيع على الاتفاقية.

هذا التهديد الأمريكى بالانسحاب نجحت واشنطن فى توظيفه بكفاءة عالية ضمن عملية ترويع لأركان التحالف الرباعى الشيعى - الكردى الحاكم فى بغداد وترويع إيران أيضا. فواشنطن تدرك أن هذا التحالف الرباعى الحاكم (عبد العزيز الحكيم ونورى المالكى مع جلال طالبانى ومسعود برزانى) لن يستطيع البقاء فى الحكم يوماً واحداً إذا تم سحب القوات الأمريكية من العراق، وأن بقاء القوات الأمريكية هو الضمانة الأساسية لتأمين سيطرة هذا التحالف الرباعى على السلطة بكل ما يعنيه ذلك من استمرار مرتكزات المشروع الأمريكى فى العراق المقبول إيرانيا وبالذات الدستور العراقى الذى أشرف بول بريمر على صياغته وأرسى قاعدة المحاصصة السياسية، وفرض الفيدرالية كقاعدة للحكم فى العراق.

إدراك إيران لخطر ضياع هذا كله كان أهم دوافع طهران للقبول الضمنى أو القبول الصامت أو المراوغ للاتفاقية، فهذا التوقيع ضمن لإيران بقاء وتأمين سيطرة حلفائها على السلطة فى العراق، وهذا الأمر يعتبر أهم ضمانات إيران فى الدفاع عن مصالحها ومشروعها فى العراق، كما أن حلفاء إيران فى منظومة الحكم العراقى استطاعوا الحصول على تعهد أمريكى بعدم شن أى هجوم أو اعتداء على إيران انطلاقا من الأراضى العراقية.

ثانى هذه الأسباب هو قناعة إيران الكاملة بضرورة تفادى تعرضها لأى عدوان أمريكى أو إسرائيلى ضد برنامجها النووى، وطموحها إلى فتح صفحة جديدة فى العلاقات مع الولايات المتحدة فى ظل الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة باراك أوباما الذى تعهد فى حملته الانتخابية بأمرين: أولهما، الانسحاب من العراق فى غضون ١٨ شهراً من تسلمه السلطة وهذا مكسب إيرانى. وثانيهما، فتح

العــراقــيــة - الأمــريــكــيــة

حوار مع إيران لترتيب انسحاب أمريكي مشرف ومطمئن من العراق دون مطبات أو عثرات تؤثر سلبياً على سمعة إدارته، وإغرائه بأن نجاح الحوار مع إيران حول العراق يمكن أن يتيح فرصا مواتية لحوار إيجابي حول البرنامج النووى الإيرانى.

لم يكتف الإيرانيون فى رهانهم على هذه الخطوة ولكنهم زادوا عليها بسلسلة من المبادرات كان أولها الرسالة «غير المسبوقة» التى وجهها الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد إلى الرئيس الأمريكى المنتخب وقال فيها أن «جميع الشعوب فى العالم تتوقع تغييرات رسمية أساسية وواضحة فى السياسة الخارجية والداخلية لواشنطن».

إيران، التواقة إلى حوار مع الولايات المتحدة، أرفقت هذه الرسالة بخطوات أخرى إيجابية منها إشارة وكالة أنباء «فارس» المقربة من الرئيس أحمدى نجاد وجناحه السياسى، إلى أن الأخير لم يكن ضمن الطلبة الذين قاموا باحتلال السفارة الأمريكية واحتجاز الرهائن الأمريكيين لمدة ٤٤٤ يوماً فى نوفمبر ١٩٧٩، وهو الادعاء الذى بثته الإدارة الأمريكية عند انتخاب أحمدى نجاد عام ٢٠٠٥.

هذه الإشارات الإيجابية الإيرانية وغيرها نحو الإدارة الأمريكية الجديدة شكلت خلفية القبول الإيرانى الضمنى لتوقيع الحكومة العراقية على الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة وشجعت صحيفة «صداى عدلت» (صوت العدالة - ٢٠٠٨/١١/٣٠) على تقديم العديد من المبررات لقبول الحكومة العراقية لتلك الاتفاقية، منها أن إقرارها لم يكن ممكنا إلا بعد الضمانات والتغييرات التى أجريت عليها بحيث تغير اسمها من الاتفاقية الأمنية إلى اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وإلا بعد أن تم تحديد الموعد النهائى لانسحاب القوات الأمريكية من العراق بنهاية عام ٢٠١١، وبعد أن أحيلت قضية الحصانة القانونية للجنود الأمريكيين إلى لجنة عراقية وأمريكية مشتركة، وبعد أن تعهدت الإدارة الأمريكية بأن لا تشن حملة عسكرية من الأراضى العراقية ضد الدول المجاورة.

أما السبب الثالث، فهو الحرص على احتواء الضغوط الإسرائيلية المكثفة على إدارة أوباما ومن قبل أن تتسلم مقاليد الحكم فى الولايات المتحدة، بعد أن أدرك الإسرائيليون بوادر خطر من فرص الحوار الممكنة بين إدارة أوباما وإيران، خصوصاً بعد أن نجحت هذه الضغوط فى دفع أوباما إلى التراجع عن تعهده السابق نحو إيران وتعمده توجيه انتقادات لاذعة ضد إيران عندما طالبها بالكف عن دعم المنظمات الإرهابية وشدد على أنه لا يمكن قبول محاولاتها لصنع السلاح النووى داعياً إلى بذل جهود دولية لمنعها من ذلك.

إيران وعت مبكراً أن إسرائيل لن تستسلم لتراجع إدارة بوش عن فكرة الحل العسكرى لأزمة البرنامج النووى الإيرانى، ولكن هذا الوعى تحول إلى يقين فى ظل دعوات كبار المسئولين الإسرائيليين للولايات المتحدة بعدم التخلى عن الحل العسكرى وتعهدهم بعدم تمكين إيران من الإفلات ببرنامجها النووى، وفى ظل ما تم تسريبه من معلومات، نقلتها صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية عن خلاصة وثيقة «تقويم وضع» قدمتها المنظومة الأمنية الإسرائيلية، وتضمنت توقعاتها وتوصياتها بخصوص السياسة الواجب اعتمادها فى عام ٢٠٠٩ على أن يتم دمجها مع تقرير وزارة الخارجية ضمن إطار التقويم السنوى الذى ستعرضه هيئة الأمن القومى على الحكومة بعد نحو شهر.

هذه الوثيقة تعرضت للوضع الإقليمى وميزان القوة الإقليمية ومواقف الأطراف الإقليمية وعلى رأسها إيران، حيث أوصت بضرورة الاستعداد «لشن هجوم على إيران» لأنها «لا تتمتع إلا بنافذة وقت محدودة قبل أن ينجح المعسكر المتطرف بالحصول على سلاح نووى وتحقيق هيمنة إقليمية»، ووصفت الوثيقة التهديد الإيرانى بأنه «وجودى» والصواريخ الإيرانية بأنها «التهديد الاستراتيجى»، وخلصت من ذلك إلى استنتاج مفاده أن إسرائيل «تقف وحدها تقريبا حيال هذه التهديدات»، وعليه ينبغى عليها أن تعمل من أجل «ترسيخ خيار عسكرى حيال إيران فى حال بقائها وحدها فى المعركة»، وتوقعت الوثيقة إجراء حوار بين إيران والولايات المتحدة «قد يؤدى إلى ترتيب أو اتفاق بين البلدين»، وأوصت لمواجهة هذا الاحتمال بالعمل مع الولايات المتحدة على «منع حصول ترتيب إشكالى بالنسبة لإسرائيل».

إدراك ووعى إيران بهذا التخطيط الإسرائيلى أجبرها على اتخاذ خطوة هجوم حسن نوايا استباقى نحو إدارة أوباما بالسماح بتمرير الاتفاقية الأمنية العراقية - الأمريكية أملا فى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من نفوذها فى العراق وطموحا فى فتح حوار مع الإدارة الجديدة يسمح بإيجاد حلول مناسبة لأزمة البرنامج النووى الإيرانى ويحول دون اللجوء إلى الحل العسكرى وتأمين شراكة إقليمية فى المنطقة تكون بدايتها الشراكة فى العراق.

د. محمد السعيد إدريس

دراسة

من رئيس أمريكى إلى آخر، سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط فى ظروف انتقال السلطة

From president to prisedent: U.S. middle east policy at moments of transition, the washington institute for near east policy, september 2008

إعداد: د. فوزى درويش

عقدت "مؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأوسط" The Washington Institute for Near East Policy. ندوة في الفترة من ١٩ - ٢١ سبتمبر ٢٠٠٨ تحت العنوان المبين بعاليه. وكان حصيلة المداخلات التى تمت فيها تحت عناوين رئيسية كالآتى:

١-هل لا يزال السلام ممكناً، ومستقبل العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية

المداخلة الأولى (١) يظل السلام بين إسرائيل والفلسطينيين ممكناً بل وضرورياً أيضاً، فالمفاوضات لا تزال دائرة على وتيرة منتظمة، كما أنها تتقدم - وإن كان ذلك يتم بخطى بطيئة ولكن بوجود التهديد الإيرانى، أصبح ذلك الأمر أكثر صعوبة. والأمر الأكثر أهمية هو أن الأطراف المهمة - وبالتحديد "التحالف المعتدل" الذى مثله مؤتمر أنابوليس في نوفمبر ٢٠٠٧، بما في ذلك إسرائيل، والفلسطينيون، والولايات المتحدة والدول العربية ينبغى أن يسير قدماً نحو المصالح المشتركة لهذه الأطراف، وليس بالأحرى نحو المطالب الفردية لكى يحل السلام.

وعلى الصعيد الأكثر أهمية، فإن رئيس السلطة الفلسطينية يرفض التزحزح عن موضوع اللاجئين، مطالباً بحقوق جزئية "للعودة"، بالإضافة إلى تعويضات مالية. وفضلا عن ذلك، فليس هناك اعتراف بخطوة إسرائيل المهمة حيال تحديد نطاق الاستيطان، وبناء المستوطنات في حالة إبرام أى اتفاق للسلام.

وفى غياب هذا التعاون على القمة، فإن أفضل طريقة لإيجاد أساس ثابت للسلام هو تشجيع قيام إصلاحات ثقافية لتشجيع مبدأ السلام داخل المجتمع الفلسطينى.

على أن هناك موضوعاً يثير الكثير من الجدل يتعلق بمنظمة (حماس) التى تسيطر على قطاع غزة. ومن البديهى أنه طالما أن الأراضى الفلسطينية لا تزال منقسمة سياسياً، فإن أى اتفاق لن يتسنى التوصل إليه. لكن المساعدة التى تبذلها الحكومات العربية يمكن أن تؤدى إلى اختلاف مهم نحو حل هذه المعضلة. ومن خلال العقوبات الاقتصادية، يمكن أن يتوافر لدى الدول العربية القدرة على الضغط على حماس للتعاون مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

وكذلك، هناك المعضلة الشائكة الخاصة بالقدس. فهناك من بين المراقبين من يرون أن هناك حلاً لها في الأفق، ولكن لو أن حلاً قد وجد بالفعل، فإن الولايات المتحدة سوف يجرى الحاجة إليها دون شك للتوسط في أى إجراء يتناول وضع هذه المدينة.

لقد حان الوقت الذى يتسم بعدم اليقين بالنسبة لعملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية. وإذا أخذنا في الاعتبار فترة التحول القائمة الآن، خلال الحكومات الإسرائيلية، والفلسطينية والأمريكية، فليس هناك من يتنبأ بطبيعة المفاوضات و لهذا فلابد من، وإيجاد قوة للدفع، وإقامة

الأساس لتسوية في المستقبل، ولن يعنى في شئ من هو القادم لرئاسة الولايات المتحدة.

المداخلة الثانية(٢)

منذ فترة، وإسرائيل قائمة على انتهاك التزاماتها كما حدث في خريطة الطريق لعام ٢٠٠٣ الخاصة بمبادرة السلام: فهى لم تف بإزالة العوائق في طريق الضفة الغربية، كما أنها رفضت إجراء أى مفاوضات حول القدس، وما هو أكثر أهمية هو استمرارها في بناء المستوطنات. الأمر الذى أثر سلبياً على السيكولوجية الفلسطينية: فالفلسطينيون يرون في عمليات البناء المستمرة علامة على أن إسرائيل لم تعد ببساطة تهتم بحل النزاع كما تعودت على ذلك.

ولذلك فإن إيجاد الثقة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل هو الخطوة الأولى في طريق الحل. وهناك ثلاث عوامل يمكن أن تكون بمثابة دليل على العلاقات في هذا الاتجاه. أولها، أن على كلا الطرفين أن يلتزم بكافة الاتفاقيات، وخاصة خريطة الطريق، ومبادئ ٢٠٠٧ التى تمت صياغتها في مؤتمر أنابوليس. وثانيها، أن السلطة الفلسطينية تحتاج إلى تدعيمها وليس على إضعافها. فلم تبذل إسرائيل إلا النذر اليسير للإشادة بالجهود التى تبذلها (السلطة) من الناحية الأمنية الأمر الذى أدى بكثير من الفلسطينيين إلى الترحيب بحكومة حماس في غزة، وفضلا عن ذلك، فإن تعثر التقدم صار ينزع الشرعية عن السلطة الفلسطينية. ولن يعترف الفلسطينيون بمحمود عباس باعتباره القائد الذى يحقق أهدافهم إلا إذا رأوا بأم أعينهم النتائج التى يتسنى تحقيقها. وفى النهاية فإن كافة الأطراف يجب أن تبذل أقصى جهدها بإخلاص لكى تتوصل إلى الحل، بمن في ذلك إسرائيل والدول العربية والولايات المتحدة. وحتى لو استطاع الفسطينيون أن يفعلوا المزيد لإظهار التزامهم، وخاصة في مسألة الأمن، حيث كان هناك بعض التقدم وان كان لم يحدث الاختراق المأمول.

ورغم عدم القناعة حول السلوك الإسرائيلي، فإن السلطة الفلسطينية تؤكد التزامها بغير تردد بالمفاوضات وعملية السلام. لكن الشهور الخمسة القادمة هى فترة حاسمة. فالمناقشات المتوالية التى تؤدى إلى التقدم سوف تظهر مدى معقولية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، حيث أن التعثر والجمود وعدم التعاون يمكن أن تؤدى كلها إلى سحق أى آمال لاتزال عالقة في التوصل إلى حل.

المداخلة الثالثة(٣)

لكل من إسرائيل والفلسطينيين وجهات نظر مختلفة اختلافاً أساسيا فيما يتعلق بالوضع الحالى للمفاوضات، فالإسرائيليون يقولون أن هناك تقدما، وأن الجانبين يتخذون خطوات باتجاه اتفاق في نهاية المطاف. أما الفلسطينيون، على أية حال، فإنهم يتشككون حول التقدم، ويقولون إن إسرائيل إنما تفاوض بقصد عدم التوصل إلى حل نهائى.

وبصرف النظر، فإن هناك نقاطاً مهمة من التلاقى بين الطرفين. وأهم هذه النقاط تتعلق بالتهديد الإيرانى. فإذا توصلت إيران في نهاية المطاف إلى جعل تكنولوجيتها النووية صالحة للمجال العسكرى، فإن باستطاعتها وقف العملية السلمية. ورغم أن كلا من الإسرائيليين والفلسطينيين قد يرون هذه العملية السلمية من منظور مخالف، فإنها كليهما يأملان في التوصل إلى اتفاق للسلام. ثم ثانيا، هناك قطاع غزة: فالسلطة الفلسطينية وإسرائيل كليهما مهمتان ومن صالحهما التصدى معا لموضوع حماس، ومثل هذا التصدى سوف يكون أمرا لازال في وضع ما لأى تسوية سلمية لتأخذ نصيبها من الشرعية والدوام.

فإذا طرحنا المسائل ذات المدى الطويل ظهرياً، فكلا الطرفين تتوافر لهما القدرة على عمل المزيد في الوقت الحاضر. فهما بحاجة إلى احترام الاتفاقيات، وليس بالأحرى التنصل منها، وانتهاك بنودها. وهذا هو الطريق الوحيد لايجاد الثقة التى تحتاجها كل من الحكومتين من أجل تحقيق قفزات من الثقة حينما يقترب موعد اتفاق دائم ذى مشروعية. وحينما يعترف أحد الطرفين بالجهود التى يبذلها الطرف الآخر لتشجيع سلوك سلمى، فسوف يظهر هو الآخر قناعته من أجل بناء قوة دافعة – الأمر الذى يبشر بالتوجه نحو السلام.

(٢) ماذا يريد ديموقراطيو العالم العربى من رئيسنا القادم:

المداخلة الأولى(٤)

في هذا العام ، أعدت مؤسسة : The Washington Institue Project Fikra مجموعة عمل Task Force لتقديم توصيات حول الطرق اللازمة لمجابهة التطرف في الشرق الأوسط على إتساعه. ومع ذلك فقد كان هناك عنصر مفقود من هذه المجموعة يتعلق بإطار شعوب المنطقة – على وجه التحديد أفكارهم وحول السياسات المحتملة، والتوقعات، ورغبات الإدارة الأمريكية القادمة. ومثل هذا الإطار يعتبر أمراً حيوياً بالنسبة للحكومات، والقطاعات الخاصة، والقطاعات الحكومية في الولايات المتحدة وأوروبا الذين يبحثون عن شركاء من بين أولئك الذين يشتركون في عملية إحداث التغييرات مجتمعاتهم، وإلا فإن مجهودات الغرب لمحاربة التطرف، ومن ثم دعم مجتمعاتهم وتأمينها سوف يصيبها الانهيار. وعلينا إذن أن نسأل هذه القلة المشاركة ماذا يريدون – أو ما لا يريدون – من السياسات المستقبلية للحكومات الغربية، وأفكارهم عن الشباب المسلم، وعن كيفية إشراك (الإسلاميين) عن

مستقبل بناء لهؤلاء الشبان، وتصوراتهم حول الديمقراطية ومعناها في حياتهم.

فمثل هذا الحوار يثير أربعة نقاط حرجة بالنسبة للإدارة الأمريكية (القادمة): أولا، أن على الأغلبية الديموغرافية للشباب في العالم العربى ينبغى أن يتم الاعتراف بها وتوجيه الخطاب إليها من جانب ساسة الولايات المتحدة، لأن هذا القطاع بعينه هو الذى سوف يقرر في نهاية المطاف السياسات الجديدة في المنطقة. وثانيا، أن مجهودات ترسيخ الديمقراطية ينبغى أن تكون موجهة لكل قطر بذاته وتتوافق مع مدى غنى وتنوع المنطقة، وهى بمجرد إقامتها، فإن النسق الديمقراطى للحكم ينبغى تطبيقه على وتيرة متصلة مع الاعتراف بالمصالح المتضاربة بشكل مباشر وبإخلاص. وثالثا: أنه من أجل جذب الدعم يقتضى أن تثمر هذه الجهود نتائج ملموسة – على الصعيد الاقتصادى أو خلافه – في حياة الناس اليومية على مختلف الأصعدة. رابعا: فإن على الولايات المتحدة أن تدعم – وليس بالأحرى أن تقود– الأهالى المجلس الذين إنضووا تحت هذه الجهود.

المداخلة الثانية(٥):

تقع نسبة ٦٣ بالمائة من سكان منطقة الشرق الأوسط تحت سن ٢٥ سنة – وهى تعتبر أعلى نسبة مئوية حدثت في المنطقة فى تاريخ حياتها بالنسبة لعمر الشباب. وهذا العدد الكبير – يعنى أن هؤلاء يتبارون للحصول على فرص للتوظف متدنية، مما يسهم في تنامى التطرف. وفى عالم يسوده عدم التمسك بالمبادئ الدينية، أو يوفر فرصا قليلة للتعبير السياسى، يصبح الإسلام بديلا شديد القوة. وفى نفس الوقت، فإن قطاعاً متنامياً من قطاعات الشباب قد أوجدوا بديلاً لذلك، وهو مجتمع سياسى، يستعمل الإنترنت في (بلوج) تمثل ٤٠ بالمائة من الشبكات الاجتماعية. وهؤلاء الشبان المصريون أصحاب هذه (البلوجات)، قد أمكنهم تعبئة أتباعهم للتظاهر ضد الحكومة. كذلك فإن جماعات الفيس بوك، وفيديوهات (يوتيوب) يصدرون تعليماتهم للشباب حول كيفية أن يصبحوا نشطاء سياسيين، وأن يشكلوا جماعات تنادى بالديمقراطية، وتنمية الوعى تجاه الموضوعات السياسية الحساسة مثل انتهاك حقوق الانسان. ولقد غاب عن إدارة بوش في الشرق الأوسط لتشجيع الديمقراطية، التركيز الواضح على الشباب، ومن ثم فقدت تلك الإدارة فرصة الاستفادة من هذه الاحتياطيات الواسعة في غالبية سكان الشرق الأوسط. ولذلك فإنه يستوجب على الإدارة الأمريكية الجديدة أن تجعل من الشباب العربى اسبقيتها الأولى بالنسبة لبرامجها الخاصة بتشجيع الديمقراطية الإقليمية.

المداخلة الثالثة(٦):

نظراً لأن الإدارة الأمريكية الجديدة بدأت في صياغة توجهات سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط ، فإنها ينبغى أن تعتمد على بعض الدروس الحرجة المستقاة من السنوات السبعة الماضية، وأول ذلك، عليها أن تكون ذات بصيرة تجاه الغموض الذى يكتنف الديمقراطية الإقليمية التى أصابها الخلل بسبب سياسة شن الحرب باسم عملية السلام. وعلى ذلك، فإن أى جهود تبذل من أجل الاستيضاح سوف تكون مفعمة بالتحدى بسبب جدية سياسة التنسيق ومشكلات التواصل بين الحكومات الشرق أوسطية، وبين الدول، والفاعلين من غير الدول فى المنطقة – بما في ذلك الإسلاميين، وبين قادة الدول العربية ذات التوجه الديمقراطى، والمنظمات غير الحكومية. هذه الدروس تفترض أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة ينبغى تدبيرها وإدارتها بالإستعانة بالصبر والمثابرة وتناسق الوتيرة. وعلى وجه الخصوص بالنسبة لتشجيع جهود الديمقراطية التى ينبغى ألا تتسم بضيق النفس وقصر الأمد، ومن ثم يكون على الإدارة الجديدة تبنى مؤشرات طويلة الأمد سياسية واقتصادية واجتماعية يحمل لواءها الإصلاحيون في المنطقة، لذلك يكون على الولايات المتحدة أن تتخذ استراتيجية إقليمية يمكن تطبيقها على كافة دول الشرق الأوسط ، حتى بالنسبة لتلك التى تتغير احتياجاتها بالنسبة لكل دولة.

ان إعداد كيانات أكثر لإحداث تعاون بين دول الإقليم وبعضها البعض سوف يكون من شأنه تخفيف الضغط على الولايات المتحدة ، وتشجع في الوقت ذاته على إيجاد حلول محلية. وعلى الولايات المتحدة من جهة أخرى أن توضح مواقفها تجاه الانتخابات المحلية، وتدعم التحول الاجتماعى والسياسى في المنطقة، وتجنب مشكلات المصداقية التى من شأنها الإضرار بعمل الديمقراطيين العرب. ولدى قيام الولايات المتحدة بصياغة ومتابعة سياساتها الإقليمية في الشرق الأوسط ينبغى عليها أن تبذل جهدا كبيراً لكى تضم إليها الرأى العام المحلى– خاصة النقد البناء – من أجل توسيع شقة الترحيب بهذه السياسات في الأوساط الشعبية الموائمة في الشرق الأوسط .

المداخلة الرابعة(٧):

لقد أصبح الديمقراطيون العرب أكثر وضوحاً، إنهم يناضلون للحياة في ممر ضيق بين الحكومات المستبدة في جانب، والإسلاميين في جانب آخر. ورغم أن كل جانب ينبغى أن يكون مسانداً لهؤلاء المصلحين السياسيين كبديل عن الجانب المعارض، فإن النتيجة على الصعيد العالمى أو غير العالمى للواقع السياسى الراهن أثناء السنوات القليلة الماضية أصبح هو الرغبة المتوالية بالنسبة للأنظمة الديمقراطية التى تبقى.

كذلك، فإن التشجيع الذى لا يسير على وتيرة واحدة

للديمقراطية – كإطلاق برامج في هذا الصدد ثم إلغائها قبل أن يشتد عودها – قد تم اجتثاث قاعدة المبادئ الإصلاحية من جذورها قبل أن تؤتى ثمارها.

إن تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط ينبغي أن يحظى بالأولوية بين أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، لأنها تعمل على إيجاد البديل اللازم المعتدل سياسيا عن القوة العنيفة، فالولايات المتحدة بذلك سوف تعمل على إبعاد الأنظمة الاستبدادية عن المسرح السياسى. وبالطبع، فإن الولايات المتحدة سوف تتجاوز المصالح الخاصة بها، وبأهدافها. ومع ذلك تكون وفية لها، ولا تعد إلا بما يمكنها تحقيقه.

ولا ينبغى للولايات المتحدة أن تشتبك مع الإسلاميين. فهو دور حرج يقوم به الديمقراطيون الإسلاميون لن يفرز سوى الإضرار بموقف الديمقراطيين العرب، ويوفر القوة والمصداقية للإسلاميين، الذين لم يطرحوا برامجهم بشفافية. فالإخوان المسلمون في مصر يقدمون لنا المثال: فرغم الجاذبية التى يتمتعون بها في الشارع المصرى كبديل سياسى، فإنها تكشف مع ذلك عن جوانب غير ديمقراطية في صفوفهم حينما يجرى مطالبتهم بميثاق شفاف يحمل في طياته أهدافا سياسية.

المداخلة الخامسة(٨)

التكوين الديمقراطى هو تفاعل لقيم وأيديولوجيات يقتضى إتخاذها في سياق دولى وعربى في الحسبان. وطبقا لذلك، فإن الجهود في المستقبل ينبغى لها أن تتجنب المدخل المثالى أكثر من اللازم، والذى يصعب تحمله من الماضى، تلك الجهود التى كانت في الماضى تتناول الديمقراطية في الشرق الأوسط على إنها مشروع اجتماعى. وكانت جهود الولايات المتحدة من أجل تشجيع الديمقراطية في المنطقة تفتقر إلى الوضوح في تصميم بنياتها. ولذلك عانت من ازدواجية المعايير لدى التطبيق – على سبيل المثال، استخدام القوة الطاغية في العراق، وليس ممارسة درجة مساوية من الجهود لمحاولة حل المشكلة الإسرائيلية – الفلسطينية، والتى تعتبر المفتاح الأهم لكل الذين يعيشون في المنطقة. كذلك فإن إيجاد ما يسمى (بيروقراطية المساعدات) قد ألحقت الضرر بتشجيع الديمقراطية، إذ عملت على توجيه الأموال بعيدة عن البرامج الحقيقية في واقع الحال إلى مكاتب إدارية مركزية بعيدة كل البعد عن موظفى البرامج وعن المتلقين المستهدفين لإيصال هذه المساعدات إليهم. هذه المشكلات الأساسية في برامج تشجيع الديموقراطية الأمريكية تسببت في قيام الديمقراطيين الغرب بالابتعاد عن مجهودات بوش لإرساء قواعد الديمقراطية في المنطقة. وعلى نحو متزامن، كانت هناك أزمة حادة للتنمية في العالم العربى كان من شأنها أن أوجدت مزيداً من خيبة الأمل بالنسبة للديمقراطية وقدرتها على تحقيق النجاح، وعدم القناعة في مقدرة الحكومات العربية على القيام بخدمة مواطنيهم. هذه التطورات الثنائية تفترض ويشكل قوى أن تشجيع الديمقراطية لم تعد تستطيع التواؤم على الأجل القصير وتنأى مشروعاتها عن بعضها البعض، الأمر الذى كان يستلزم معالجتها بشكل متناسق ومتكامل عبر كافة نواحى المجتمع.

وعلى ذلك، فإن على الإدارة الأمريكية القادمة أن تتولى مقاربة جمعية كلية المدى بالنسبة لبرامجها لتشجيع الديموقراطية الإقليمية. ومثل هذه المقاربة الجديدة سوف تنطوى على المضمون ليس فقط بالنسبة للمصالح الاجتماعية – الاقتصادية، ولكن كذلك بالنسبة للقوى السياسية – من إسلامية ويسارية، ومعارضة، وحكومية.

(٣) هل تصبح العراق حليفاً للولايات المتحدة أم لإيران؟

المداخلة الأولى(٩):

على الرغم من أن الإطاحة بصدام حسين كان القرار الصائب، فإن الفترة التالية مباشرة لما بعد صدام مفعمة بشكل واضح بالأخطاء . وكثير من المسئولين الأمريكيين ينظرون إلى العراق بتصورات خاطئة. وتعتبر واحدة من تلك التصورات غير المجدية، النظر إلى العراق من منظور أن البلاد ليست إلا شيعة وأكراداً . والأخطاء الأخرى كانت محو نظام البعث، وحل الجيش العراقى وإقامة مجلس حاكم شديد العرقية والطائفية، ومثل هذه السياسات جعلت من السنة أقلية في النظام الجديد.

هذه الأخطاء قد إنطوت كذلك على إدخال عملية انتخابية من نوع جديد أضرت بأكثر مما ساعدت جهود التصالح الوطنية. كذلك نجد أن نتائج الانتخابات زادت تهميش السكان السنة، وزادت من التوترات العرقية والطائفية. وحتى تسوء الأوضاع بدرجة أكبر، فإن الولايات المتحدة أخذت جانب المنظمات الشيعية الموالية لإيران مثل (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، و(الدعوة)، في حين أن عناصر (جيش المهدى)، ومنظمة بدر تغلغلت في صفوف قوات الأمن العراقية. ومثل هذا التحول فى تشكيل قوات الأمن أدى بالتالى إلى مزيد من التطهير العرقى في بغداد. وقبل الحرب، كان سكان العاصمة ٥٠ بالمائة من الشيعة، أما الآن فهذه النسبة بلغت ٧٠ بالمائة، وهو تطور يضع مزيداً من الضغط على أهل السنة وفضلاً عن ذلك، فإن السنة الذين دخلوا العملية السياسية كان على أساس أن مختلف القوانين سوف ينالها التعديل.

وينبغى على الولايات المتحدة أن تبذل ما في وسعها للإبقاء على هذه القوى الدافعة، والتأكد من أن الانتخابات سوف تكون حرة وعادلة. ورغم أنه لا يبدو في الأفق أى

مشكلات انتخابية في المقاطعات الشمالية، أو حتى في المناطق الآهلة بالسنة، فإن من المحتمل أن الأمر سيكون أكثر صعوبة في المقاطعات، حيث نجد أن هذه المجالس يتحكم فيها أعضاء من أحزاب قديمة غائرة الجذور. وعلى أية حال، فإن الانتخابات سوف تكون على الأقل بمثابة فرصة سانحة للإحلال محل هذه العناصر بقيادات جديدة أكثر تمثيلاً ولها برامج أكثر وطنية عن تلك المسيطرة حاليا.

وفيما خلاف ذلك، علينا أن نتساءل: أى نوع من العراق سوف يكون بعد رحيل القوات الأمريكية؟ هل سيبدأ العراقيون من جديد القتال حول الأماكن النفطية مثل كركوك، أم هل سيبرز إلى الوجود عراق (أكثر استقرارا)؟ من الواضح أنه بدون انتخابات حرة وعادلة، فإن الوضع العراقى سوف يصيبه التفتت، وسوف تقوم إيران من جانبها بلملمة هذه الأجزاء، وقد تجبر الولايات المتحدة على إعادة الكرة من أجل إنجاز هدفها النهائى في عراق مستقر.

المداخلة الثانية(١٠):

على الرغم من أن العراق ربما تفرق شيعاً، فليس من المحتمل أن يكون بمثابة (إبناً لإيران من زواج سابق). ففى الوقت الراهن، يواجه الإيرانيون صعوبات في العراق، وتحسن الولايات المتحدة صنعاً لو أنها أدركت الأسباب الكامنة خلف هذه الحقيقة. إنه لمن المدهش حقاً أن نرى كم من المتاعب كيف فرقت الولايات المتحدة بها بين الشيعة والسنة في الفترة الأولى من أعقاب الحرب. فكل فرد في العراق كان يعلم من هم الشيعة، ومن هم السنة. وكانوا لا يقولون ذلك رغم علمهم بذلك.

وبوجه عام، فإن أعماق قلوب العراقيين ليس علمانياً بطبيعته - إنه يوجد في المسجد، وفى المؤسسات الدينية الأخرى. وعلى ذلك، فإنه إذا كانت الولايات المتحدة يحدوها الأمل في مناهضة النفوذ الإيرانى لكان عليها أن تفعل ذلك من خلال المؤمنين من الشيعة العراقيين وهناك اختلافات جوهرية بين الشيعة العراقيين وبين الشيعة الإيرانيين. وعلى سبيل المثال، أن قليلاً جدا من العراقيين يدعمون مبدأ الحكم الدينى، بينما الحال في إيران قد أصبح ذلك جزءاً من المعتقدات لدى الشيعة. فالمسافة الموروثة بين هذه الاختلافات لن تنمو إلا في حالة بدء العراقيين بالشعور بالتدخل الإيرانى على أنه أمر يهددهم. فالمجتمع الشيعى العراقى العربى أكثر إتساعاً من أن يتسنى استيعابهم في أيديولوجية واحدة، كما أن المسافة أو الفارق بين شيعة العراق وشيعة إيران قد لا تظهر على الفور، لكنها قد تتحقق على المدى الطويل في أغلب الظن. ومثل هذه الانقسامات سوف تكون ذات فائدة لكثير من الأطراف بمن في ذلك العراقيين والأمريكيين. وليس معنى ذلك أن شيعة العراق سوف يكونون بمثابة أحد حصون الولايات المتحدة، ولكنهم سوف لا يدعمون الإيرانيين كذلك.

ومن منطلق عملى، فإن للولايات المتحدة دوراً أساسياً، تلعبه في تطوير الشخصية الوطنية العراقية - وعلى وجه التحديد، التزويد بمزيد من القوات الكافية لضمان أن تكون الانتخابات البلدية في الجنوب متمتعة بالحرية والعدالة.

وسوف تكون للانتخابات ميزة الإتيان بوجوه جديدة ودم جديد في السياسة العراقية. وعلينا أن نستعد لحماية هؤلاء القادة الجدد لأن إيران سوف تحاول من جهتها اغتيالهم إذا لم ينحازوا إلى الأهداف الإيرانية. لذلك علينا أن نكون متعاونين مع النظام الجديد الذى سوف يظهر في العراق حتى ولو لم يكن منحازا للأمريكيين.

المداخلة الثالثة(١١):

إذا ما نظرنا إلى وضع الولايات المتحدة الآن في العراق، فإن المرء ليدهش أشد الدهشة من التشابه التاريخى لإنحلال قوة استعمارية، تدخل نفسها خلال كثير من العمليات المشابهة لتلك التى رأيناها في أماكن كانت القوى الاستعمارية تفرض عليها حمايتها لبعض الوقت. فمن ناحية، هناك حاجة ملحة وعاجلة بالنسبة للعراقيين أن يظهروا استقلالهم التام: ويتمثل ذلك الاستقلال في تولى بغداد لبعض الأمور (اتفاقية القوى)، والمدى الزمنى للإنسحاب الأمريكى. وعلى الجانب الآخر، وكما رأينا في حالات أخرى من إنحلال القوى الاستعمارية أن البلدين لايزالان يتقاسمان مساحات من المشاركة. وهذه العلاقة المتشابكة لم تكن قائمة منذ خمسة أو ستة سنوات مضت، لكنها قائمة الآن، ويمكن أن تظل قائمة لزمن طويل آت.

فمن الناحية التاريخية، كانت لإيران علاقات طويلة مع العراق بأكثر مما عليه الولايات المتحدة في هذا السياق ولكن كان يشوبها الشك. ففى الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٨ تحاربت العراق وإيران حرباً من أطول الحروب في التاريخ. وفى أوقات، كانت إيران تتدخل فيما يمكن تسميته دور صانع السلام، كما حدث ذلك في مارس ٢٠٠٨ حينما جعلت من نفسها وسيطاً بين (الصدريين) والحكومة العراقية التى تسيطر عليها الشيعة. ومع ذلك، فإن مثل هذه التدخلات كانت تؤدى إلى تقوية درجة قيام إيران بإشاعة القلاقل في العراق. والدليل على تورط إيران في العراق أمر لا يحتاج إلى تأكيد. فالأسلحة الإيرانية تم استخدامها لإستهداف كل من القوات الأمريكية، والمسئولين العراقيين، بمن في ذلك حكام المقاطعات، وقيادات الشرطة. وهؤلاء المسئولون المفترض أنهم وثيقو الصلة بإيران، لذلك فمن المؤكد أنها علاقة معقدة. فهؤلاء قضوا غالبية سنوات الثمانينيات في إيران لكن يبدو الآن بأنهم قد أخذوا جانباً عن الجمهورية

الإسلامية. كذلك نجد أن إيران منغمسة بعمق فى الاقتصاد العراقى خصوصاً فى الأجزاء الجنوبية والوسطى من البلاد. وتقوم الحكومة الإيرانية بتزويد الحكام المحليين العراقيين بالنفط المكرر، ومن ثم زيادة النفوذ الإيرانى هناك.

وإذا أمعنا النظر فى سياسات المقاطعات العراقية، فمن الواضح أن إيران تقوم بدور الوساطة على المسرح السياسى العراقى. هذه الأنشطة ليست محدودة النطاق لتقتصر فقط على عمليات الاغتيال، والتخويف فى الانتخابات المحلية للعمال، لكنها تشمل كذلك الجهود الرامية إلى توجيه الرسائل عبر وسائل الإعلام. وفضلاً عن ذلك، ففى غيبة سيطرة الحكومة العراقية على الأحزاب السياسية، فإن بوسع إيران تقديم الدعم المالى لأى فريق منها كيفما رغبت، مقدمة لهم فرصاً أفضل للحصول على مقاعد فى الانتخابات. ولا تستطيع إيران ولا هى راغبة فى أن تكسب إلى جانبها جماهير الشعب العراقى. فهى تفضل بدلاً عن ذلك أن تعتمد على دعم صفوة قليلة من السياسيين لتحقيق أغراضها.

٤ - قصف إيران بالقنابل أم التعايش مع قنبلتها؟

المداخلة الأولى(١٢)

يحتاج المجتمع الدولى إلى أن يقرر أن المنع أو الردع أى منهما هو الاستراتيجية الأكثر صواباً فى التعامل مع إيران. ورغم أن المنع ربما يخسر الرهان إلا أنه الخيار الأفضل.

وهناك الكثير من الأسباب التى تدعو إلى القلق من إيران النووية. ففضلاً عن التصريحات التى يطلقها النظام الإيرانى ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، فإن القدرات النووية الإيرانية سوف تعنى نهاية معاهدة عدم الانتشار النووى، وسوف تشعل بسرعة شرارة السباق النووى فى منطقة الشرق الأوسط.

وفى حقيقة الأمر، فإن الدول العربية تشعر أنها أقل تهديداً من قدرات إسرائيل النووية عما تشعر به إزاء القدرات النووية الإيرانية، فإيران دولة شيعية المذهب، وهى ليست دولة عربية، وحينما يتحدث قادتها عن "تصدير الثورة" فإن جيران إيران من السنة ينظرون إلى مثل هذه التصريحات كتهديد خطير لهم، إن إيـران النووية سوف يكون لها تداعيات على المنظمات الإرهابية، لأن المنظمات الإرهابية "عابرة الدول" سوف يكون فى حوزتها مواد انشطارية يمكن أن تستخدمها على مستوى العالم.

أكد المخططون العسكريون الإسرائيليون أن إسرائيل سوف يكون بإمكانها تجنب أى مخاطر للحرب النووية مع إيران، ولكن إيران سوف تعود إلى العصر الحجرى إذا ما نشبت هذه الحرب. ومع ذلك فليس بوسع إسرائيل أن تستنتج من هذه التأكيدات أن إيران سوف تتردد فى الهجوم: فليس يتوافر لدينا عمق البصيرة بالنسبة لصياغة قرار القائد الأعلى، على خامنئى، وعلى الخصوص بالنسبة للتقديرات الأمنية الإقليمية والدولية، ولذلك فإن تصرفاته تبقى من الأمور التى لا يمكن التنبؤ بها. وفضلاً عن ذلك، فإن إيران تفضل الاستعانة بوكلاء لها وليس بالأخرى الاشتباك المباشر لتحقيق أهدافها السياسية الخارجية، ولذلك فكيف يتسنى لإسرائيل أن ترد على الهجمات النووية التى يتم الإشراف عليها، وليست تلك التى يتم تنفيذها من جانب إيران ذاتها؟

لهذه الأسباب، فمن الواضح أن إسرائيل - والمجتمع الدولى بحق - لا يمكن لها أن تسمح لإيران أن تحصل على أسلحة نووية. وبعض المراقبين يرون أن إيران سوف لا توافق مطلقاً على وقف برنامجها النووى، وأن الخيار العسكرى هو من ثم الخيار الوحيد. ومع ذلك، فرغم أن استخدام القوة قد يدمر البرنامج وقتياً، فإن ذلك قد لا يوقف أنشطة إيران النووية إلى الأبد. وذلك من شأنه أن يجعل الدبلوماسية أكثر أهمية كخيار، خاصة فى ضوء إعلان إيران أنها سوف ترد بالانتقام من إسرائيل، ومن السوق العالمى للنفط أن هى قد تمت مهاجمتها.

إن المسألة الملحة تتمثل فى كم من الوقت يعتبر متروكاً للدبلوماسية لكى تأتى ثمارها. فالتقديرات حول المدى الذى تستطيع فيه إيران الحصول على سلاحها النووى يتراوح ما بين سنتين إلى خمس سنوات، وعلى النظام الإيرانى أن يتغلب على بعض العقبات التكنولوجية القليلة قبل أن يتم برنامجه النووى.

هذه الفترة سوف تكون كافية لتعبئة المجتمع الدولى لممارسة الضغط على إيران.

المداخلة الثانية (١٣)

هذه الأزمة، هى كما يقول المثل "هى ملعونة لو فعلتها، وملعونة لو لم تفعلها". ولهذا السبب، فإن المجتمع الدولى لا يزال حائراً، هل يسمح لإيران النووية أن تنضوى ضمن صفوفه أم لا. ولكى يتسنى التخلص من هذه الحيرة، علينا أن نتفحص هدف إيران من حصولها على برنامج نووى، واضعين فى الذاكرة أن جهودها فى هذه الجبهة إنما هى جزء من بناء قوة عسكرية بوجه الإجمال.

تدعى إيران أنها تقوم ببناء برنامج نووى سلمى. ولكن الانتقال من تكنولوجيا مدنية إلى أخرى عسكرية هو أمر يسير، ولذلك فتطبيق هذه المعرفة على الأغراض العسكرية أمر لا يمكن تلافيه. إن هدف إيران الحقيقى هو أن تصبح قوة عظمى. ويعتقد النظام الحاكم أنه له الحق فى أن يلعب دوراً فى الصراع العربى - الإسرائيلى. وهو يعتقد كذلك أن عليه واجباً أن يمحو الأخطاء التى ارتكبها غالبية المسلمين (أى أهل السنة) فى تقرير عدم اتباعهم لسيدنا على (الذى

يحترمه الشيعة). ولذلك فإن الأسلحة النووية سوف توفر لإيران السيطرة على اقتصاد المنطقة أيضاً.

وإذا نظرنا إلى ما يقيمه النظام الإيرانى من الناحية العسكرية، لوجدناه يقوم بتطوير قدرات صاروخية قادرة على الوصول إلى أوروبا، بالإضافة إلى أسلحة كيماوية وبيولوجية. وليست هناك أرقام يمكن الاعتماد عليها بالنسبة لهذه الأشياء، أو بالنسبة للإنفاق عليها، مما يجعل من الصعب التكهن بالحجم الحقيقى للبرامج العسكرية للبلاد. ومن الواضح مع ذلك أنها كانت تمثل دعماً قوياً للإرهاب.

هذه الاتجاهات تدعو إلى القلق، ليس فقط بالنسبة لإسرائيل ولكن كذلك بالنسبة للعرب خاصة دول الخليج (الفارسى). فإذا قدر لإيران الحصول على أسلحة نووية، فإن ذلك سوف يتبعه انتشار نووى. فحينما تشعر الحكومات العربية أنها مهددة، فإنها سوف تسعى لا محالة للحماية، وليس بالأحرى اتخاذ إجراءات مباشرة. لذلك، فإنها رغم سعيها المرتقب ولو حثيثاً للمساعدة، فسوف لا تعلن صراحة عن رغبتها فى مساعدة من الولايات المتحدة لمواجهة إيران. وهناك مؤشرات بأن السعوديين يقومون سراً بمحاولة التأثير على روسيا لمباشرة الضغط على إيران. وعلى سبيل المثال، فعقب سلسلة من الزيارات غير المعلن عنها إلى موسكو من جانب الأمير بندر بن سلطان، قدمت روسيا عرضاً بتزويد إيران بوقود نووى، لكى تتنازل عن البرنامج الإيرانى لتخصيب اليورانيوم، لكن طهران رفضت هذا العرض.

هذه وغيرها من العوامل الأخرى تعزز مناخ عدم اليقين بكيفية التعامل مع إيران. فهل تكون الاستراتيجية الأساسية باستخدام الدبلوماسية أو العمل العسكرى؟ فإذا كان الأمر الثانى، أى إذا كان الجهد المطلوب محصوراً فى تدمير كافة المنشآت النووية، أو أن يكون الحل فى تغيير النظام الحاكم؟ وكذلك كيف يمكن التعامل مع وكلاء إيران فى المنطقة؟

أما على الجبهة الدبلوماسية، فهناك عدة تدابير محددة يمكن أن تساعد فى هذا الوضع. على سبيل المثال، سيكون للولايات المتحدة فرصة أكبر للحصول على المساعدة من جانب روسيا لو أنها تخلت عن الدرع الدفاعى الصاروخى فى شرق أوروبا. أو لو أن دولاً قبل إسرائيل والهند قد وقعتا على معاهدة عدم الانتشار النووى، فهما بذلك يكونان قد أزالتا التعلل الإيرانى بأن تظل بعيدة عن المعاهدة.

على أية حال، فإنه لو أصبحت إيران قوة نووية، فإن الحرب الناجمة لن تكون مجرد حرباً باردة. إن الوقت بالنسبة للمجتمع الدولى لكى يصبح متيقناً حول إيران أت وبسرعة.

المداخلة الثالثة (١٤)

إن أبرز مشكلة فى تقرير كيفية معالجة المسألة الإيرانية هو فى الافتقار إلى المعرفة. إننا نعلم أن طهران قد طورت عدة أنواع من تخصيب اليورانيوم فى الشهور الأخيرة، وأن رغبتها فى الحصول على برنامج نووى يرجع إلى السبعينيات. ومع ذلك، فليس لدينا معلومات دقيقة وأكيدة حول كم من المنشآت يحوزها النظام، أو كيف تم توزيع الطرد المركزى بين هذه المنشآت. فالمواقع النووية المعروفة موزعة ومنتشرة. وحتى بالنسبة للخبراء فى شئون المخابرات ليس فى مقدورهم تحديد متى يمكن الوصول إلى نقطة اللا عودة فيما يتعلق بمدى اتساع البرنامج النووى الإيرانى.

ويعمل الافتقار إلى المعرفة على إيجاد عدة مشكلات تكتيكية فى السيناريو العسكرى ضد إيران، وتعقيد موضوع القرارات حول مكان توجيه الضربة، وكيفية القيام بالضربة، وعما سيكون العمل كافياً أم لا لذلك فإن هجوماً يجرى اتخاذه استناداً على معلومات غير كافية يكون خطيراً بمثل خطر الانتظار أطول من اللازم لتوجيه الهجوم، فعلى سبيل المثال، قد يؤدى ذلك إلى إشعال أنشطة متزايدة فى مواقع نووية أخرى غير معروفة رأو أن يتسبب فى هجمات مضادة بيولوجية أو كيماوية.

وينبغى على صناع القرار الدولى أن يضعوا كذلك فى تقديراتهم أن الضربة الأمريكية سوف تكون مختلفة بشكل كبير عن الضربة الإسرائيلية. فإسرائيل تحبذ هجمات سريعة وقوية، لأن جيشها لا يمتلك القدرة على تحمل العمليات المطولة. وعلى أية حال، فإن الولايات المتحدة تفضل العمليات الأطول والأكثر اتقاناً، إذ أن المرحلة الأولى منها قد تستغرق وحدها من ثلاثة إلى سبعة أيام. وبمعنى آخر، فأننا نحتاج إلى أن نقرر ما إذا كانت الطريقة المثلى فى محو برنامج إيران النووى بشكل فورى أو ممتد.

إن المسألة الأكثر أهمية أمام المجتمع الدولى الآن ليست حول ما إذا كانت إيران سوف تحصل على سلاح نووى، ولكن ماذا ستكون عواقب ذلك.

وإن رد فعل طهران إزاء التهديدات المتصورة ضد برنامجها النووى مثل تدمير المفاعل السورى كان السعى من جانبها لتوفير الضمان لمنشآتها النووية على نحو أفضل كذلك، فإن الوضع قد أصابه التعقيد بدرجة أكبر لانعدام الرغبة لدى العرب للانضمام علناً للولايات المتحدة فى جهودها من ناحية، وبواقع أن المشاعر الشعبية فى إيران لم تعد لها القدرة على الإطاحة بالنظام. وأيا ما كان الأسلوب الذى يجرى اتخاذه فى هذا الصدد، فإن نتائج هذا الأسلوب سوف يترك آثاره لعقود من الزمن.

١- من جانب إسحق هـرزوج Isaac Herzog ، وزير الشئون الاجتماعية الإسرائيلي، ومسئول الدياسبورا ومكافحة معاداة السامية.

٢-ريـاض المالكي، الذى يعمل كوزير للخارجية، ووزير للعدل ووزير للاعلام، ومتحدث باسم السلطة الفلسطينية.

٣- من جانب دينس روس وهو مستشار مستقل لمؤسسة واشنطن .

٤- بواسطة : I.Scott Carpenter a Keston Family Fellow at The Washington Institue anddirectoroftheInstitue'sProjectFikra.

٥- من محمد عبد الباقي، محرر الأخبار الخارجية لمجلة آخر ساعة وهو زميل زائر مع Human Rights First .

٦- من ، أسامة صفا، وهو مدير عام المركز اللبناني للدراسات السياسية ، بيروت.

٧- من جانب إنجى الحـداد ، مستشارة في أمور الاستراتيجية والاتـصـالات. مشاركة في تأسيس Shayfrrn- Com لمنظمة الأفرو-مصرية لحقوق الانسان، و(المصريون ضد الفساد).

٨- نادر سعيد، رئيس (منظمة العالم العربي للبحوث والتنمية، ورئيس فريق تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لفلسطين.

٩- من غسان عطية، زميل زائر Visiting Fellow سابقاً في مؤسسة واشنطن ومدير (المؤسسة العراقية للتنمية والديمقراطية).

١٠- من ، Reul Marc Gerecht ، وهو زميل مقيم في مؤسسة Enterprise Institute للتركيز على الشئون الإيرانية.

١١- من Michael Knights Lafer ، زميل دولى International Fellow لمؤسسة واشنطن ، متخصص في الشئون العسكرية وشئون الأمن في العراق، وإيران ودول الخليج (الفارسى).

١٢- ميجور - جنرال Isaac Ben - Israel عضو الكنيست اليهودية ممثل حزب كاديما، ومدير الأبحاث والتنمية فى وزارة الدفاع الإسرائيلية.

١٣- من قاسم جعفر، محلل ومستشار حول الشئون الاستراتيجية والدبلوماسية لتبادل السياسات. لندن.

١٤- من Anthony Cordesman، صاحب كرس Burke Chair فى الاستراتيجية لدى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية والدولية ومحلل فى شئون الأمن القومى فى وكالة ABC News.

دراسة

مدخل إلى الثورة الإسلامية (٢/ ٣)

عباس عبدى آينده (المستقل)- ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٧
www.ayande.ir
ترجمة: د. عادل عبد المنعم سويلم

أبعاد شخصية الشاه

عندما نتحدث عن نظام استبدادى فردى قامت الثورة لإسقاطه والقضاء عليه، فإن الضرورة تقتضى إلقاء الضوء بشكل كاف على شخصية هذا الفرد المستبد بما كان لها من آراء وتصرفات شخصية فردية، وما طرأ على هذه الشخصية المستبدة من تحولات وتطورات، لأنه رغم كون العناصر الأساسية والبنيوية فى مجتمع ما هى الأرضية الأساسية لبروز أى أزمة أو مشكلة فى هذا المجتمع، إلا أنه لا يجب أن ننسى أن الشخصيات القومية المتسلطة يمكنها أيضاً أن تلعب دوراً مصيرياً فى تخفيف حدة هذه الأزمة أو تفاقمها ووصولها إلى نقطة اللا عودة. ومن هنا يجب الاهتمام بما تتميز به هذه الشخصية المستبدة الفردية من صفات وخصائص نفسية وسلوكية.

وبشكل مختصر يمكن القول، بأن الشاه كان شخصاً مغروراً ومتكبراً للغاية، إلا أن هذه الصفة كان لها منحنى آخر أيضاً فى شخصية الشاه، إذ يقول الدكتور "كاتوزيان": "يشير البعض إلى الصفات والخصائص الشخصية لشخص الشاه، حيث يعتبر البعض منهم أن تكبره وغروره الظاهر كان مجرد غطاء لإخفاء عدم ثقته بنفسه، كما يراه البعض الآخر نوعاً من الإعجاب المفرط بالذات كان ينظر فى أحواله وتصرفاته وأعماله السلبية منها والإيجابية كذلك." (كاتوزيان، ١٣٨٠، ص ص ٢٥٣-٢٥٢).

هذه التركيبة النفسية من عدم الثقة بالنفس والغرور كان لها تبعات عديدة فى سلوك الشاه وتصرفاته، ومنها أنه كان يحرص على جمع وتركيز كل القوى وكافة القدرات فى شخصه، بينما يلقى بالتبعية والمسئولية على أعناق الآخرين، وكان أكثر المسئولين فى نظامه يشيرون إلى هذه النقطة، حتى "خلعتبرى" الذى كان وزيراً للخارجيته قيل إنه كان يؤكد للمسئولين الأجانب على أنه -أى "خلعتبرى"- "مجرد حامل لرسالة من الشاه، وأن شخص الشاه هو الذى يتخذ القرارات فى كافة الأمور المهمة، وأغلب الأمور القليلة الأهمية والبسيطة".(استمبل، ١٣٧٧، ص٣٧). وقد أدت هذه الصفة لأن يصبح النظام الإدارى وتسلسل الإدارة والقيادة قائم على مدى العلاقة والارتباط بشخص الشاه بحيث لا يستطيع أى فرد فى هذا النظام مهما يعلو شأنه أن يبدى أى رد فعل فى مواجهة رغبة الشاه الأكيدة فى تفوقه وإمساكه بزمام كافة أمور الدولة، وهذا الأمر هو الذى تسبب فى فقدان هذا النظام لأى خبرة إدارية(نفسه، ص٣٩)، فارتباط القرارات بفرد واحد واتخاذ القرار بشكل فردى كان يوقع النظام فى مشاكل وأزمات لا يمكن حلها، كما أنه كان يجمع حوله الأفراد والشخصيات والمسئولين الذين يتصفون فى الأساس بالفساد الإدارى والتبعية الكاملة لشخصه، أن تضخم الذات لدى الشاه كان قد أفضى به إلى أن يعتبر نفسه فى غير حاجة إلى المشورة أو الحوار أو استشارة أياً من كان رأيه، فمثلما كان أبوه يفتخر بأنه لم يأخذ بمشورة أحد قط، كان هو أيضاً يمارس أعماله وحكمه على نفس هذا المنوال. وقد وجدنا "هويدا" -أطول رؤساء وزرائه مدة- يلخص صفته هذه فى حديث له مع السفير البريطانى فى طهران بقوله إن تعريف الشاه الخاص للحوار هو: أنا أتكلم وأنت تسمع فقط. لقد وصل تضخم الذات لدى الشاه إلى درجة جعلت من حوله

يصدقون ذلك ويؤمنون بما له من عظمة وفكر ثاقب (صدقاً أو رياءً)، ومن هذا المنطلق وجدنا وزير بلاطه يقول: "إن تقصير الشاه وخطأه الوحيد يتمثل فى أنه يحسن إلى شعبه أكثر من اللازم. إن مثله وأفكاره وآراءه عظيمة وعلياً إلى درجة لا نستطيع أن ندركها" (آبراهاميان، ١٣٧٧، ص٥١٥). ومع هذا الحال فقد ظهر ضعف شخصية الشاه وعدم ثقته بنفسه أيضاً فى مقاطع زمنية مهمة ومنها ثورته التى سماها بالثورة البيضاء!، إلى درجة أنه فقد توازنه مع أول موجة من انتقادات الأمريكيين له بسبب هذه الثورة، وتخيل أن الأمريكيين بذلك قد أخذوا قراراً بتنحيته وعزله.

وهناك خصيصة أخرى فى شخصية الشاه، وهى أنه كان يعتبر البلاد بأسرها، بل وحتى بمن فيها من شعب ملكاً خالصاً له، وكما يروى "ابتهاج" رئيس هيئة التخطيط والميزانية فى حكمه، أنه دائماً ما كان يقول أنا، أموالى، أملاكى، بترولى، عوائدى، دخولى، ولم يكن يؤمن مطلقاً بأن هذه الأموال والعوائد والدخول هى ملك للشعب. (كاتوزيان، ١٣٧٧، ص ٢٥١). هذه الخصيصة كانت فى شخصية أبيه كذلك. فأبوه كان يعارض تلك السرقات التى يقوم بها المسئولون، بل كان يقدم على قمعهم وسحقهم بسبب ذلك، أما ما كان يقوم هو به من غصب أموال الناس وأموال الشعب بالباطل واستيلائه على آلاف القرى والمناطق الزراعية فلم يكن يعتبره غصب أو سرقة.

إن عدم ثقة الشاه بنفسه قد أدى إلى أن يعمل دائماً على التخلص من شيئين، أحدهما أن يكون فى نظام حكمه مؤسسات قوية، والآخر أن يكون فى نظامه شخصيات وأفراد أقوياء، ولتحقيق هذا كان يعمل جاهداً على تأسيس وإنشاء مؤسسة موازية لكل مؤسسة من مؤسسات الدولة حتى لا تتجمع السلطة والنفوذ فى يد مؤسسة واحدة، وبالطبع كانت هذه السياسة تؤدى دائماً إلى الازدواجية فى كافة أمور الدولة لتعود فى النهاية إلى شخصه، وفيما يتعلق بالأفراد والشخصيات المسئولة كان أيضاً يحاول دائماً أن يزرع الخلاف والعداء والفرقة فيما بينهم، ثم يقوم بنفسه على حل هذا الخلاف بوصفه أبو الأمة والشاه الذى يعلو فوق هذه الخلافات، ويقدم نفسه بذلك على أنه حلال المشاكل والخلافات. عن طريق هذه السياسة كان يحاول أن يحقق توازناً فى القوى بين النخب الإدارية والعسكرية، وأيضاً بين كافة المؤسسات الإدارية فى الدولة. وكنتيجة حتمية لذلك، تدنى مستوى التنظير والمأسسة السياسية فى الدولة، وأصبح المبدأ الأساسى فى النظام وقفاً عليه، ومنوطاً به وبسياسته وبتحكمه الملكى الفردى المستبد.

ومن الصفات الأخرى فى شخصية الشاه، وهى الصفة التى أظهرته وقت الأزمات ليبدو بلا سند له أو معين قد تمثلت فى لهجته العدوانية والمتعالية والمستفزة ضد المثقفين وعلماء الدين وتجار البازار بل وحتى فى أواخر أيامه ضد أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين مما أدى إلى تشكل إحساس كبير بالكراهية والنفور تجاهه وتجاه نظامه لدى منتقديه ومعارضيه بل وحتى لدى جماهير الشعب.

التحولات والتطورات الدينية:

تحظى التطورات الدينية خلال السنوات التى سبقت قيام الثورة بأهمية كبيرة، لأن الثورة الإسلامية كان لها وجهان، أحدهما انتقائى والآخر إيجابى، وقد تمثل وجهها الانتقائى فى إسقاط الشاه، ولو كان هذا الأمر قد تم فقط فى المجتمع، ربما لم يكن يؤدى بالضرورة إلى قيام الثورة، إلا أن وجه الثورة الإيجابى، وهو إحلال القيم الإسلامية محل القيم السائدة فى المجتمع هو الذى يحظى بكل الأهمية. هذا التحول والتطور حدث على البعدين المفهومى التنظيرى والعملى المؤسساتى، وكل بعد من هذين البعدين عمل على تقوية وتدعيم جانب من مفهوم الإسلام فى المجتمع الإيرانى.

فعلى البعد العملى المؤسساتى، أدى تنامى مصادر الدخل والمصادر المالية للطبقة المتوسطة التقليدية إلى تقوية المصادر المالية ومصادر التمويل للمؤسسات الدينية مثل الحوزة الدينية، وعلماء الدين، والمساجد وغيرها. ومن ناحية أخرى أدت الإصلاحات الزراعية- على عكس ما كان يتصور النظام فى البداية- إلى تقوية وتدعيم وجود وحضور مؤسسة علماء الدين فى القرى والمناطق الزراعية. وفضلاً عن هذا كانت الهجرة من القرى إلى المدن والمناطق المحيطة بالمدن تتم بشكل واسع وبكثافة كبيرة، لكن ما كان يحافظ على صلة هؤلاء المهاجرين بعضهم بعضاً وبأهاليهم فى القرى التى هاجروا منها هو المؤسسات المرتبطة بالدين والمذهب مثل اللجان والجمعيات الدينية. فواقع المجتمع الإيرانى على عكس كثير من المجتمعات في الدول الأخرى التى تؤدى الهجرة الواسعة فيها من الريف إلى المدينة إلى تشتت الأفراد المهاجرين، بل وحتى إلى فقدانهم لهويتهم وانتمائهم الأصلى وانجذاب كثيرين منهم إلى جماعات وعصابات منحرفة، أما فى إيران وبسبب وجود مؤسسات وجمعيات دينية قليلاً ما تؤدى الهجرة إلى المدينة إلى قطع صلة الأفراد عن الآخرين أو عن ذويهم، ويظل الفرد المهاجر من الريف إلى المدينة فى شبكة من العلاقات والرقابة الاجتماعية تربطه دوماً بالآخرين وبذويه وأهله. وعلى سبيل المثال: "أشارت دراسة تمت فى أيام محرم ورمضان فى العام ١٩٧٤م إلى أنه تم فى مدينة طهران وحدها تشكيل أكثر من (١٢٣٠٠) لجنة وهيئة دينية، وأغلب هذه اللجان والهيئات تم تشكيلها فى الفترة من سنة ١٩٦٥م حتى تاريخ إجراء الدراسة، وقد ازداد مجال توسع هذه الهيئات واللجان الدينية إلى درجة أنها ضمت داخلها كثيراً من جماعات الحرفيين والجماعات الاجتماعية الأخرى، وكان منها فى طهران فقط نحو (١٨٢١) هيئة ولجنة دينية ولجنة لمراسم التعزية الدينية حملت أسماء جديرة بالملاحظة ولافتة للانتباه:.. (أسماء لجان وهيئات الحرفيين والطوائف)". (على أسدى، ١٣٥٥، ص١٦١) ويمكن جمع أسماء هذه الهيئات واللجان فى أربع مجموعات، المجموعة الأولى: الحرفيون مثل الحدادين والبنائين وغيرهم.

المجموعة الثانية من المنتمين إلى مدينة واحدة أو قرية واحدة والتى تحمل أسماء القرى والمدن والأقاليم التى أتت منها، مثل البرجنديين المقيمين فى طهران. المجموعة الثالثة حملت أسماؤها مدلولا دينيا مثل الفاطمية، ومحبى الحسين، وغيرها من الأسماء الدينية والمذهبية. المجموعة الرابعة حملت أسماء تشير إلى القرى والمحليات التى هاجروا منها مثل شباب نازى آباد وغيرها، بحيث كان المهاجرون المقيمون فى المناطق المحيطة بالمدن وفى قلب المدن نفسها يقومون بتشكيل هذه المؤسسات الدينية فى المسجد أو فى الحسينية أو فى المنزل أو حتى على جانب من الشارع فى سرادقات مؤقتة تقام لهذا الغرض، ويلتقون فى هذه المؤسسات مع بعضهم بعضا ليكتسبوا هوية واحدة فيما بينهم ويحافظوا عليها، وضمن هذا يقوم هؤلاء الأفراد بتقديم يد العون والمساعدة لبعضهم بعضا، حتى يشاركوا بفعالية فى تعمير البلد أو القرية التى جاءوا منها مهاجرين إلى المدينة، وبهذا تمكنوا بالفعل من تحقيق نوع من الترابط والتواصل بين القرية والمدينة من خلال الدين والمؤسسات والجمعيات واللجان الدينية المذهبية.

كذلك ازداد عدد المساجد خلال هذه الفترة بشكل ملحوظ ولافت. فبينما كان عدد المساجد فى إيران كلها فى العام ١٩٦٢م يصل إلى نحو (٣٦٥٣) مسجدا، نجده فى العام ١٩٧٣م يصل إلى نحو (٥٣٨٩) مسجداً منتشرة فى (٢٣٣) مدينة على مستوى إيران، ثم نجد العدد فى مدينة واحدة مثل طهران يصل فى العام ١٩٦١م إلى (٢٩٣) مسجداً، بينما يرتفع هذا العدد فى العام ١٩٧٢ إلى (٧٠٠) مسجد فى طهران وحدها، ويشير إحصاء آخر إلى أن عدد هذه المساجد فى طهران وحدها وصل فى سنة ١٩٧٥ إلى (١١٤٠) مسجداً. (نفسه، ص١٥٤).

ولكى يتضح كيف أدى تحسين الأوضاع الاقتصادية إلى تقوية وتدعيم المركز المالى للمؤسسات الدينية يمكننا أن نشير إلى إحدى القرائن، فحيث كان دخل مسجد الإمام الرضا وضريحه فى مشهد من صناديق النذور قد ازداد إلى أقل من الضعفين خلال الفترة من ١٩٦٦م إلى ١٩٧٢م، نجد أن هذا الدخل يتضاعف فى الفترة من ١٩٧٢م إلى ١٩٧٥م خمس مرات ونصف المرة. (نفسه، ص ص ١٥٧-١٥٨)، وقد وصل عدد الطلاب الدينيين فى مدينة قم فى العام ١٩٧٥م إلى نحو (١٨٠٠٠) طالب، أى ثلاثة أضعاف عددهم فى العام ١٩٦١م. (نفسه، ص١٥٩)، كما ساهمت التكنولوجيا الحديثة كذلك فى مساعدة وتدعيم الدعوة الدينية والمذهبية ونشرها على نطاق واسع، حيث انتشر استخدام مكبرات الصوت وأجهزة التسجيل والأشرطة المسجلة بالمواد الدينية، خاصة أشرطة القرآن والخطب والدروس الدينية ومدائح آل البيت التى أصبح لها سوق مهم فى أسواق التسجيلات الصوتية، بل ووجدت طريقها كذلك إلى القرى والمناطق الريفية.

وهناك مؤسسة أخرى من المؤسسات الدينية تشكلت فى هذه الفترة وأدت دوراً ملحوظاً فى إشاعة الترابط ونشر التضامن الدينى بين كافة أفراد الشعب، وقد تمثلت فى صناديق "القروض الحسنة" التى كانت تمنح قروضاً لأفراد الشعب دون أى فائدة، لتخفيف حدة التضخم المالى والمشاكل المالية التى يعانى منها الشعب، وأوجدت نوعا من المقارنة والتوازن مع وضع البنوك الحكومية التى كانت تقدم قروضا على أساس الفائدة وبالضمان الكافى.

وقد أدت هذه المؤسسات مجتمعة إلى تحقيق الترابط والتضامن بين مختلف الطبقات الوسطى التقليدية والطبقات الدنيا فى المدينة والقرية من خلال الدين والمذهب. أما الطبقة الوسطى الجديدة فقد تحولت إلى الدين عن طريق آخر، فمع ما يقال من أن هذه الطبقة كانت لها مؤسساتها الخاصة، إلا أنها اتصلت وارتبطت بالطبقات التقليدية والدنيا فى المدينة أيضاً من خلال المؤسسات الدينية المذكورة، هذا بالإضافة إلى أن تداخل هاتين الطبقتين- اللتين كانتا تنتميان عموماً إلى أسر وعائلات متشابهة- قد أدى إلى تحقيق تقارب وترابط أكثر فيما بينهما.

وبعد العام ١٩٦٣م ونهضة (١٥ خرداد) وتنامى عدم الثقة وعدم الإيمان بالنظريات والرؤى السابقة فى النضال والكفاح ضد النظام حدث نوع من التحول بشكل جديد تجاه الإسلام، وهو التحول الذى ظهر بوضوح سواء بين الطبقات الوسطى التقليدية والطبقات فى القرى والمناطق الريفية، أو بين الطبقة الوسطى فى المدينة، حدث هذا على الرغم من أن المفاهيم لدى هذه الطبقات كانت تختلف عن بعضها بعضاً إلى حد ما. وأخذت هذه الجماعات والمجموعات الجديدة تدعو وتروج لأفكارها من خلال الجمعيات الإسلامية الجامعية، ومن خلال الكتب والنشرات، ومن خلال العديد من الأماكن مثل "حسينية الإرشاد"، حيث وجد بين هذه الجماعات شخصيات من المعممين والأساتذة المشهورين من أمثال "مطهرى" و"طالقانى" وأيضاً "بازرجان" و"على شريعتى".

فعلى سبيل المثال، بينما كان عدد عناوين الكتب الدينية التى نشرت فى إيران فى العقد بين سنتى ١٩٥٣-١٩٦٣م قد وصل إلى (٥٦٧) عنوان كتاب، نجد هذا العدد يصل فى الخمس سنوات بين ١٩٦٣، ١٩٦٧م إلى (٧٦٥) عنوان كتاب، وفى الثلاث سنوات بين ١٩٦٩، ١٩٧١م إلى (٧٥٥) عنوان كتاب، ليزداد هذا العدد فى الثلاث سنوات التالية، من ١٩٧١م إلى ١٩٧٣م إلى (١٦٩٥) عنوان كتاب دينى.

وبعيداً عن هذا التزايد فى العدد المطلق للكتب الدينية، نجد أن النصيب النسبى لهذه الكتب والمؤلفات الدينية قد ازداد أيضاً بالنسبة للتعداد الكلى للكتب والمؤلفات المنشورة فى إيران ككل، ليرتفع من نسبة ١٠,١٪ من كل الكتب والمؤلفات التى نشرت فى العقد بين سنتى ١٩٥٣،١٩٦٣م، إلى ٣٣,٧٪ فى العام ١٩٧٣م، حيث صارت النسبة الأعلى بين كافة موضوعات ومجالات الكتب المؤلفة فى إيران بين أعوام ١٩٧٢، ١٩٧٥م من نصيب الكتب والمؤلفات الدينية. بينما

كانت هذه النسبة تأتى فى المرتبة الرابعة خلال العقد بين أعوام ١٩٥٣، ١٩٦٣م. ومع نهاية العام ١٩٧٥م، عرف فى مدينة طهران وحدها نحو (٤٨) ناشراً تخصصوا فقط فى نشر الكتب الدينية، كان من بينهم (٢٦) ناشراً، كانوا قد بدأوا نشاطهم فى النشر خلال السنوات العشر الأخيرة (١٩٦٦-١٩٧٤م) بنشر الكتب والمؤلفات الدينية، (نفسه، ص ص ١٥١-١٥٢) وهذا غير الكتب الكثيرة التى كانت تطبع وتنشر بشكل سرى أو عن طريق التهريب.

وترتيباً على هذا، إذا نظرنا إلى القضية نظرة تحليلية أكثر عمقاً، فإنه من ناحية يتضح لنا أنه على عكس التصور السابق القائم على ضعف العلاقات والروابط التقليدية فى القرى، خاصة بعد الإصلاحات الزراعية، فإن الطريق لدخول وسيطرة ونفوذ رجال الدين فى القرن والمناطق الريفية صار أكثر تمهيداً وسهولة، ويوضح "أبراهاميان" هذا الأمر بقوله: "خلال الفترة التى تلت ثورة الدستور وإعلان الحياة النيابية فى إيران كانت قوة ونفوذ رجال الدين ومجالهم العملى قد صارت محدودة للغاية، ليس فقط بسبب المثقفين فى المدن، بل أيضاً بسبب الكبراء فى القرى والمناطق الريفية الذين كانت لديهم القدرة على سوق الرعايا وأفراد القبائل والطوائف ومن حولهم فى القرى مثل الأغنام إلى صناديق الاقتراع. أما بعد الثورة الإسلامية (وبالطبع قبلها بقليل أيضا) فقد تهيأ الوضع والمناخ المناسب أمام رجال الدين لكى يكونوا أكثر قوة ونشاطاً ونفوذاً، لأن التنمية الاقتصادية- الاجتماعية الأخيرة كانت قد قضت على العلاقات والروابط التقليدية بين الكبراء ومن فى حوزة نفوذهم، وبين ملاك الأراضى ورعاياهم، وبين رؤساء القبائل ومن ينتمون إلى هذه القبائل." (آبراهاميان، ١٣٧٧، ص ٦٦١). كذلك أدى ما كان يقوم به النظام من سحق وحظر للمؤسسات المرتبطة بالطبقة الوسطى فى المدينة إلى تهيئة المجال بشكل أكثر لتنامى تأثير المؤسسات والجمعيات الدينية فى المجتمع. فإذا كانت الجماعات والأصوات المعارضة فى الفترة السابقة على الانقلاب (كودتا)، تجد للتعبير عن معارضتها مؤسسات ديمقراطية مثل النقابات والأحزاب ووسائل الإعلام المختلفة، فإنه خلال الأوضاع التى تلت هذا الانقلاب وتحت الضغوط الشديدة من حكومة مسيطرة متحكمة تشكل مجالاً سياسياً جديداً للتعبير عن المعارضة والرفض فى المساجد والمدارس الدينية والبازار والجامعات والمنظمات السرية والجماعات المعارضة فى الخارج. هذا التغيير فى المكان الذى ظهر فى مجال العمل والنشاط السياسى أدى إلى غياب العلمانية واختفائها عن السياسة والحياة العامة خلال الفترة التى تلت الانقلاب، (ميرسباسى، ١٣٨٤، ص ١٢٤).

ومن ناحية أخرى، ظهرت فى هذا المجتمع المتحول بشدة، الحاجة الماسة إلى التضامن الجمعى والاجتماعى، وكان الدين هو القالب الأنسب والأمثل لتحقيق هذا الهدف. "فقد كرس الدين والمذهب للإحساس بالتضامن الجمعى والاجتماعى الذى تحتاجه الجماهير فى المناطق التى يسكنها الفقراء والمناطق العشوائية وعشش الصفيح، وهو نفس الإحساس الذى فقدته هذه الجماهير بعد تركها لقراها المتضامنة والمنسجمة غاية الانسجام، وعيشها فى المناطق العشوائية وعشش الصفيح المفتقدة لمعنى المأوى والهوية، حيث أقاموا فى الضواحى وعلى هامش المدن التى هاجروا إليها.

فقد كان سكان هذه المناطق المحيطة بالمدن - والذين كانوا جميعهم من المزارعين الذين لم يعد لهم أرض يزرعونها - يتخذون من الدين والمذهب بديلاً موضوعياً للمجتمعات التى فقدوها، حيث أخذوا يربطون حياتهم الاجتماعية الجديدة بالمساجد، ويستمعون فى رغبة واشتياق إلى خطب علماء الدين المحليين فى هذه المناطق التى يعيشون فيها.. كما ساهم النزوح الفجائى والجمعى إلى المدن، والذى جرى دون تخطيط خلال عقد السبعينيات فى تقوية وتدعيم المركز الاجتماعى لرجال الدين وعلماء الدين فى إيران. وترتيباً على هذا أخذ التجديد فى وضع هذه الجماعة التقليدية يتحسن فى تسارع مستمر". (آبراهاميان، ١٣٧٧، ص ٦٦٠).

وهناك عامل آخر أدى إلى تقوية وتدعيم التحول إلى الإسلام، وخاصة بين الطبقة المتوسطة الجديدة، وقد تمثل هذا العامل فى غياب وأفول كافة التوجهات اليسارية غير الإسلامية، حيث ووجهت الإيديولوجية اليسارية غير الإسلامية بأزمة حادة وجدية خلال عقد السبعينيات، إذ إنه نتيجة لتحسن علاقات إيران بكل من الاتحاد السوفيتى والصين، أخذت الجماعات اليسارية فى إيران تفقد جاذبيتها حتى انتهى بها هذا الوضع إلى التلاشى والأفول (كدى، ١٣٧٧، ص ٢٧٣).

وبعد ما قام به الشاه فى العالم ١٩٦٣م من إصلاحات زراعية، كان الشاه نفسه يتصور أن المؤسسة الدينية وعلماء الدين ورجاله فى طريقهم إلى الأفول والاختفاء تماماً عن الساحة السياسية، لكن الشاه نفسه - على عكس ما كان يريد - لم يستطع أن يقضى على هذه المؤسسات الدينية، بل ولم يستطع حتى أن يقضى على نفوذها أو يضعف من قوتها. وهناك تحليل يطرحه "فؤاد زكريا" المفكر المصرى، عن العالم العربى اليوم، هذا التحليل يمكن أن ينطبق كذلك على نظام الشاه، يقول "فؤاد زكريا": "إن العالم العربى اليوم يعد بمثابة صحراء سياسية قاحلة، أرض بلا أحزاب سياسية حقيقية، بلا صحافة حرة، بلا أى مساحة مطروحة أمام الفكر الآخر، ونتيجة لذلك أصبح المسجد هو المكان المطروح والمتاح أمام أى جدل سياسى. فالمسجد فى المجتمعات الإسلامية هو المكان الوحيد الذى لا يمكن الوقوف فى وجهه، هو المكان الذى يمكن أن تعبأ فيه كل كراهية موجهة للحكومة، وكل نفور منها، وكل معارضة لها لتنمو وتزداد. لقد صارت لغة الدين هى لغة المعارضة السياسية فى مثل هذه البلاد. وهذه التركيبة بين الدين والسياسة تعمل على تزكية مشاعل العمل السياسى بسرعة كبيرة". (زكريا، ١٣٨٤، ص ١٦٨). وفى المقدمة يعتبر

"فؤاد زكريا" أن سبب التحول والتوجه الإسلامى فى المنطقة هو تحول الحكومات فيها إلى حكومات أكثر خواءً وأكثر إهمالاً وأكثر قمعاً، ولأن الإسلاميين هم الذين يمنحون الإحساس بالهدف والمعنى للجماهير والشعوب فى هذا العالم المتلاطم المتغير المتقلب، وهو الشئ الذى لم تفعله أى زعامة أو قيادة فى الشرق الأوسط، فإنه عندما يكون المستقبل غامضاً مبهماً تحس الجماهير تجاهه بالضياع، فالتوجه الإسلامى هو الذى يربط هذه الجماهير بالهدف الذى سينقذها من الضياع أو يقلل من وطأته عليها. (نفسه، ص ١٦٧).

ورغم هذا كله كان الشاه يحاول جاهداً أن يصور الدينيين وعلماء الدين على أنهم رجعيون، فى محاولة مستميتة لإضعاف قوتهم ونفوذهم، ولكن ما كان يقوم به البعض - سواء بوعى أو بغير وعى - من تصوير للحركة الإسلامية على أنها حركة رجعية، وإصرار الشاه أكثر من الجميع على هذا التصوير، إنما كان ناشئاً عن عدم معرفة حقيقية وواقعية بحركة المجتمع، ويلخص "ميرسباسى" تفسيره لواقع هذه الحركة وتحليله فى نقد هذا التصوير السابق بقوله: "فى أعقاب تحول المجتمع إلى الهوية الإسلامية، استمرت نفس الجهود الوطنية والقومية للتواؤم والتكيف مع عمليات التحديث، لكنها جاءت هذه المرة عن طريق التوجه الإصلاحى الإسلامى" (ميرسباسى، ١٣٨٤، ص ١٢٤).

وهذا التحليل الأخير هو فى حد ذاته إجابة ورد على إشكالية تاريخية أخرى تتعلق بتقييم الوضع فى إيران بشكل عام، وذلك لأن تنامى الثقافة الإسلامية والتوجه الإسلامى فى إيران خلال الربع الأخير من القرن العشرين وبعد فترة من التطور والتحول الاقتصادى والاجتماعى فى إيران ككل هو موضوع وضع الكثيرين أمام إشكالية نظرية معقدة، هذه المسألة يصورها "آبراهاميان" على النحو التالى:

"إن الدور المهم الذى لعبه الإسلام فى ثورة ١٩٧٨م، لم يحدث تناقضاً فى تاريخ إيران فقط، بل إنه يبدو من الوهلة الأولى، أنه يناقض النظرية السائدة التى تقول بأن التجديد فى التوجه والخطاب الدينى، والتوسع فى الحياة المدنية يؤديان إلى تقوية وتدعيم الطبقات الاجتماعية الجديدة، وإضعاف واختفاء الطبقات التقليدية. وترتيباً على هذا ينهض أمام الباحث سؤالان يرتبط أحدهما بالآخر: أولهما، كيف يمكن تبين وتفسير هذا التناقض؟ وثانيهما، هل الثورة الإسلامية تناقض النظرية التى تقول بان التجديد يلزمه لكى يتم أن يكون بعيداً عن تدين المجتمع والتوجه الدينى السائد فيه؟ وهذان السؤالان يمكن طرحهما أيضاً بشكل آخر: لماذا اتخذت ثورة ١٩٧٨م التى كانت لها صبغة اجتماعية واقتصادية وسياسية بشكل كبير - لماذا اتخذت هذه الثورة شكلاً أيديولوجياً دينياً تماماً؟ وهل تلك العوامل والأسباب التى أضفت على هذه الثورة شكلها الإسلامى عوامل وأسباب زائلة أم باقية ومستمرة؟." (آبراهاميان، ١٣٧٧، ص ص ٦٥٤ - ٦٥٥).

يرد "ميرسباسى" على جانب من هذه الأسئلة السابقة بقوله: "إن كافة الحركات الجماهيرية التى قامت فى الأساس على نظرية العودة إلى الأصل والأصولية، قد ظهرت فى الغالب من خلال توافر الأوضاع والظروف التى دفعت لقيام أغلب ثورات القرن العشرين، وقد تمثلت هذه الأوضاع والظروف فيما يلى:

التحديث السريع والمفروض من أعلى، ورواج سكنى المدن وانتشار المدن والحياة المدنية، واختفاء الأساليب والأنماط التقليدية فى طريقة الحياة والمعيشة، وفى النهاية هزيمة واضمحلال سلطة المستقل أو المحتل أو المسيطر الأجنبى. وعلى أية حال، فإن مثل هذه الحركات قدمت نفسها فى الغالب فى قالب هوية ثقافية. ويجب أن ننظر إلى هذه الحركات "الثقافية" على أنها بمثابة أشكال مهمة من التحديث ظهرت فى عصرنا هذا، ويجب علينا أن نسعى لفهم هذه الحركات وأسباب ظهورها دون أن يقتضى هذا بالضرورة أن نستند إلى النظريات الاستسهالية والتبسيطية من قبيل "إحياء الدوافع القديمة" أو "الفانتازيا الدينية" (ميرسباسى، ١٣٨٤، ص ٢٣).

لقد تم تناول موضوع الصحوة الإسلامية هذا من منظور آخر أيضاً، إذ إن "برتراند بديع" يوضح الصحوة الإسلامية بقوله أنه عندما تواجه كافة الايديولوجيات المقتبسة من التجارب الأوروبية بهزيمة وفشل لا يبقى أمام الجماهير شئ آخر سوى الإسلام. كما لن يبقى كذلك أمام الدعاة والناشطين شئ آخر سوى الإسلام لتعبئة الجماهير (نقلاً عن جابرى، ١٣٨٤، ص ٢٣).

هذا الاتجاه فى الثورة الإيرانية (أى إسلاميتها وتوجهها الإسلامى) كان فى الواقع - وبتعبير أكثر وضوحاً - موجوداً منذ بداية وقوع الثورة، بل إنه كان أهم من وقوع الثورة نفسها، ولهذا السبب وجدنا للثورة الإيرانية تأثيرات ثقافية وفكرية إلى جانب تأثيراتها السياسية والجيوبوليتيكية الأخرى وليس فقط فى الداخل، بل على المستوى الدولى أيضاً. ومن هذا المنطلق يرى "ميشيل فوكوياما" أن "الإسلام فى سنة ١٩٧٨م لم يعد أفيون الشعوب، بسبب أن العالم أصبح بلا روح".

وقد أجبر هذا الحدث "الثورة الإيرانية"، البعض ومنهم السيدة "اسكاتشيل" على إعادة النظر فى رؤاها وآرائها، وذلك من الناحية النظرية والتنظيرية ودفعها لأن تعتبر هذه الثورة حالة فردية وتستند فى تفسيرها وتحليلها إلى آليات متشعبة ومتعددة الجوانب، وتبحث عن هذه الآليات فى ماهية الحكومة الغائبة وفى وجود ايديولوجية مساعدة ودافعة للتعبئة، وشبكة مدنية للإسلام الشيعى، وتستبعد فى هذا السبيل نماذج لحكومات وثورات اجتماعية أخرى كثيرة، وتستنتج أن هذه الثورة هى الثورة الوحيدة التى "أقيمت" بشكل متعمد وبأسلوب منسجم، وتضيف اسكاتشيل إلى ذلك أنه لابد من أن نضم أيضاً إلى تعريف الثورة الاجتماعية ودوافعها ذلك التغيير الذى يحدث فى الايديولوجيات السائدة والمسيطرة فى المجتمع. (فوران، ١٣٧٧، ص ٥٣٢).

دراسة

الارتباط بالقوة الثالثة
استراتيجية غير منتهية فى العلاقات الخارجية الإيرانية

سيد رضا موسوى

إطلاعات سياسى - اقتصادى «الأخبار السياسية - الاقتصادية»، العدد ٢٤٩ - ٢٥٠ خريف ٢٠٠٨

مقدمة:

تدور وقائع هذه الدراسة في الفترة من عام ١٥٠٢م وحتى عام ١٩٧٩م أى على مدار خمسة قرون إلا ثلاث وعشرين سنة بالتمام.

في تلك القرون الخمسة حكمت إيران الأسر (الدول) التالية:

١- الأسرة (الدولة) الصفوية١٥٠٢-١٧٣٥م.
٢- الأسرة (الدولة) الافشارية ١٧٣٥-١٧٤٩م.
٣- الأسرة (الدولة) الزندية ١٧٤٩-١٧٩٤م
٤- الأسرة (الدولة) القاجارية ١٧٩٤-١٩٢٤م
٥- الأسرة (الدولة) البهلوية ١٩٢٤-١٩٧٩م.

معظم الصراعات والأحداث الواردة في الدراسة تتعلق بالعصر الصفوى والعصرين القاجارى والبهلوى.

الدراسة تكشف عن حجم وطبيعة الصراعات الدولية حول إيران وذلك بين القوى الاستعمارية الآتية:

أسبانيا- البرتغال- روسيا- ألمانيا- فرنسا- بريطانيا والولايات المتحدة. هذا بخلاف الإمبراطورية العثمانية التى ظلت تشكل القاسم المشترك بين هذه القوى حتى قيام الدولة البهلوية في عام ١٩٢٤م. (المترجم)

طوال القرون الماضية تحول الموقع الإيرانى الجيوبولوتيكى والجيواستراتيجى الممتاز إلى سبب مباشر فى وضع هذه الدولة موضع الاهتمام الدولى، وبشكل مباشر، خاصة من جانب القوى الدولية الكبرى.

إن امتداد ألسنة نيران الحربين العالميتين الأولى والثانية لتطول الأراضى الإيرانية - على الرغم من قيام إيران بإعلانها الحياد - لهو دليل بارز وكاشف لهذا الواقع الاستراتيجى الذى تتمتع، وتحظى به إيران.

طوال القرون السابقة عمدت القوى الدولية الكبرى إلى الاعتماد على إيران بشكل كبير بهدف جعلها أحد أهم العوامل التى تمكنها - القوى الدولية - من إعمال إرادتها وتحسين مكانتها ونفوذها الدوليين، الأمر الذى كان من شأنه "التضحية" الدائمة والمستمرة بالمصالح القومية الإيرانية.

من ناحية أخرى، كانت الحكومات الإيرانية من الضعف والعجز على النحو الذى كان سبباً مباشراً فى عجزها عن المواجهة المباشرة مع القوى الكبرى من جهة، ومن ثم تلاشى إرادتها أمام إرادة تلك القوى من جهة أخرى، الأمر الذى كان سبباً مباشراً فى قيام تلك الحكومات بالبحث فى مقوماتها الذاتية وماضيها وتاريخها ومكانتها الدولية، وذلك من أجل إيجاد تواصل ما عبر تقارب مقصود مع إحدى القوى الدولية، وعقد الاتفاقيات معها بهدف مواجهة القوى الاستعمارية من جهة، وتقليص الضغوط والتهديدات التى تستهدفها من جهة أخرى، ومن ثم حماية وصون الاستقلال السياسى للدولة، وضمان مصالحها القومية من جهة ثالثة.

غالباً ما تكون "هذه القوة الدولية" قوة جديدة وحديثة ذات

ماضى جيد، وتدعو إلى خلق وإيجاد التوازن فى مواجهة القوى الاستعمارية القائمة، وهى لهذا السبب تلقب دوماً بأنها "القوة الثالثة أو الخيار الثالث".

كثيراً ما عقد رجال الدولة فى إيران - منذ العصر الصفوى وحتى الآن - آمالهم بهذه القوة الثالثة سواء بشكل واضح وبارز، أو سواء بشكل غير مباشر وخفى فى علاقاتها الخارجية، ومن ثم القبول بتدخل - أو دخول - هذه القوة الثالثة فى دائرة العلاقات الخارجية للدولة.

بريطانيا فى العصر الصفوى، وفرنسا وألمانيا فى العصر القاجارى، وألمانيا والولايات المتحدة فى العصر البهلوى من أبرز الدول التى حظيت بمكانة "القوة الثالثة" وأكثرها نفوذاً وتأثيراً فى دائرة العلاقات الخارجية الإيرانية.

السؤال هنا كالتالى: هل فعلاً استطاعت "القوى الثالثة" هذه من أن تلعب دوراً مفيداً، ويحقق لإيران قدراً من الحرية السياسية؟، هل استطاعت هذه القوى أن تنقذ إيران من مصيدة الاستعمار وفخاخه؟، وهل تذكر، وتوصف هذه القوى الثالثة فى ذاكرة التاريخ الإيرانى بأنها كانت "قوى حسنة السمعة"؟

من خلال إلقاء النظر إلى تاريخ العلاقات الخارجية لإيران، سوف ندرك أن "القوى الثالثة" غالباً ما كانت قوى دولية ناشئة وحديثة العهد على المستوى الدولى، ومن ثم كانت تقدم نفسها للإيرانيين بأنها وسيلة أو أداة من أجل حفظ وحماية إيران، وذلك فى الوقت نفسه الذى كانت تعمل فيه بقوة على جعل "إيران" واحدة من أهم الأدوات والوسائل اللازمة لإعمال سلطتها، وكذلك إدارة صراعاتها وتنافسها مع بقية القوى الدولية الأخرى.

فى إطار هذه المحاور سوف تنطلق وتدور هذه الدراسة التى ستكشف لنا عن كيفية دخول كل من بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، والولايات المتحدة كأبرز القوى الدولية التى يمكن وصفها بالقوة الثالثة التى دخلت فى دائرة العلاقات الخارجية الإيرانية من المنظور الإيجابى، وكذلك السلبى.

أولاً- بريطانيا:

تعود جذور العلاقات بين إيران وبريطانيا إلى العصر الصفوى. ففى عصر الشاه عباس الكبير أسس التجار الإنجليز أول بذور العلاقات التجارية بين الدولتين بمجيئهم لإيران.

من جملة هؤلاء التجار "الأخوان تشرلى" واللذان تمكنا عبر نفوذهم فى بلاط الشاه عباس من التمتع بمكانة رفيعة لدى الشاه لدرجة جعلت منهم مستشارين وأمناء مخلصين للشاه عباس الكبير.

الواقع أن السياسة الخارجية الإيرانية فى العصر الصفوى كانت توصف بأنها سياسة البحث عن كيفية مواجهة الانتهاكات العثمانية ضد الأراضى الإيرانية.

من جانبه، كان الشاه عباس الكبير يقوم بإرسال "الأخوين تشارلى" كمبعوثين شخصيين له إلى مناطق العالم المختلفة، وذلك حتى أجل أن يساعدونه فى تشكيل وخلق التحالفات الإيرانية مع الدول المختلفة بهدف التصدى للدولة العثمانية.

فى جنوب إيران (الخليج والمحيط الهندى)، كان البرتغاليون ينتهكون الأراضى الإيرانية، كما زادت سيطرتهم على الخليج الفارسى من مخاوف وقلق الشاه عباس.

فى تلك الظروف قرر الشاه عباس على أن يحصل على مساعدة الإنجليز من أجل التصدى للبرتغاليين فى الجنوب، والعثمانيين فى الشمال الغربى والغرب.

آنذاك لم يكن لدى الشاه عباس قوة بحرية، كما كانت تجهيزاته الحربية ضعيفة ومتخلفة مقارنة بقوة العثمانيين، ومن هنا رأى أن القوة الثالثة (بريطانيا) هى خير معين له فى مواجهة هاتين القوتين "البرتغاليين والعثمانيين".

لقد ترسخت واستحكمت العلاقات الإيرانية - البريطانية بصدور قرار "امتياز" الحرير من جانب الشاه عباس الكبير.

وعاد "روبرت تشارلى" إلى بلاده فى عام ١٦١١ بوصفه مندوباً شخصياً عن الشاه عباس، وطرح على حكومة بلاده اقتراح الشاه عباس بشأن بدء العلاقات التجارية بين إيران وبريطانيا، وهو ما كان موضع قبول وترحيب من مسئولى الحكومة البريطانية.

بعد عامين جاء القائمون على أمر شركة الهند الشرقية - الذين كانوا يسيطرون على سوق الحرير العالمى والذى لم يكن يباع فى الهند - جاءوا إلى إيران واستقبلهم الشاه عباس الكبير استقبالاً حاراً. فى ذلك اللقاء، اقترح مسئولو شركة الهند الشرقية على إيران أن ترسو السفن الخاصة بشراء المنتجات - والمشتقات - الحريرية الإيرانية فى ميناء "جاسك" أثناء عودتها من الهند، ثم بعد ذلك تقوم ببيع هذه المنتجات فى أوروبا.

بعد أن قبل الشاه عباس هذا الاقتراح سمح للحكومة البريطانية فى عام ١٦١٧ أن ترسل ممثليها السياسيين (السفراء) إلى البلاط الإيرانى، وهو ما أدى إلى قيام مسئولى شركة الهند الشرقية بنشر مندوبيهم فى ربوع إيران، كما قاموا بفتح مراكز ومحلات تجارية لهم فى كل من "اصفهان" و"شيراز"، من هنا يعد الأمر الذى أصدره الشاه عباس الكبير - والذى يعرف ويشتهر تاريخياً بـ "أمر الحرير" - يعد الأساس الذى بنيت وقامت عليه العلاقات بين إيران وبريطانيا.

وفى سنة ١٦٢٢م عمد الشاه عباس الكبير إلى الاستفادة من القوات البحرية البريطانية من أجل إنهاء سيطرة البرتغال فى الخليج (الفارسى). فقام الأسطول البحرى البريطانى ببناء رصيف له فى ميناء "جاسك". عقب ذلك تم طرد القوات البرتغالية بمساعدة بريطانيا ودخلت "جزيرة هرمز" تحت سيطرة إيران، لينتهى بذلك قرن كامل من سيطرة البرتغال على الخليج الفارسى.

وتنفيذاً لأوامر الشاه عباس تمت السيطرة على "قلعة هرمز"

بواسطة القوات الإيرانية، ولم يترك إلا جزءاً صغيراً منها - مدينة هرمز - للقوات البريطانية.

إذن الذى حدث آنذاك هو أن إيران قد تحررت من نفوذ البرتغال وقبضتها، وفى الوقت نفسه قامت بريطانيا بزيادة نفوذها فى الخليج (الفارسى)، وذلك عبر طريقين هما: زيادة قدراتها وسلطتها العسكرية من جهة، وزيادة معدلات تجارتها فى الحرير مع إيران من جهة أخرى.

كذلك تم الاتفاق بين الدولتين - إيران وبريطانيا - على أنه فى حال حدوث اعتداء من جانب البرتغال سوف تقوم القوات البحرية البريطانية بالدفاع عن إيران. آنذاك بلغت العلاقات الحميمة بين الدولتين على نحو لم يتكرر أبداً بعد ذلك، لقد بلغ الأمر لدرجة أن الشاه عباس كان يعلق صور الأخوين تشارلى على جدران حجرته الخاصة.

الواقع أن توجه الشاه عباس - وتحوله - إلى بريطانيا من أجل مواجهة البرتغال قد مهد الطريق تماماً أمام تمدد نفوذها - وبالطبع وجودها - فى العراق.

وحين تولت الدولة الزندية - التى أعقبت الدولة الصفوية فى حكم إيـران - سعى "كريم خان زند" إلى الإعلان عن حاجته للقوات البحرية البريطانية من أجل مواجهة التهديدات الهولندية، والتى كانت تشكل آنذاك قوة بحرية كبرى فى الخليج الفارسى، الأمر الذى أسفر عن تضاعف النفوذ البريطانى فى الخليج الفارسى بشكل غير مسبوق لدرجة أنه مع خروج - أو طرد - القوات البحرية الهولندية من الخليج الفارسى أصبحت بريطانيا قوة بحرية كبرى بلا منافس. بالتوازى مع ذلك، كان يوجد نفوذ بريطانى آخر، لكنه نفوذ مخرب وتدميرى وهو نفوذها فى داخل الجهاز الحكومى الإيرانى الذى بدأ فى نفس اللحظة التى بدأ فيها نفوذها العسكرى - السياسى فى الخليج.

فى العصر القاجارى اتسع نفوذ بريطانيا فى إيران بشكل مذهل، يساعد فى ذلك ضعف الأسرة القاجارية، وهو الضعف الذى أدى إلى فتح كل أبواب إيران أمام بريطانيا.

آنذاك كانت كل من روسيا (فى شمال إيران) وبريطانيا (فى جنوب إيران) تديران شئون إيران من الباطن وبشكل غير مباشر. ومن هنا كانت تسحق المصالح القومية والوطنية الإيرانية أمام مصالح هذه القوى الاستعمارية. فالكثير من الأمور والشئون الداخلية الإيرانية كانت تدار بإدارة السفارتين الروسية والبريطانية فى ذلك الوقت. لقد بلغ نفوذ هاتين الدولتين فى البلاط القاجارى لدرجة أن الملوك القاجار لم يكن مسموحاً لهم الاقتراب من أى قوة دولية أخرى، وأن أى رغبة فى إنجاز اتفاق ما أو تعاون ما مع أى قوى أخرى كانت تتم وتعرض أولاً على هاتين الدولتين، كما كان لزاماً أن تحظى بموافقة ورضا كل من روسيا وبريطانيا. على سبيل المثال، عندما قام ناصر الدين شاه بزيارته الثانية إلى أوروبا كان قد أجرى مباحثات ومفاوضات مع بسمارك الصدر الأعظم الألمانى بشأن بناء وتشييد سكك حديدية، وكذلك منح ألمانيا امتياز إدارة الموانئ الإيرانية وبناء السفن، هذه الرغبة الإيرانية قوبلت باعتراض شديد من جانب كل من روسيا وبريطانيا، ونتيجة لذلك كتب "ناصر الدين شاه" إلى وزير خارجيته قائلاً: "تحدث وتفاوض مع سفارة الروس والبريطانيين حتى يتضح تكليفنا وواجبنا لكى نرى ما إذا كنا نتمتع باستقلالنا أم لا؟".

هكذا - وبهذه الطريقة - تحولت بريطانيا من "قوة دولية ناشئة حديثة العهد" فى العصر الصفوى إلى قوة استعمارية، وهو التحول الذى لا يمكن أن تمحى آثاره السيئة من أنوف الإيرانيين والتى كانت بمثابة نذير شؤم ضد إيران.

على الرغم من أن هذه القوة الاستعمارية كانت قد ساعدت إيران فى مجابهة التهديدات العثمانية والبرتغالية، بل ومكنتها من قطع أيدى هاتين القوتين عن إيران، إلا أنه مع مرور الوقت، ومع تزايد النفوذ السياسى والاقتصادى لها فى داخل إيران، تحولت بدورها هى الأخرى لعدة قرون تالية إلى كابوس وأصل كل المخاطر الحقيقية التى لقيتها وعانت منها المصالح القومية الإيرانية.

ثانياً- فرنسا:

فى عصر "فتح على شاه" قدمت فرنسا نفسها لإيران بوصفها قوة ناشئة حديثة وحسنة النوايا والسمعة للبلاط الإيرانى القاجارى.

القلق الأساسى الذى كان مسيطراً على إيران آنذاك هو تلك التجاوزات والانتهاكات الدائمة التى كانت تقوم بها روسيا على الأراضى والسيادة الإيرانية. من هنا ظن فتح على شاه فى فرنسا أنها صديق قوى ووفى من شأنه دعم ومساندة إيران فى مواجهة الاعتداءات والانتهاكات الروسية المتواصلة من جهة، ولجم النفوذ البريطانى المتزايد يوماً بعد يوم. وشأن مثيلاتها من "القوى الثالثة - فى تاريخ العلاقات الخارجية الإيرانية - رفعت فرنسا "نغمة الطيبة" فى بداية الأمر.

كانت فرنسا فى عصر "فتح على شاه" قوة حديثة، كما كانت تعد من المنافسين الأشداء والمتصلبين أمام كل من روسيا وبريطانيا. لكن فرنسا هذه كانت لها استراتيجية مختلفة تماماً. فخوفاً من التدخل والتصادم المباشر مع المنافسين، وهرباً من تحمل النفقات الضخمة للحروب، عمدت فرنسا إلى تشجيع إيران لكى تدخل فى حرب مع بريطانيا، وتشجيع الدولة العثمانية من أجل الدخول فى حرب مع روسيا، حيث كانت تعتقد أن بإمكانها إضعاف هذين المنافسين - روسيا وإنجلترا - من خلال تحالفها مع كل من إيران والدولة العثمانية، ومن ثم تقلب التوازن الدولى الذى كان قائماً آنذاك ليصبح فى صالحها بالدرجة الأولى.

إن التجاوز الجغرافى الذى كان -ولا زال- قائماً بين

العثمانيين والروس وكذلك بين إيران والهند- التي كانت تعتبر أهم مستعمرة بريطانية- جعل من إيران والدولة العثمانية دولتين مهمتين من الوجهة الاستراتيجية بالنسبة لفرنسا.

في عصر فتح على شاه كانت الأراضي الإيرانية موضع تجاوز واعتداء مستمرين من جانب القوات الروسية ومن ثم كانت كيفية المواجهة مع روسيا من أهم قضايا العلاقات الخارجية الإيرانية آنذاك. بعد أن رفضت بريطانيا اقتراح إيران القائم على التحالف بينهما ضد روسيا، ذهب الملك القاجاري صوب "مصباح فرنسا". بدوره رحب نابليون في رسالة بعث بها إلى فتح على شاه بفكرة التحالف مع إيران ومن ثم حذر الشاه من خطر روسيا والأطماع التوسعية لبريطانيا، وأضاف أن إيران- من أجل حفظ وحماية مصالحها- يجب أن تساعد نفسها عن طريق بناء جيش منظم قوى بمساعدة من فرنسا من أجل مواجهة هذه التهديدات.

في عام ١٨٠٧م أرسل فتح على شاه وفداً محملاً بهدايا ثمينة وغالية، بلغت قيمتها آنذاك ٥٠٠ ألف طومان إيران، إلى نابليون الذى كان آنذاك تعيش في معسكر "فينكن اشتاين" في بولندا. وهناك، عقدت معاهدة "فينكن اشتاين" الشهيرة بين إيران وفرنسا. ووفقاً لها تقرر أنه فضلاً عن اعتراف فرنسا رسمياً باستقلال إيران فإنها تعترف أيضاً بتبعية أراضى "كرجستان" لإيران ومن ثم طالبت بانسحاب القوات الروسية من هناك كذلك تم الاتفاق على إرسال مدافع صحراوية ودبابات وتجهيزات عسكرية متطورة للجيش الإيرانى.

في المقابل فإن إيران قبلت بأن تضع لعلاقاتها مع بريطانيا نقطة نهاية وأن تعلن الحرب ضدها وأن تحرك أهالى قندهار والأفغان للثورة ضد بريطانيا. كذلك قبلت إيران بأنه في حال وأثناء هجوم فرنسا على الهند سوف تسمح لجيش نابليون أن يعبر أراضيها.

الحقيقة أن فرنسا رأت مصالحها في تقوية جيش إيران وأن تعيد تجهيز وتنظيم الجيش الإيرانى الذى لم يكن قد شهد أية تغييرات منذ عصر الشاه عباس الكبير بل والذى بدأ وكأنه جيش قبائلي.

من هنا سعت فرنسا إلى إنشاء مصنعاً لصناعة المدافع في أصفهان ومستودعاً للذخيرة في طهران وهما الخطوتان الكبيرتان والمهمتان اللتان قامت بهما فرنسا من أجل تحديث الجيش الإيرانى وإمداد بالعتاد العسكرى. والواقع أن البلاط القاجارى الذى كان سعيداً ومسروراً بدعم نابليون كان قد أعتبر أن انسحاب القوات الروسية من جميع الأراضى الإيرانية المحتلة هو شرط أساسى لبدء مباحثات السلام مع روسيا.

لكن فجأة ودفعة واحدة ودون أى إنذار واجه البلاط القاجارى نقضاً فرنسياً للمعاهدة الموقعة بين الدولتين ووجد الشاه نفسه وحيداً في مواجهة كل من روسيا وبريطانيا.

ذلك أن نابليون بعد هزيمته الصعبة في "فريلاند" عندما دخل روسيا قد غير من سياسته وصمم على إضعاف بريطانيا دون الاهتمام بتحالفه مع إيران وذلك عن طريق بناء تحالف جديد مع روسيا. من جانبه فإن الجيش الروسى الذى كان خياله قد هدأ بالنسبة للجبهة الأوروبية، عاد ليضرب بشدة الجيش الإيرانى في الحرب التى تجددت بين الدولتين.

ومن هنا عاد الاعتداء الروسى من جديد على إيران والذى أسفر عن إشعال حروب طويلة بين الدولتين روسيا وإيران.

وكان من نتيجة هذه الحروب تلك المعاهدات القاصمة لظهر إيران والمعروفة باسم معاهدة "جلستان" ومعاهدة "تركمان تشاى" والتى وفقاً لها- واستناداً عليها- تم فصل واقتطاع مناطق وأجزاء كبيرة من إيران.

من هنا فإن تجربة الاعتماد على "القوة الثالثة" قد لوثت ثوب حكام إيران آنذاك وجعلت إيران وحيدة مرة أخرى في مواجهة القوى الاستعمارية الكبرى في العالم وهى روسيا وبريطانيا. إن إعمال النظر في نقض فرنسا لتحالفها مع إيران سوف يكشف بالقطع عن الدور المخرب والخفى القذر لتلك الدولة في اتفاقين العار: "جلستان وتركمان تشاى".

وفى عصر محمد شاه قبلت إيران في اتفاقيتها مع بريطانيا التى وقعت في ١٨٤١م أن تعطى إلى نفس الامتيازات التى أعطتها لروسيا من خلال اتفاقيتى جلستان تركمن تشاى وذلك حتى أمسكت المنافسة الشديدة بين هاتين القوتين الاستعماريتين بتلابيب ورقبة البلاط القاجارى طوال الفترة التى قبض فيها آل قاجار على حكم إيران.

ثالثاً: ألمانيا:

ألمانيا هى أشهر الدول الأوروبية التى عرفت في العلاقات الخارجية الإيرانية بوصفها "القوة الثالثة"، مرجع هذه الشهرة- لدى المحللين السياسيين- تكمن في أن ألمانيا قد لعبت هذا الدور، أو تمتعت به، في -بل وقبل- الحربين العالميتين الأولى والثانية من جهة وأن هذه العلاقة الخاصة التى كانت بين ألمانيا وإيران أصبحت سبباً لاحتلال الأراضى الإيرانية من جانب الدول الحلفاء، من جهة أخرى.

فعلى الرغم من أن إيران قد أعلنت حيادها في كلا الحربين إلا أنها تعرضت لهجمات واعتداءات قوات الحلفاء بحجة تمتع إيران بعلاقة خاصة مع ألمانيا وانعكاس هذه العلاقة على إيران حيث صارت سبباً لدعم مركب غير مباشر من جانب ألمانيا، لكن الواقع أن الألمان لم ليحصلوا مطلقاً على نفس الفرصة التى تتمتع بها كلاً من البريطانيين والروس والأمريكيين، ومع هذا فإن إيران تمتعت بعلاقة كانت توصف بأنها استراتيجية مع ألمانيا وهى العلاقة التى كانت لها مكاسب اقتصادية مهمة لصالح إيران.

العلاقات الإيرانية- الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى

من الثابت أن الضغط المتزايد الروسى والبريطانى على إيران كان قد أزداد في الفترة ما بين ١٨٧٠ وحتى ١٩١٠ وذلك مع

ظهور موجة "القومية" في إيران. والحقيقة أن الآثار المخربة والتخريبية للاستعمار كانت هى السبب المباشر لخلق الرغبة أو الموجة الاستقلالية التى كانت سبباً مباشراً في إشعال "القومية" في كل أنحاء العالم.

لقد واجهت فرنسا هذه النزعة القومية في شمال أفريقيا كما تعرضت إلى النمسا في البلقان. الولايات المتحدة هى الأخرى وبالرغم من أنها كانت تدعم التحركات القومية في بعض الأحيان بشكل معنوى، إلا أنها وبسبب عزلتها عن الساحة الدولية آنذاك كانت غير ذات تأثير مباشر على المستوى الدولى. من هنا فإن الدولة الوحيدة التى كاد. بإمكانها آنذاك أن تحرر إيران من قبضة -من تحت- الضغوط والتهديدات التى كانت تمارس من جانب القوتين الاستعماريتين، روسيا وبريطانيا، كانت هى ألمانيا والتى كانت قادرة أيضاً على دعم إيران من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية والنهضة الصناعية أى جعل إيران - وتحويلها إلى- دولة صناعية قوية حديثة.

من هنا سعى رجال الدولة في إيران آنذاك - بل كان حريصون بشدة- من أجل الاستفادة من هذه القوة الثالثة الناشئة حديثاً في المجالات السياسية والصناعية على المستوى الدولى.

تعود العلاقات الإيرانية - الألمانية إلى زيارات "ناصر الدين شاه" إلى أوروبا- ففى الزيارة الثانية لناصر الدين شاه ورئيس وزرائه المفكر "ميرزا حسين خان سبهسالار"، سعى الرحلان واجتهدوا من أجل جعل ألمانيا هى اللاعب الثالث" في معادلة السياسة الخارجية الإيرانية وخلق توازن - عن طريق العلاقات المتميزة معها- في مواجهة كل من روسيا وبريطانيا. لتصبح ألمانيا في كفة وهاتان الدولتان في كفة أخرى.

لقد نجح الرجلان فعلاً في تحقيق هذا الهدف عبر إعطاء ألمانيا امتيازات اقتصادية وعقد اتفاقيات اقتصادية معها من أجل إنشاء السكك الحديدية الإيرانية. لكن نظراً لأن "بسمارك" كان في ذلك الوقت- أسيراً لعدة قيود في أوروبا فإنه لم يكن يعطى اهتماماً لائقاً بآسيا، من ناحية أخرى كانت كل من روسيا وبريطانيا تلقيان وترميان بالأحجار في طريق إيران أمام توثيق علاقاتها الخارجية مع أى قوة ثالثة غيرها.

على أية حال، بعد فترة تشكلت الأجواء اللازمة لإيجاد وخلق علاقات قوية بين إيران وألمانيا، حيث سعت الدولتان فعلاً من أجل تأسيس علاقات استراتيجية بينهما نظراً للحاجة المتزايدة لدى كل من الطرفين لإدراك هذا الهدف.

في الوقت نفسه فإن إيران كانت تعيش إرهاصات الحركة -الثورة- الدستورية وهو ما توازى مع تحول ألمانيا إلى منافس حقيقى كل من روسيا وبريطانيا ومن ثم أخذت تعمل من أجل "خلخلة التوازن الدولى" الذى كان قائماً آنذاك بما يتوافق مع مصالحها ومن ثم فقد سعت إلى إضعاف منافسيها الدوليين عبر كل الطرق الممكنة. من هنا كان معرفة الألمان بتأذى الإيرانيين من روسيا وانجلترا فضلاً عن التجاور الجغرافى الإيرانى الهندى، كان سبباً لأن تصبح إيران موضع اهتمام جاد وحقيقى من جانب رجال الدولة في ألمانيا. لقد أقام الألمان دعاياتهم في إيران اعتماداً على القدرة الصناعية والعسكرية الألمانية ومن ثم رسم صورة القوة الثالثة صاحبة العلاقات الخارجية القائمة على الاحترام والصداقة والخير.

من جانبهم عقد الإيرانيون آمالهم على ألمانيا انطلاقا من قناعتهم بأن هذه الدولة ليست لها سابقة استعمارية وأنها قوة صناعية وعسكرية وهو الأمر الذى تحتاج إليه إيران كثر من أى شئ آخر.

الواقع أن تعاون الألمان ووساطتهم الدبلوماسية في الصراعات الحدودية بين إيران والدولة العثمانية وكذلك جهودهم من أجل إنشاء بنك ألمانى في طهران وربط السكك الحديدية الموجودة في بغداد بطهران، قد خلق وجهاً طيباً ومحبوباً فيما بين رجال الدولة الإيرانيين.

القوميون الإيرانيون بدورهم كانوا يفكرون دوماً في كيفية الخلاص والتحرر من ضغط القوتين الاستعماريتين روسيا وبريطانيا ومن ثم كانوا يعتبرون أن السياسة الجديدة الشرقية الألمانية (أى الخاصة بالشرق وخاصة آسيا) إنما تشكل فرصة حقيقية من أجل تحرير إيران من القيود الخفية للاستعمار.

الألمان -من ناحيتهم- كانوا يعرفون جيداً بهذه المشاعر والخواطر والهواجس الإيرانية ومن ثم عمدوا إلى الاستفادة منها وتوظيفها على النحو الصحيح وهم في أماكنهم ومن ثم خلقوا لأنفسهم صورة مفادها أنهم حلفاء ومؤيدو "المسلمين" أمام القوى الاستعمارية. لقد بلغ بهم الأمر لدرجة أنهم كانوا يشاركون في جلسات قراءة القرآن والمناسبات الدينية وكذلك مجالس العزاء، الأمر الذى ترك "رحمة" غير مسبوقة في رجال الدولة في إيران لدرجة أن "أحمد شاه" كان قد سأل أحد رجال السفارة الألمانية في إيران قائلاً: "هل حقاً قام السفير الألمانى بالبكاء الشديد في مجلس التعزية"؟، أيضاً ذات مرة قامت وكالة "رويترز" بنشر خبر فكاهى وظريف مفاده أن الألمان قد بدأوا يتحولون إلى الإسلام!! وأنهم قد صاروا مسلمين وأنهم -أى الألمان- قد كتبوا على سواعدهم "الشهادتين".

لقد أثر هذا الخبر بشدة في الإيرانيين لدرجة مدهشة وغريبة حتى أن التجار والحرفين الإيرانيين كانوا يدعون - بعد الصلاة - إلى أن يحفظ الله الإمبراطورية الألمانية والإمبراطور الألمانى وأنهم كانوا يعتبرونه "من أكبر ملوك العالم الإسلامى".

المؤكد أن ظهور الألمان في مجال السياسة الخارجية الإيرانية قد خلق أملاً جديداً في قلوب الإيرانيين الباردة المظلمة!!

من هنا أخذ الشعب الإيرانى في تعظيم "هذا البطل" الجديد الذى دخل ميدان السياسة الدولية ليس بسبب الحب والصداقة للأمان ولكن بسبب العداوة مع الروس والإنجليز وللأسف الشديد ولسوء الحظ تحول هذا الحب إلى حالة من

الإفراط في الصداقة الأمر الذى نتج عنه حالة من الإهانة والاحتقار للقوتين الكبيرتين روسيا وبريطانيا.

لقد بلغ الأمر أيضاً إلى درجة قيام شمس الذاكرين- قارئ الروضات المشهور(*) - بتزيين علماً بالصقر الألمانى والتاج الإمبراطورى الإيرانى مستخدماً في ذلك الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وذلك من أجل تقديمه إلى الإمبراطور الألمانى وذلك لكى لا ينسى إيران عند توقيع معاهدة السلام، ووصلت الأمور إلى حد إلقاء الورود على رأس السفير الألمانى عند وصوله إلى إيران إلى الحد الذى لم يتمكن معه من أن يرفع رأسه..".

مع بداية الحرب العالمية الأولى عمدت الحكومة الألمانية إلى إثارة المناطق المختلفة، المحيطة بالهند، من أجل إشعال الاضطرابات والثورات ضد المملكة المتحدة، كما حفزت كلاً من الحكومتين الإيرانية والعثمانية- بوصفهما حكومتان مسلمتان كبيرتان- للوقوف ضد بريطانيا والدخول في الحرب مع ألمانيا. من هنا قام الألمان بصب مساعداتهم العسكرية المالية على العشائر والقبائل المعادية للإنجليز.. لقد ذهب شخص اسمه "واسموس"- والذى كانت لديه معرفة مسبقة بإيران- ذهب إلى فارس وتتمكن فعلاً من إثارة وتحريك أهل تلك المنطقة ضد الإنجليز طوال فترة الحرب، ولقد ذكر هذا الرجل وضيعة الخاص بخلق المشاعر المعادية ضد الإنجليز في العديد والكثير من المصادر والمراجع التاريخية المرتبطة بذلك العصر.

في عام ١٩١١ واجه الإيرانيون مرة أخرى- من جديد- نقضاً للعهد من جانب "القوة الثالثة"، حيث وجد رجال الدولة في إيران أنفسهم وقد صاروا "وحيدين" في مواجهة الروس، حيث عادت إلى ذاكرتهم من جديد ذكرى "فينكن اشتاين". في ذلك العام ١٩١١ تحالف الألمان مع الروس في مؤتمر "بوتسدام" أثناء لقاء "نيوكلاى الثانى" مع "ويلهلم الثانى" ومن ثم رفع الألمان أيديهم عن حماية ودعم إيران، وذلك بالرغم من أنهم كانوا لازالوا يعلنون أنهم لازالوا أصدقاء إيران.

في ذلك المؤتمر اعترف الألمان رسمياً باستقلال ووحدة الأراضى الإيرانية، ولكن في مقابل ذلك عمدوا إلى تأمين وضمان المصالح الروسية في مجال إنشاء السكك الحديدية الإيرانية وسائر الدول الأخرى في علاقاتهم مع إيران. في معاهدة سان بطرس بورج- التى وقعت في ١٩/ ٨/ ١٩١١ تنفيذاً لما كان قد تم الاتفاق عليه في مؤتمر "بوتسدام"- اعترف الألمان بأن شمال إيران بعد منطقة نفوذ روسية وتعهدوا في إطار ذلك بعدم إنجاز أى عمل في مجال قد السكك الحديدية من دون تنسيق وتوافق مع روسيا وبهذا الشكل اعترف الألمان باتفاقية ١٩٠٧ التى وقعت بين روسيا وانجلترا بشأن إيران.

لكن على الرغم من كل هذا كان رجال الدولة في إيران لازالوا يصرون بأن الألمان هم الحلفاء الجدد ومن ثم كانوا لازالوا غارقين في غفلتهم وسباتهم والأغرب من ذلك كانوا يضغطون فعلياً من أجل تدعيم العلاقات الاستراتيجية مع ألمانيا وذلك إلى أن أدركوا وشاهدوا بأنفسهم نتاج وهمهم المتمثل في احتلال الأراضى الإيرانية واعتباره أمراً مستبعداً تماماً الذى حدث بعد ذلك أن روسيا وبريطانيا- اللتان قسمتا إيران في عام ١٩٠٧ بشكل غير رسمى إلى مناطق ثلاثة الجنوب، الشمال والوسط (المنطقة العازلة) واللتان أعطتا الحكومة المركزية الإيرانية حق السيطرة على المنطقة الوسطى (لعازلة)- هاتان الدولتان قررتا في عام ١٩١٥ بحجة وجود ميول لدى بعض من رجال الدولة الإيرانية لتأييد ألمانيا في الحرب العالمية قررتا إسناد مسئولية المنطقة الوسطى (العازلة) إلى إنجلترا التى أصبحت تسيطر بذلك على ثلثى إيران وذلك تحت ذريعة محاربة مؤيدى ألمانيا والقضاء على الجواسيس الألمان الموجودين في إيران.

الشئ الذى لا شك فيه أن الألمان لم يتكاسلوا ولم يتقاعسوا أمام تلك التطورات بل عمدوا وسعوا إلى تشجيع أصحاب الميول الألمانية للدخول في الحرب مع ألمانيا بكل الطرق المختلفة.

لقد اجتهد "واسموس" القنصل الألمانى في بوشهر من أجل اتحاد العشائر البختيارية القشقائية في مواجهة القوات الإنجليزية لكنه لم ينجح في النهاية ودخلت الأراضى الإيرانية تحت سيطرة القوات الروسية والإنجليزية.

العلاقات الألمانية - الإيرانية في العصر البهلوى الأول

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ووصول "رضا شاه" إلى السلطة تغيرت الأمور والأوضاع الداخلية في إيران.

على المستوى الدولى كانت الأمور بدورها قد تغيرت بانتصار الثورة البلشفية في روسيا وانحناء ظهر بريطانيا نتيجة النفقات الحربية الضخمة الأمر الذى أسفر عن حدوث اختلال في توازن القوى العالمية.

فالثوريون الذين وصولا للسلطة في روسيا كانوا يعارضون السياسات الاستعمارية الإمبراطورية الروسية وبدورها كانت بريطانيا قد سعت من أجل إقامة حكومة قوية في إيران لكى تكون قادرة على التصدى لموجات الثورة البلشفية السوفيتية.

داخلياً كان القلق الرئيسى لكل فرد إيرانى يتمحور حول الأمن. والناس الذين ظلوا يعانون شدة العيش لأكثر من قرن في ظل حكم آل قاجار والذين كانت تذهب ثرواتهم إلى أيدى القوى الاستعمارية هباءاً دون فائدة، هؤلاء الناس كانوا

----

*(*) أى الذى يقوم بقراءة القرآن والتواشيح الدينية في الحفلات الدينية التى تقام في مجلس الروضة الذى يعقده الشيعة في المناسبات الدينية المختلفة (المترجم).

يريدون- بعد تحملهم لأضرار ومساوئ الحرب العالمية- كانوا يريدون أن تصبح لديهم حكومة قوية قادرة على إقرار الأمن، وتوفير حياة كريمة لهم وحماية أراضي واستقلال دولتهم آنذاك كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي "القوة الدولية" الوحيدة التي ظلت كما هي دون خسارة. من هنا أخذ الإيرانيون يتمنون لو أن الولايات المتحدة قامت بخطوات ما إيجابية من أجل أن تصبح موجودة في المعادلات السياسية الإيرانية، وذلك حتى تساهم في عملية إعادة البناء والتقدم للدولة الإيرانية ولكن تقوم بدور متوازن وبناء أمام القوى الدولية الكبرى آنذاك أى بريطانيا والاتحاد السوفيتي الجديد.

لكن مع كل هذا كان لعزلة الولايات المتحدة في ذلك الوقت القرار الحاكم المانع لكى لا تصبح الولايات المتحدة إلى حوار إيران في تلك الحقبة التاريخية الهامة، من هنا أصبح إخفاق رجال الدولة في إيران بشأن إيجاد علاقات واسعة وشاملة مع الولايات المتحدة سبباً لأن تصبح ألمانيا، مرة أخرى، هي "الخيار الوحيد" المتاح لها لكى تصبح "القوة الدولية الثالثة" المؤيدة لإيران. من جانبهم فإن الألمان الذين كانوا بصدد إعادة بناء قدرتهم بعد أن صارت دولة عاجزة نتيجة تلك الهزيمة الساحقة التى لقيتها في الحرب العالمية الأولى، لقد قرر الألمان أن تكون التنمية الاقتصادية هى أساس "إعادة البناء" للدولة الألمانية فلقد كانت المخاوف والقلاقل الاقتصادية حتى ظهور "الفاشية الهتلرية" السبب الرئيسى لكل أنماط الخوف والقلق الألمانى برمته ومن هنا أخذت ألمانيا في إعادة بناء علاقاتها مع سائر الدول الأخرى بما فيها إيران من البوابة الاقتصادية. من هنا أخذت الحكومة الألمانية في تشجيع قوى العمل الألمانية العاطلة في الذهاب إلى إيران تركيا وكانت تسعى لها - عبر لعب الدور الاقتصادى في دول مثل إيران - إلى تعويض خسائر الحرب.

من جانبها كانت بريطانيا هى الأخرى تسعى إلى ازدهار الاقتصاد الأوروبى من جهة والحيلولة دون نفاذ الشيوعية إلى دول مثل إيران - بل وحتى ألمانيا- من ناحية أخرى. ولهذا بدأت بريطانيا في مهادنة ألمانيا ومن ثم أخذت تغمض النظر حول التعويضات الحربية التى كانت تطالب بها ألمانيا ومن ثم سمحت لها أن تتحرك بحرية في الساحة الاقتصادية العالمية.

"آنذاك وفى تلك الظروف والمتغيرات ازدادت العلاقات الاقتصادية الألمانية - الإيرانية رونقاً أكثر من ذى قبل ومن ثم لعب الألمان دوراً بارزاً في الصناعات المختلفة داخل إيران في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية والتى كان في مقدمتها: زيادة خطوط الاتصالات بناء وتشييد وتخطيط المصانع اللازمة للصناعات الخفيفة، إنشاء بنك، إيفاد مئات المهندسين والخبراء الألمان إلى إيران، تدريب وتعليم وتأهيل الخبراء الإيرانيين، التخطيط لإنشاء وبناء الخطوط البحرية ومن ثم بناء السفن.

لقد كانت الفترة ما بين عامى ١٩٢٦، ١٩٣١ هى فترة الذروة في التعاون الثنائى بين إيران وألمانيا. فبعد عام ١٩٣١ كان هتلر قد تولى الحكم في ألمانيا وحتى عام ١٩٣٤ حيث نحت العلاقات الإيرانية الألمانية نحو البرودة والفتور.

إن قضايا مثل أنشطة معارض "رضا شاه" في برلين، وتحول التجارة الخارجية الإيرانية لتكون حكراً على الألمان، واختلاس الرئيس الألمانى (المدير الألمانى) للبنك الوطنى الإيرانى ويأس رضا شاه من وجود قيام تعاون سياسى ألمانى بشأن إقرار السيادة الإيرانية من جديد في الخليج (الفارسى)، كل هذه القضايا صارت سبباً مباشراً لغلبة الظنون والنوايا السيئة بين الطرفين وكذلك تدهور وانحطاط العلاقات بين الدولتين لقد كان رضا شاه- الذى كان دائماً سيئ الظن بالأجانب- كان قد وصل لقناعة مفادها أنه لابد له من إحلال القوى الوطنية محل الألمان في كل مؤسسات الدولة.

بوصول هتلر للسلطة في ألمانيا تحسنت علاقات الدولتين. لقد صارت القيمة الاستراتيجية لإيراني واللازمة لتحقيق السياسيات التوسعية لهتلر سبباً في جعل الألمان يشجعون توسيع العلاقات السياسية والاقتصادية مع إيران.

على الجانب الآخر كان رضا شاه شغوفا ببعض الشعارات والدعايات- مثل تلك التى كانت تتردد بشأن الأصل الآرى لإيران وألمانيا- ومن ثم كان معادياً للشيوعية أيضاً الأمر الذى جعل منه "هتلر الشرق" ومن ثم فقد وقع في "مصيدة توسيع القوة والنفوذ" هو الآخر والأمر الذى جعله يعمق أكثر من العلاقات الاقتصادية بين الدولتين.

أما بريطانيا فقد كانت ترى أن الشيوعية والنازعية نزعتان متساويتان متطرفتان ومن هنا سعد البريطانيون من الصراع الذى نشب وأتسع بين هاتين الأيديولوجيتين، لكنها في الوقت نفسه كانت تعارض دخول الألمان في إيران.

"على الرغم من أن رضا شاه كان يرى أنه مديناً لبريطانيا بخصوص تقدمه وانطلاقه السياسى في إيران إلا أنه مع ذلك لم يكن يرحب أو يقبل بالإنجليز أو بدورهم في إيران. من الخطأ أن نعتبره عميلا أو جاسوساً لانجلترا، هو فقط كان يرحب ويقبل بنفوذ الإنجليز بالشكل الذى يحفظ له مكانته وسلطته، وذلك لأنه - مثل سائر أهل السياسة في إيران- كان على قناعة مفادها أن إنجلترا تفعل أى شيئ تريده في إيران وأنه يلزمها فقط لإنجاز ما تريد أن تحرك عصاها السحرية في إيران. من هنا عندما بدأت عملية النمو السريعة في القدرات الألمانية تظهر بوضوح في ثلاثينيات القرن العشرين بدأت تراوده فكرة مفادها أنه من المهم له وحكومته أنه يقترب من ألمانيا، الأكثر من هذا أنه أخذ يولى وجهه صوب المستشارين الألمان من أجل إنجاز وتحقيق مشروعاته العسكرية وغير العسكرية ومن ثم

تحولت ألمانيا إلى أهم شريك تجارى لإيران وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية فإن إيران أعلنت رسمياً عن حيادها، لكن الشاه وجيشه كان يتمنى وبشكل ظاهر وواضح أن يكون النصر من نصيب ألمانيا وهذه كانت أيضاً رغبة جميع أو غالبية المجتمع السياسى الإيرانى".

الواقع أن عقد اتفاقية عدم اعتداء بين ألمانيا والاتحاد السوفيتى قبيل بدء الحرب العالمية الثانية كان يشكل ذكرى أليمة لرجال الدولة في إيران فقد تكررت الظروف التى سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى بالنسبة لإيران، ومد الألمان يد الصداقة من جديد إلى روسيا، فلقد اشتملت اتفاقية عدم الاعتداء الألمانية السوفيتية ملحقاً سرياً بشأن إيران وهو الأمر الذى كذبه المسئولون الألمان عقب تسريبه وإعلانه. فلقد دل هذا الملحق على خيانة واضحة من جانب ألمانيا في حق إيران وذلك وفقاً لتصريح وزير الخارجية البريطانى آنذاك. لقد جاء في هذه الوثيقة السرية:

من المهم الآن التوافق على مناطق النفوذ بين ألمانيا، الاتحاد السوفيتى وإيطاليا فهذا الأمر من المبادئ الرشيدة والعاقلة والمفيدة أيضاً. بعد ذلك لابد من التذكر بأنه ليس من الطبيعى ألا تصل روسيا إلى المياه الدولية (الخليج الفارسى) لأن هذا الأمر بالنسبة لها قضية حياة وأن هذا الأمر بلا شك سوف يحظى أو يدخل حيز التنفيذ في المراحل التالية.."

مع بداية الحرب العالمية الثانية أعلنت إيران حيادها مرة أخرى، ولكن الأهمية الاستراتيجية لإيران بالنسبة للأطراف المتصارعة في الحرب من جهة، وقرب إيران من ألمانيا من جهة أخرى جعل الأراضى الإيرانية مرة أخرى مطمعاً مهماً للحلفاء بزعامة انجلترا والاتحاد السوفيتى. وعلى الرغم من أن رضاء شاه قد أعلن أنه يسيطر على أنشطة وتحركات الألمان في داخل إيران وأن طردهم هو أمر ممكن بها فسر بأنه نقض لإعلان الحياد، إلا أن قوات الاتحاد السوفيتى واستناداً إلى اتفاقية ١٩٢١ وبحجة التصدى لأنشطة الألمان في إيران أخذت تتدفق وتنهمر كالسيل من شمال إيران وكذلك فعلت القوات البريطانية من الجنوب بنفس الحجج والذرائع ومن ثم سيطرت القوتان الاستعماريتان مرة أخرى على كل أجزاء إيران حتى بوابات العاصمة طهران لتعود إيران من جديد للسقوط بين الكماشة الاستعمارية وانعدام الأمن الداخلى.

الخلاصة أنه يمكن القول بأن نفقات وتكاليف احتلال الأراضى الإيرانية في الحربين العالميتين- بحجة أنشطة الجواسيس الألمان في إيران- قد قصمت ظهر إيران إلى الحد الذى يمكن القول معه أن الحديث عن الفائدة الاقتصادية المتحققة من العلاقة مع ألمانيا لابد وأنه حديث غير عقلانى بالمرة مادامت التوازنات الدولية تؤكد على استحالة تحول هذه "القوة الثالثة" إلى قوة ثانية أو أولى من جهة واستمرار التوازن الدولى لغير صالح القوة الثالثة من جهة أخرى.

رابعاً – الولايات المتحدة

مرة أخرى كانت الحاجة إلى إعمار الدولة بعد الحرب العالمية الثانية من جهة وعزم رجال الدولة الإيرانيين نحو مواجهة القوتين الاستعماريتين روسيا وإنجلترا من جهة أخرى بهدف تحقيق الاستقلال السياسى- كانت سبباً لوجود أو تواجد قوة أخرى أجنبية مصلحة على صعيد المعادات الداخلية والدولية الإيرانية.

ففى شمال إيران كانت العلاقات الإيرانية - السوفيتية متأزمة ومتمحورة حول الأزمة الأذربيجانية (إقليم أذربيجان) وفى الجنوب فإن الحكومة الإيرانية لم تكن تصارع بريطانيا من أجل الحصول على حصة أكبر من عوائد النفط فحسب وإنما كان الهدف الأصلى بالنسبة لها هو الحصول على الاستقلال السياسى وهو الهدف الذى كانت تحارب من أجله بقوة.

القدرات السياسية والاقتصادية الإيرانية آنذاك لم تكن بالدرجة التى تمكن إيران من الانتصار على القوتين الاستعماريتين روسيا وبريطانيا. من هنا ولدت الرغبة لدى رجال الدولة في إيران لأن يولوا وجههم صوب الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت في تلك الأوقات متمتعة بوجه خير وغير ملوثة بتاريخ استعمارى وذات صفحة ناصعة البياض في الدفاع من المحرومين. إذا قبل رجال الدولة الإيرانيون وبترحيب واسع التعاون مع هذه القوة الناشئة الجديدة والاستفادة من دعمها حتى يتمكنوا من إعمال "المساومة الفعالة" مع الاتحاد السوفيتى وبريطانيا من أجل الحصول على - وضمان تحقيق- حقوق الأمة الإيرانية ومصالحها الحيوية.

مرة أخرى تعود نظرة الإيرانيين للولايات المتحدة بوصفها "قوة ثالثة" في عصر "ناصر الدين شاه".

ففى سنة ١٨٥٠م سعى ميرزاتقى خان أمير كبير إلى جعل الولايات المتحدة هى "القوة الثالثة" في العلاقات الخارجية الإيرانية وذلك من خلال عقد اتفاقية التجارة وبناء السفن بين الدولتين. بعد شهر من توقيع تلك الاتفاقية تم إقالة "أمير كبر" ولم يقم اقاخان نورى بالتصديق على الاتفاقية بإيعاز من الإنجليز.

في الأوقات التى كانت فيها إيران على عداء شديد مع بريطانيا قام "فرخ خان أمين الدولة". مبعوث ناصر الدين شاه بالتوقيع على اتفاقية تجارية مع المندوب الأمريكى في الدولة العثمانية وكانت هذه هى الاتفاقية الأولى التى تم توقيعها بين إيران والولايات المتحدة وقد تم توقيعها في اسطنبول. منذ ذلك الوقت وحتى حادثة تأميم النفط الإيرانى في عصر "مصدق" لم يكن رجال الدولة الإيرانيين قد شاهدوا الوجه الحقيقى للولايات المتحدة فحسب وإنما كانوا يرونها كقوة خير ومن ثم كانوا يعتبرون أن أى تدخل أمريكى في شئون إيران إنما كان يتم من أجل مصلحة إيران فحسب.

لقد بدأت الانطباعات الحسنة للإيرانيين تجاه الأمريكيين مع

-منذ- إصلاحات "مورجان شوستر الأمريكي في إيران. فبعد انتصار الثورة الدستورية في ١٩٠٥-١٩٠٦ جاء "شوستر" إلى إيران بموافقة ورضا الدستوريين الإيرانيين ومن ثم عمد إلى اتخاذ عدة إجراءات وخطوات إيجابية من أجل ضمان المصالح القومية الإيرانية وتقليص أيدي الاستعمار في إيران.

لكنه نظراً للتهديدات والعقبات التي كانت تخلقها كل من روسيا وبريطانيا لم يتمكن من الاستمرار في عمله في إيران.

فوفقاً للقوانين الجديدة التي كان قد تم التصديق عليها في مجلس الشورى الوطني (الإيراني) أمر شوستر بضرورة أن يتم ضخ العوائد الجمركية أولا إلى خزانة الحكومة الإيرانية ثم يتم بعد ذلك سداد حصص الحكومات الأجنبية من تلك العوائد عن طريق الخزانة العامة للدولة.

أمام هذا الإجراء كان للروس رد فعل حاد وعنيف وأعلن الروس أن مأموري الجمارك البلجيك العاملين في جمرك إيران ليس لهم الحق في تنفيذ ذلك الأمر.

أمام وقوف شوستر في مواجهة الروس قامت روسيا بتوجيه إنذار شديد اللهجة للحكومة الإيرانية بضرورة طرد "شوستر" من إيران وذلك خلال ٤٨ ساعة وإذا لم تفعل الحكومة الإيرانية ذلك فسوف تتحرك القوات الروسية لاحتلال العاصمة الإيرانية طهران. من هنا قامت الحكومة الإيرانية بقطع وإنهاء تعاونها مع "شوستر" خوفاً من تنفيذ روسيا تهديدها واحتلال طهران. بعد ذلك وعقب الانتهاء من تلك الأزمة أصبح مقرراً على الحكومة الإيرانية ألا تقوم بالتفاوض مع أي مستشار أجنبي قبل أن تتفاوض بشأنه مع كل من روسيا وبريطانيا ومن ثم الحصول على موافقتها في هذا الصدد.

الذي حدث بعد ذلك الحادثة أن إصلاحات "شوستر" وصدام كلا القوتين روسيا وبريطانيا به ومن ثم نفيه وطرده من إيران صارت سبباً مباشراً لاندلاع الثورات المعادية لهما من جانب أهالي طهران، مشهد، تبريز ورشت، وهي الثورات التي تبلورت في شعار ردده جميع المتظاهرين وهو: "إما الموت أو الاستقلال" وذلك عقب توجيه الإنذار الروسي للحكومة الإيرانية. وفي النهاية تم قمع هذه المظاهرات بإطلاق المدفعية قذائفها ونيرانها على المتظاهرون الذين كانوا قد احتموا بـ -ولجأوا إلى- "الحرم الرضوي المطهر". هذه الحادثة التاريخية صورها الشاعر "عارف القزويني" في مقطوعة شعرية له وصف فيها مشاعر الإيرانيين تجاه "شوستر" في تلك الأيام فقال:

- العار لذلك المنزل أن يذهب الضيف من المائدة.
- انثروا الأرواح ولا تتركوا الضيف لكي يذهب.
- لو يذهب شوستر من إيران فستذهب إيران مع الريح.
- أيها الشباب لا تتركوا إيران تضيع وتذهب بعد الحرب

العالمية الأولى وفور وصول رضا شاه إلى السلطة أخذ رجال الحكومة في إيران يسعون من أجل إعادة "شوستر" إلى إيران، لكن نظراً لعدم رغبته في العودة بسبب تجربته بل تجاربه المرة السابقة في إيران، سعى "قوام السلطة" من أجل إحضار الدكتور "آرتور ميلسبوى" الأمريكي على رأس وفد من أحد عشر شخصية ليتولى إدارة المالية العامة والضرائب الإيرانية، لكنه واجه أيضاً عقبات روسية وبريطانية في طريقه.

قبيل الحرب العالمية الثانية لم تكن الحكومة الأمريكية تسعى إلى التدخل في شئون الشرق الأوسط تنفيذاً لمبدأ "مونرو"، كما أن الأمريكيين - الذين كانوا أنفسهم حديثي عهد بالتحرر من الاستعمار البريطاني- كانوا يتعاطفون مع الشعوب التي تكافح ضد الاستعمار ويسعون إلى مساعدتهم كلما سمحت لهم الظروف بذلك. بهذه المشاعر وعلى هذا الأساس التحق "باسكرويل" أحد المواطنين الأمريكيين إلى صفوف الأحرار في تبريز وضحى بروحه في الثورة ضد الإنجليز وكذلك فعل شوستر عندما تصدى إلى الحكومتين الروسية والبريطانية. بخلاف الأمريكيين أمثال شوستر كان الإيرانيون قبل ٢٨ مرداد/ أغسطس ١٩٥٣ (الانقلاب على وصدق وإعادة الشاه) ينظرون إلى الحكومة الأمريكية بشكل جيد ويحسنون بها الظن وكانوا يرون الولايات المتحدة بأنها القوة التي بإمكانها تخليصهم وتحريرهم من قبضة الاستعمار.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وأثناء انعقاد مؤتمر السلام في "فرساي" الذي عمدت فيه بريطانيا إلى الحيلولة دون مشاركة مندوب إيران في المؤتمر فإن الوفد الأمريكي كان متمسكاً بحق إيران وسعى جاهداً من أجل مشاركة الوفد الإيراني في المؤتمر لكن بريطانيا التي كانت قد وقعت سرياً معاهدة ١٩١٩م مع "وثوق الدولة" حالت دون مشاركة إيران.

عقب توقيع معاهدة ١٩١٩ التي أثارت طوفان غضب عشاق الوطن قامت كل من الولايات المتحدة أو فرنسا بدعم وتأييد الإيرانيين، ولأول مرة تخلت الولايات المتحدة عن مبدأ "العزلة" وأصدرت توجيهاً إلى لندن مفاده أنها - أي الولايات المتحدة - لا تؤيد اتفاقية ١٩١٩. لقد أصدر السفارة الأمريكية في طهران بياناً عقب التوقيع على هذه الاتفاقية قالت فيه:

"لقد سعينا كثيراً في مؤتمر فرساي من أجل أن يحصل مندوب إيران على الوقت الكافي لكي يعلن مطالبه لكن لم توافقنا أي دولة في هذا الصدد بل إن الحكومة الإيرانية نفسها لم تكن تحمي وتدعم مندوبيها. والآن صار معلوماً للجميع أن السبب في ذلك الموقف هو اتفاقية ١٩١٩ التي وقعها وثوق الدولة".

في ١٩٢١ قام "قوام السلطنة" - من أجل تحسين الوضع المالي المتدهور للدولة - قام بالبحث عن مصادر جديدة لتحقيق ذلك ومن ثم كان على استعداد لمنح "امتيازات" لدولة محايدة. ولأن الولايات المتحدة أعلنت معارضتها لاتفاقية ١٩١٩ فقد حظيت بشعبية كبيرة بين الإيرانيين ومن هنا تم التوقيع

على اتفاقية مدتها خمس سنوات مع الولايات المتحدة من أجل الاستفادة من النفط الموجود فى شمال إيران وهى الاتفاقية التى حظيت بتصديق مجلس الشورى الوطنى دون أى تأخير لكن هذه الاتفاقية لقيت هى الأخرى معارضة شديدة من جانب روسيا وبريطانيا الأمر الذى زاد من شعبية وحب الولايات المتحدة الأمريكيين فى إيران.

بعد الحرب العالمية الثانية وعقب احتلال أذربيجان من جانب القوات السوفيتية كان الدعم والتأييد الأمريكي الجديد والمؤثر لإيران على الصعيدين السياسى والمعنوى سبباً لمضاعفة الحب لدى الإيرانيين تجاه الولايات المتحدة الأمر الذى كان سبباً مباشراً فى تمهيد الطريق أمام رجال الدولة الإيرانيين لكى يعقدوا آمالهم على الولايات المتحدة فى مواجهتهم مع روسيا وبريطانيا من أجل الحصول على الاستقلال السياسى لإيران.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبح الطرفان - إيران والولايات المتحدة - مهتمان للغاية ببسط وتعميق العلاقات بينهما، ذلك أن الموقع الجغرافى الممتاز لإيران والذى يعد بمثابة كوبرى يربط أوروبا وأفريقيا بإيران وتمكن إيران من الوصول بسهولة إلى المياه الدولية عن طريق الخليج الفارسى كان يضيف أهمية فوق الأهمية الاستراتيجية المعلومة عن إيران.

من ناحية أخرى فإن الاحتياطات النفطية الإيرانية فى الجنوب والشمال كانت تثير لعاب القوى الدولية الكبرى مثل أمريكا. لكن مع ها كله فإن العامل الأهم الذى كان سبباً لدعم أمريكى مباشر لإيران غير مشروط هو أنها تجاور الاتحاد السوفيتى. فمع بداية الحرب الباردة وتشكيل القطبين اللذان يسيران ويقودان العالم تحولت هاتان القوتان الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة إلى حالة من المواجهة الأيديولوجية، وهو ما كان قد طرحه ترومان فى مذكراته حيث أكد على أن التصدى لانتشار الشيوعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر يعد الأولوية القصوى للولايات المتحدة والغرب.

من هنا كانت المساعدة من أجل الاستفادة الأمثل من المواد الخام فى الدول النامية وكذلك تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية واسعة لتركيا واليونان وسائر دول العالم الثالث التى تكون عرضة لتهديدات الشيوعية كانت من الثوابت الاستراتيجية فى سياسة "ترومان".

على هذا الأساس صارت إيران موضع دعم سياسى، اقتصادى ومعنوى من جانب الولايات المتحدة وهو ما ظهر لأول مرة فى الانذار المباشر الذى وجهه "ترومان" الاتحاد السوفيتى من أجل سحب قواته من أذربيجان. السبب فى ذلك أن الولايات المتحدة التى كانت قابضة على ومتمتعة بـ "مصالح واسعة" فى السعودية، البحرين، الكويت والمحيط الهندى، كانت ترى أن إعمال قبضة موسكو على إيران ونفاذ الشيوعية إليها إنما يشكل خطراً مباشراً عليها.

لقد كانت الولايات المتحدة تريد حكومة قوية ومستقرة فى إيران وذلك للحيلولة دون تقسيم إيران ثانية بين روسيا وبريطانيا.

من ناحية أخرى فإن رجال الدولة فى إيران فضلاً عن حاجتهم إلى الدعم السياسى الأمريكى لهم، فإنهم كانوا فى حاجة ماسة إلى المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية من أجل إعادة إعمار إيران.

من هنا فإنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إنهارت على إيران سيول من المستشارين العسكريين الأمريكيين وكذلك من المساعدات العسكرية والقروض والمساعدات الاقتصادية.

لقد بدا مؤكداً للجميع أن الولايات المتحدة قد وضعت عينها على نفط إيران وأن الأمريكيين باتوا يريدون - فعلاً - حصتهم من منطقة الشرق الأوسط خاصة فى قطاع النفط.

فى البداية حظيت حركة تأميم النفط الإيرانى بدعم الأمريكيين وذلك حتى تكسب ثقة قادة حركة التأميم من جهة وتخرج النفط الإيرانى من قبضة الإنجليز من جهة أخرى. ولأن الولايات المتحدة لم تكن تريد أن تضع نفسها فى مواجهة مباشرة مع الإنجليز، فإنها كانت تشجع المسئولين فى لندن من أجل تهدئة الأمور وتطبيع العلاقات مع زعماء حركة التأميم وذلك من أجل ألا تخسر حلفائها الأوروبيين من جهة وحتى يصبح لها عن طريقهم حصة مشروعة من نفط إيران من جهة أخرى والأعم من ذلك كله حتى تحول وتمنع دون تحول واندفاع إيران صوب الاتحاد السوفيتى من جهة ثالثة.

مع تصاعد حركة تأميم النفط والتصديق على قرار (قانون) التأميم ظهر الوجه الحقيقى التسلطى الأمريكى للإيرانيين. حيث تحالف "أيزنهاور" مع بريطانيا فى الوقوف إلى - والتصدى - الحكومة الشعبية والشرعية لمصدق.

من هنا قامت الولايات المتحدة تحت ذريعة عدم استقرار الأوضاع داخل إيران وأن هذه الأزمات الاقتصادية الشديدة يمكن أن تمهد السبيل أمام نفوذ الشيوعية إلى داخل إيران قامت بتنفيذ مشروع الانقلاب ضد مصدق وحكومته الذى كان قد طرح من جانب إنجلترا والعملاء فى الداخل عقب الانقلاب أقام بهلوى الثانى (محمد رضا شاه) سياسته الخارجية على أساس الصداقة والتحالف مع الغرب خاصة الولايات المتحدة.

لقد كان انضمام إيران إلى حلف بغداد ومن بعده حلف السنتو تطبيقاً عملياً لهذه السياسة الإيرانية الجديدة والتى كانت تعنى بوضوح أن إيران قد تحررت من سياستها التقليدية القائمة على التعاون مع "القوة العالمية الثالثة" وأنها قد اختارت لنفسها طريقاً آخر جديداً هو التحالف مع القوى العظمى الأمريكية وهى الاستراتيجية التى ظلت قائمة حتى قيام الثورة الإسلامية فى ١٩٧٩ وتأسيس "الجمهورية" فى إيران.

خاتمة:

بعد انتصار الثورة الإسلامية تحولت رغبة حكام إيران الرامية إلى جعل إيران "دولة مستقلة" إلى سبب مباشر فى أن تواجه إيران القوى الدولية الكبرى والتى قررت إجهاض هذا التوجه الجديد للجمهورية الوليدة.

من هنا كانت الحرب المفروضة والتى استمرت لثمانى سنوات، ومن هنا ولدت وظلت الضغوط السياسية، الاقتصادية والدبلوماسية فى إطار العقوبات والتحريم والحرب الإعلامية بمثابة ردود فعل غربية - أمريكية هدفها الوقوف أمام جهود إيران من أجل امتلاك عناصر القدرة ومن ثم البقاء بعيداً عن التبعية للقوى الدولية الكبرى.

أن الظروف والمتغيرات التى أصابت النظام الدولى بعد سقوط الاتحاد السوفيتى قد زادت من المخاطر المحيطة بإيران حيث خلقت أوضاعاً جديدة كان من شأنها تمكن الولايات المتحدة من العمل بشكل عدائى كبير - ومنفرد أيضاً - ضد إيران.

من هنا لجأ قادة إيران، من أجل تقليل الضغوط الأمريكية وكذلك ضغوط حلفائها ضد إيران، لجأوا إلى "إعمال التوازن" فى مواجهة المنافسين واعتبار ذلك بمثابة استراتيجية من شانها المحافظة على أمن الدولة بأقل تكلفة. من هنا أيضاً خرجت وتبلورت نظرية بسط وتجذير العلاقات الإيرانية السياسية والاقتصادية مع الاتحاد الأوروبى، روسيا والصين.

مما لاشك فيه أنه إذا لم تنتهى العداوة والمناخ المنشئ للصراع والتهديد بين إيران وأمريكا، فإن "استراتيجية التوازن" ستظل أرشد وأعقل استراتيجية لإيران فى مواجهة الولايات المتحدة.

لكن هنا شيئ لابد من وضعه فى الاعتبار جيداً وهو أن هناك خط رفيع يفصل بين استراتيجية التوازن" وبين الوقوع فى "مصيدة القوة الثالثة".

ذلك أن عدم "إدارة الفعل" و"رد الفعل" بشكل راشد فى التعاطى مع - أو الوقوف ضد - القوى الكبرى من شانه أن يحول "التوازن" إلى السقوط فى "مصيدة القوة الثالثة"، ومن ثم جر الدولة إلى حالة العزلة والانزواء.

"العزلة السياسية" من شانها أن تجعل الدولة "طعماً" أو "لقمة سائغة" للقوى الجديدة الناشئة فى النظام الدولى وذلك لكى تغير من معادلات التوازن الدولى القائمة لصالحها عن طريق تحقيق وضمان مصالح الدولة "المعزولة" أو "المنعزلة".

على سبيل المثال تبدو روسيا الآن مشغولة وشغوفة بضرورة بناء قدرتها الضائعة من جديد وفى هذا الطريق تساوم بشكل دائم ومستمر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى بورقة الدول الأخرى المختلفة. هى أيضاً ترى أن مصالحها غير مستقرة وغير آمنة نتيجة لعدم استقرار الشرق الأوسط.

من هنا فإن الصراع وعدم الاستقرار فى هذه المنطقة يصبح سبباً مباشراً لأن لا يكتفى الغرب بحساب حجم ثروات ومصادر الطاقة الروسية ولكن يحسب أيضاً الفرص المتاحة أمامك "دور روسيا" بوصفها لاعباً مهدئاً على صعيد السياسات الشرق أوسطية وكذلك العالمية أيضاً. لكن عدم الاستقرار هذا يعرض بدوره مصالح إيران للخطر. فبينما نجد روسيا تتحدث عن الصداقة والتعاون ووحدة الطريق مع إيران فإنها تتعمد التأخير فى تشغيل مفاعل بوشهر من جهة وتقوم بالموافقة على القرارات العقابية التى يصدرها مجلس الأمن ضد إيران بشأن - وبسبب - برامجها النووية السلمية والأهم من ذلك كله قيام رجال الدولة الروس بمجاملة الولايات المتحدة وذلك من خلال عرض موافقة روسيا على إنشاء الدرع الصاروخى الأمريكى فى أذربيجان من أجل مواجهة القدرة الصاروخية الإيرانية وذلك كبديل عن بولندا.

المؤكد أن مؤشرات عدة تشير إلى إمكانية قيام روسيا بالتضحية بمصالح إيران من أجل تحقيق أهدافها، ووفقاً لما قاله "عبد الحسين نوائى": فإنه إذا كانت العلاقة مع إنجلترا قد أضرت بمصالح إيران على لدوام فإن العلاقة مع روسيا دائماً ما تحمل مخاطر حقيقية ضد إيران. النموذج الروسى السابق ذكره وتوصيفه والقائم فى العلاقات الإيرانية طوال السنوات الماضية نجده قائماً أيضاً بالنسبة للصين التى تعد قدرة أو قوة ناشئة جديدة فى المجال الاقتصادى وكذلك فى مجال إنتاج الثروة. من هنا لا يجب أبداً التوقع بأن الصينيين سوف يقفون فى مواجهة الولايات المتحدة من أجل إيران. إنهم - الصينيون - يقيمون علاقاتهم مع إيران على أساس المنفعة والضرر الاقتصادى، وهم يعلمون أيضاً أن إيران دولة يمكن أن تضمن لهم جزءاً من حاجات الصين من الطاقة. الصينيون بدورهم يرون أن تكاليف المواجهة مع الولايات المتحدة باهظة جداً والذى لا شك فيه أنهم سيقدمون إيران لقمة سائغة لالولايات المتحدة إذا ما اندلعت مواجهة أمريكية - صينية.

الواقع هو أن الدعم السطحى والشكلى وغير المنتظم من جانب كل من روسيا والصين لإيران إنما هو أسلوب ومنهج وأداة من أجل إعمال المساومة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى من جانب كلتا القوتين بهدف الحصول على المزيد من الامتيازات من الغرب.

أن المبدأ المهم فى السياسة الخارجية الصينية هو ضرورة الاحتراز من المواجهة مع الولايات المتحدة هذا الأمر نراه محققاً بقوة لدرجة أنه يمكن القول بأن الصينيين مستعدون للتضحية بتايوان التى تقول الصين بأنها جزءاً من أراضيها مادام الأمر سوف يقودهم إلى مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة. إذا ماذا نتوقع منهم بالنسبة لإيران؟ من هنا فإنه من الواجب جداً بل واللازم جداً أن يفطن القائمون على السياسة الخارجية الإيرانية وأن يؤسسوا تلك السياسة على أسس وجذور راسخة ومدروسة وعقلانية وذلك من أجل الاستفادة الكاملة من القوى الناشئة حديثاً على الساحة الدولية بوصفها كاشفة عن لاعبين جدد يمكن الاستفادة منهم عن طريق "إعمال التوازن" فى مواجهة الضغوط الغربية والأمريكية على إيران وذلك دون إغفال ذلك الخيط الرفيع الفاصل بين "إعمال التوازن" وبين السقوط فى "شراك القوة الثالثة".

افتتاحيات الصحف الإيرانية

افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في شهر آبان ١٣٨٧ هـ.ش. أكتوبر/ نوفمبر ٢٠٠٨م

إعداد: د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

حفل شهر آبان ١٣٨٧ هـ.ش. الموافق أكتوبر/ نوفمبر ٢٠٠٨م بكثير من الأحداث التي وجدت اهتماما من الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية هذا الشهر، وانعكست فى افتتاحياتها، ويأتي على رأس هذه الأحداث رسالة التهنئة التى أرسلها الرئيس أحمدى نجاد إلى باراك أوباما بمناسبة انتخابه رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، وقد عبرت صحيفة كيهان فى افتتاحيتها بتاريخ ٦/١١/٢٠٠٨م عن رأى الأصولية المتشددة فى انتقادها للرئيس الإيراني، واعتبرت رسالته عودة للتمسح فى الأمركة. وأبرزت صحيفة كيهان اعتراض بعض علماء الحوزة الدينية على الرسالة، خاصة حجة الإسلام أحمد بناهيان الذى اعتبرها تتناقض مع تصريحات الزعيم حول العلاقات مع الولايات المتحدة، كما دعت الصحيفة إلى عدم الانخداع بالتوجه المعتدل لأوباما، لأنه لن يتخلص من الضغط الصهيوني. وركزت صحيفة آفتاب فى ٩/١١/٢٠٠٨م على رسالة أحمد توكلى أحد صقور الأصوليين (رئيس مركز البحوث البرلمانية) إلى أحمدى نجاد انتقده فيها بشدة على رسالته، مؤكدا أن موقف إيران من الولايات المتحدة لم يتغير، وأن الرسالة رغم أنها تعبر عن الوجه المنطقى لإيران باعتبارها دولة راغبة فى السلام العادل والإنساني، إلا أن الرسالة تتناقض مع الحفاظ على العزة القومية، وطالب الرئيس بأن يتخلى عن الإعلان المتكرر عن الاستعداد لاستئناف العلاقات مع الولايات المتحدة لأنه يلقى تجاهلا من قادتها. كما اعتبرت صحيفة همشهرى هذه الرسالة مخالفة للتقاليد السياسية لإيران خلال الثلاثين سنة الماضية، ووصفتها صحيفة جمهورى اسلامى بأنها تمثل خطوة غير مدروسة، وقامت صحيفة جمهورى اسلامى فى ١١/٩ بتحليل رسالة أحمدى نجاد، فأشارت إلى أنه بفرض أنها ليست محاولة لإيجاد منفذ لتهيئة المجال لقيام علاقات بين إيران والولايات المتحدة، وأنها استهدفت فقط التذكير والتوجيه، فهذا من مهام الزعامة وليس رئيس الجمهورية، مثل رسالة الخمينى إلى جورباتشوف رئيس الاتحاد السوفييتى السابق، فقد صدر الأمر من أهله وجاء فى محله، وإذا كانت الرسالة تستهدف تجديد العلاقات مع الولايات المتحدة فهناك عدة إشكاليات: الأولى، أن إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة أمر من استراتيجية النظام، وهو من صلاحيات الزعيم حسب الدستور. الثانية، إذا وافق الزعيم فهناك مقدمات للتنفيذ تمر بقنوات متعددة وليس من خلال رسالة تهنئة. الثالثة، أن انتخاب أوباما لن يغير من السياسة الأمريكية تجاه إيران، بدليل أن أوباما اتهم إيران بدعم الإرهاب. الرابعة، أن تصريحات أوباما تصب لصالح النظام الصهيونى واختياراته لإدارته من اليهود والمؤيدين لإسرائيل مثل رام ايمانويل كبير موظفيه، وهو ما يزيد من نفوذ إسرائيل داخل إدارته، مما يعنى أن توقع التغيير تجاه إيران مثل التمسك بالسراب.

وترى الصحف ذات التوجه الإصلاحى أن رسالة أحمدى نجاد إلى أوباما إجراء متعارف عليه، وأنه مفيد للبلاد والنظام، وصياغته تمثل خطوة ذكية فى الاستفادة من الظروف الجديدة للولايات المتحدة، وتدل على استقرار المسيرة الصحيحة لتنظيم العلاقات مع الدول ومنها الولايات المتحدة، واعتبرت صحيفة كوادر التعمير(كاركزاران) فى ٦/١١/٢٠٠٨م الإصلاحية رسالة الرئيس تحركا لإعلان حسن نية الرئيس تجاه تصريحات أوباما خلال حملته الانتخابية حول الحوار بدون شروط مسبقة بين الولايات المتحدة وإيران. وأكدت صحيفة نوروز أن أوباما يحمل غصن زيتون إلى إيران، ولكن إيران سوف تتجاهل غصن الزيتون هذا لإصرار النخبة الحاكمة على المواجهة مع الولايات المتحدة باعتبارها جزءا من ماهية وجود النظام، رغم أن وجود حوار مع الولايات المتحدة يبعد القلق من احتمال قيام الولايات المتحدة بعمليات عسكرية ضد إيران. كما أكدت صحيفة روز أن التزام أوباما بحل مشكلتى

العراق وأفغانستان يجعل هناك إمكانية فى تغير السياسة الخارجية الأمريكية، وأن السياسة الانفعالية للأصوليين لن تكون لمصلحة إيران. وفى مواجهة الهجوم على الرسالة، ورد الفعل البارد من جانب أوباما، يشير البرز محمودى فى صحيفة روز إلى تأكيد حميد مولانا كبير مستشارى أحمدى نجاد أن موقف إيران من الولايات المتحدة لم يتغير، وأن الرسالة كانت موجهة لمن انتخبه الشعب الأمريكي، وليس لرئيس جمهورية الولايات المتحدة، والموقف يختلف. وأكدت معصومة ابتكار مساعدة الرئيس السابق خاتمى فى صحيفة نوروز أنه ينبغى التحلى بالصبر ومراقبة تصرفات أوباما، لنرى قدر الاختلاف والتغيير الذى تحقق، فإن وجود مساحة من العلاقات أمر ضرورى ومفيد فى حل كثير من المعضلات.

وأبرزت الصحف الإصلاحية وجود فاليرى بومان جارت كأحد أعضاء لجنة نقل السلطة إلى حكومة أوباما، والتى يسمونها الأخت الكبرى لأوباما، أوالجانب الآخر لذهن أوباما، وهى صاحبة علاقات مع الإيرانيين، ويرى عيسى سحرخيز فى صحيفة آفتاب أن الفترة القادمة تحمل عناصر التغيير، ولذلك من الضرورى ان يستعد النظام لدعم مرشح إصلاحى لانتخابات الرئاسة الإيرانية القادمة. وأكدت صحيفة اعتماد ملى فى مقالها الافتتاحى فى ١١/٨ على وصف مصطفى تاجزاده عضو جبهة المشاركة أوباما بأنه يستطيع أن يحقق السلام والديمقراطية والمشروعية للنظام السياسى العالمي. وأكد سيد حسين مرعشى من قيادات حزب كوادر البناء فى صحيفة كاركزاران أن الفرصة أصبحت مناسبة لقيادات البلدين لإعادة بناء العلاقات بينهما، واعتبر رسالة أحمدى نجاد إيجابية، وأن على أى مرشح لرئاسة الجمهورية الإيرانية أن يضع فى برنامجه الانتخابى كيفية حل مشكلة العلاقات مع الولايات المتحدة.

ومن الأحداث الهامة التى لقيت اهتماما من الصحف عودة الصراع بين رفسنجانى وأحمدى نجاد، حيث ترتفع الآن على الساحة السياسية فى إيران أصوات معركة سياسية بين الرئيس أحمدى نجاد وأنصاره، وبين هاشمى رفسنجانى رئيس مجلس خبراء الزعامة ومجمع تشخيص مصلحة النظام، وقد بدأت هذه المعركة عندما نشرت صحيفة اعتماد ملى فى ١٧ آبان كلمة لرفسنجانى ينتقد فيها أحمدى نجاد بقسوة، حيث وصف فى نقده تحويل الدعم العينى إلى دعم نقدى للجماهير بأنه تربية الشحاذة أو تعاطى الصدقة، وأن أسلوب تربية الشحاذة لا يمكن أن ينظم الاقتصاد الإيراني. وقد دافعت الصحف الإصلاحية عن أحمدى نجاد، حيث انتقد حسين شريعتمدارى فى مقال له فى صحيفة كيهان فى ٢١/ ١١/ ٢٠٠٨م رفسنجاني، متسائلا أليس طهارة وتقشف أحمدى نجاد وحبه للجماهير هو دعم للمحرومين! ولماذا لم يقل آية الله رفسنجانى طوال عمر هذه الحكومة كلمة تقدير حول إنجازاتها؟ ألم يجد فى أحمدى نجاد وحكومته شيئا إيجابيا يستحق التقدير؟ وركزت صحيفة كيهان على الأصوات التى ارتفعت بضرورة ابتعاد هاشمى رفسنجانى عن انتخابات الرئاسة القادمة، لأن الظروف الحالية لا تجعل الساحة السياسية فى حاجة إلى عودته سواء محكما أو مرشحا، ويأتى على رأس هؤلاء عسكر أولادى أمين عام جبهة أتباع الإمام وولاية الفقيه، وعضو اللجنة المركزية لحزب المؤتلفة الإسلامي. كما أكد محمدكاظم انبارلويى فى صحيفة سرمايه فى ٢٢/ ١١ أن استخدام عبارات قاسية فى نقد الحكومة لا يحل المشكلة، فمساعدة الحكومة للناس لا يمكن أن توصف بأنها شحاذة أو صدقة، بل هو حق كفله الدستور، وقد استطاعت أسهم العدالة التى قررتها الحكومة الحالية أن تغطى قطاعات من الطبقة الفقيرة فى المجتمع، وهو ما لا يمكن أن نسميه شحاذة، فى حين أن الميزانية لم تتضمن بندا يتعلق بدخل الأنفال، رغم أن المادة ٤٥ من الدستور تشير إلى الأنفال ودخل الحكومة الإسلامية من معادن وبحار وغابات ومياه ومراع وجبال ووديان كثروة بدون وارث، فلا الحكومة أخذت الأنفال ولا الشعب، وإنما ذهبت للمؤسسات الخيرية.

وقد اعتبرت الصحف ذات التوجه الإصلاحى أن رد أحمدى نجاد جاء بعيدا عن أصول الحوار السياسي، بل وصفه البعض بأنه يخالف آداب الحديث، وركزت على أن البعض قد طالب بعودة رفسنجانى إلى قائمة محكمى الأصوليين مثل جمعية رجال الدين المناضلين (جمعيت روحانيت مبارز)، فى حين اعتبرها المحللون نوعا من السجال الانتخابي، أو نوعا من تصفية حسابات انتخابات الرئاسة السابقة استعدادا للانتخابات القادمة.

أما الحدث الثالث الذى أثار انتباه الصحف الإيرانية فهو منح مجلس الشورى الإسلامى الثقة للملياردير صادق محصولى بنصف أصوات أعضاء المجلس زائد واحد (أو نصف كما تقول المعارضة، حيث حصل على ١٣٨ صوتا من ٢٧٥ صوتا) ليصبح ثالث وزير للداخلية فى عهد الرئيس أحمدى نجاد، وقد دافعت الصحف ذات التوجه الأصولى عن شرعية الاختيار، ونتيجة التصويت، وطالبت بإتاحة الفرصة له لكى يقوم بواجبه.

أما الصحف الإصلاحية خاصة صحيفة روز فى ١١/١٩ فقد شنت هجوما عنيفا على الحكومة والرئيس ووزير الداخلية الجديد، وقال آزاده ميررضى فى مقال عنوانه: «مسئول قيادة الحملة الانتخابية لأحمدى نجاد يصبح مسئولا عن انتخابات الرئاسة القادمة»، إن إعطاء الثقة لصادق محصولى يعنى أن كفة المرشح الأصولى، خاصة إذا كان أحمدى نجاد سوف يرجح فى انتخابات الرئاسة القادمة. وسخرت صحيفة نوروز من أن يتولى ملياردير وزارة الداخلية، وسخرت من دفاع الرئيس عنه بأنه مستعد أن يترك كل شيء من أجل خدمة الجماهير.

إيران وأوباما

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

فى الوقت الذى تقف فيه معظم الدول مترقبة تصريحات ووعود وتحركات باراك أوباما الرئيس الأمريكى المنتخب، تقوم إيران بإعداد نفسها للتعامل مع الرئيس الأمريكى الجديد، من خلال عدة ملفات تتأرجح بين التعامل الحذر والمواجهة الصارمة، والكثير من الألغام الاستباقية. وتمثل رسالة التهنئة التى بعث بها الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد إلى أوباما دليلا على هذا الإعداد، ونموذجا من هذه اليقظة الإيرانية فى مواجهة الأحداث الدولية. لقد صرح الرئيس الإيرانى قبل تسعة أشهر من انتخاب أوباما، بأنه من المستبعد أن تسمح القوى الضاغطة فى الولايات المتحدة الأمريكية بوصول أوباما للبيت الأبيض، لكن الرئيس الإيرانى أبدى استعداده لمناظرة أوباما علنا خلال فترة ترشحه، ثم يسبق الجميع الآن بإرساله رسالة تهنئة لأوباما بمناسبة حصوله على أغلبية أصوات الناخبين، ويصبح أول رئيس جمهورية إيرانى يرسل رسالة تهنئة بانتخاب رئيس أمريكي، ورغم أن هذه الرسالة قد أثارت لغطا شديدا فى الساحة السياسية الإيرانية بين موافق ومعارض، إلا أن الجميع اعتبرها نموذجا لسياسة المبادأة الإيرانية، وهى السياسة التى تعتمدها إيران فى تحركاتها على الصعيد الإقليمى والدولي. لقد أعرب أحمدى نجاد فى رسالته عن أمله فى أن يلبى أوباما بسرعة ووضوح، الرغبة فى التحول الصحيح والأساسى فى السياسة الداخلية والخارجية للحكومة الأمريكية، كأولوية أولى ومحورية لخطط حكومته وتحركاتها، مذكرا إياه بأن الشعب الأمريكى لديه ميول أخلاقية، مما يجعله يتوقع أن تصرف الحكومة همتها فى خدمة الجماهير، وإصلاح الوضع الاقتصادى المتأزم، وإعادة مكانته، وإزالة الفقر والتفرقة، واحترام حقوق الإنسان، كما أعرب أحمدى نجاد عن أمله أيضا فى أن يرجح أوباما مصلحة شعبه الحقيقية، والإنصاف والعدالة، على الدعاوى الأنانية للأقلية الفاسدة، ويحسن الصورة الأمريكية فى المجتمع الدولي. كما أعرب عن أمله فى أن توقف الولايات المتحدة التدخل فى الشئون الداخلية لدولته.

وقد انقسمت الأوساط السياسية الإيرانية حول هذا العمل من جانب الرئيس الإيراني، حيث يرى الإصلاحيون أن رسالة أحمدى نجاد إلى أوباما إجراء متعارف عليه، وأنه مفيد للبلاد والنظام، وصياغته تمثل خطوة ذكية فى الاستفادة من الظروف الجديدة للولايات المتحدة، وتدل على استقرار المسيرة الصحيحة لتنظيم العلاقات مع الدول ومنها الولايات المتحدة. ويرى المحلل السياسى محمد أمينى أن محتويات رسالة أحمدى نجاد لأوباما تمثل إدراكا إيرانيا لحساسية نتيجة الانتخابات الأمريكية، ورغبة المسئولين الإيرانيين فى أن يصنعوا فرصة لإيران لتخفيف الضغط الأمريكى على إيران. كما أبدى محمد على أبطحى المساعد البرلمانى للرئيس السابق خاتمى تفاؤله الحذر بشأن رد فعل الولايات المتحدة على رسالة أحمدى نجاد، وأنه يفتح الباب لتغيير جذرى فى العلاقات الأمريكية الإيرانية. أما الدكتور أمير دبيرى مهر فيرى أن التزام أوباما بحل مشكلتى العراق وأفغانستان يجعل هناك إمكانية فى تغير السياسة الخارجية الأمريكية، وأن السياسة الانفعالية للأصوليين لن تكون لمصلحة إيران، بل إنها ستسلط سيفى الليبرالية والصهيونية على رقبة إيران، مما يقتضى تحولا فى السياسة الإيرانية تجاه البرجماتية وقليل من الليبرالية، يمكنه من استغلال التوجه الجديد للرئيس أوباما فى إحداث تغيرات تدريجية فعالة فى الموقف الأمريكى من

إيران، لأن مصلحة إيران والشعب الإيرانى ينبغى أن تكون قاعدة عمل الحكومة.

يعتقد الدكتور صادق زيباكلام أستاذ العلوم السياسية بجامعة طهران(إصلاحي) أن أوباما يحمل غصن زيتون إلى إيران، ولكن إيران سوف تتجاهل غصن الزيتون هذا لإصرار النخبة الحاكمة على المواجهة مع الولايات المتحدة باعتبارها جزءاً من ماهية وجود النظام، رغم أن وجود حوار مع الولايات المتحدة يبعد القلق من احتمال قيام الولايات المتحدة بعمليات عسكرية ضد إيران. وأكدت معصومة ابتكار مساعدة الرئيس السابق خاتمى أنه ينبغى التحلى بالصبر ومراقبة تصرفات أوباما، لنرى قدر الاختلاف والتغيير الذى تحقق. ورغم أن سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران هى سياسة العصا والجزرة، فإن وجود مساحة من العلاقات أمر ضرورى ومفيد فى حل كثير من المعضلات، وهو أفضل من التعامل من خلال الوساطة. وصف مصطفى تاجزاده عضو جبهة المشاركة أوباما بأنه يستطيع أن يحقق السلام والديمقراطية والمشروعية للنظام السياسى العالمي، وأكدت الهه كولايى القيادية البارزة فى حزب الثقة الوطنى أن انتخاب أوباما يمثل تحولا فى توجه الشعب الأمريكي، وهو ما يؤثر على سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران.(صحيفة اعتماد فى ٨/ ١١) ويرى سيد حسين مرعشى من قيادات حزب كوادر البناء أن الفرصة أصبحت مناسبة لقيادات البلدين لإعادة بناء العلاقات بينهما، واعتبر رسالة أحمدى نجاد إيجابية، وأن على أى مرشح لرئاسة الجمهورية الإيرانية أن يضع فى برنامجه الانتخابى كيفية حل مشكلة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعبرت صحيفة كيهان عن رأى الأصولية المتشددة فى انتقادها للرئيس الإيراني، واعتبرت رسالته عودة للتمسح فى الأمركة. ويرى رسول جعفريان أنه لا حيلة لإيران غير أن تتمسك بثوابتها، وهو ما يجعل اللعبة القديمة مستمرة مع تغيير فى بعض جزئياتها، فإذا ما اتجه الديمقراطيون إلى السياسات الاقتصادية والسياسية وتركوا التوجه العسكري، فعلى إيران أن تتوقع ضغوطا اقتصادية وسياسية أكثر فى عهد أوباما، ومن ثم فإن التفاؤل تجاه سياسة أوباما يبدو نوعا من السذاجة، وأن تهنئته إجراء غير صحيح وغير واقعى وعجيب ومتعجل وبدعة غير أصولية. وأكد على لاريجانى رئيس البرلمان الإيرانى أن الحركة الإيرانية أدت إلى هزيمة نظام القطب الواحد، وأن الإدارة الدولية لا تتحقق بالقوة العسكرية، وإن التغيير لا يكون بالتصريحات اليومية، وإنما بالتوجه، وحديث أوباما عن المسألة النووية الإيرانية خطوة فى الطريق الخطأ، وإن على قادة الولايات المتحدة الأمريكية أن يقدموا إشارات صحيحة حتى يمكنهم تغيير الظروف فى المنطقة. ووجه أحمد توكلى أحد صقور الأصوليين (رئيس مركز البحوث البرلمانية) رسالة إلى أحمدى نجاد انتقده فيها بشدة على رسالته، مؤكدا أن موقف إيران من الولايات المتحدة الأمريكية لم يتغير، وأن الرسالة رغم أنها تعبر عن الوجه المنطقى لإيران باعتبارها دولة راغبة فى السلام العادل والإنساني، إلا أن الرسالة تتناقض مع الحفاظ على العزة القومية، وطالب الرئيس بأن يتخلى عن الإعلان المتكرر بشأن الاستعداد لاستئناف العلاقات مع الولايات المتحدة لأنه يلقى تجاهلا من قادتها.(آفتاب ٩/ ١١/ ٢٠٠٨م) كما اعتبرت صحيفة همشهرى هذه الرسالة مخالفة للتقاليد السياسية لإيـران خلال الثلاثين سنة الماضية، ووصفتها صحيفة جمهورى اسلامى بأنها تمثل خطوة غير مدروسة. كما دعت صحيفة كيهان إلى عدم الانخداع بالتوجه المعتدل لأوباما، لأنه لن يتخلص من الضغط الصهيوني. وقد اعترض بعض علماء الحوزة الدينية على الرسالة واعتبرها حجة الإسلام أحمد بناهيان تتناقض مع تصريحات الزعيم حول العلاقات مع الولايات المتحدة. وقامت صحيفة جمهورى اسلامى فى ٩/ ١١/ ٢٠٠٨م بتحليل رسالة أحمدى نجاد، فأشارت إلى أنه بفرض أنها ليست محاولة لإيجاد منفذ لتهيئة المجال لقيام علاقات بين إيران والولايات المتحدة، وأنها استهدفت فقط التذكير والتوجيه، فهذا من مهام الزعامة وليس من مهام رئيس الجمهورية، مثل رسالة الخمينى إلى جورباتشوف رئيس الاتحاد السوفييتى السابق، فقد صدر الأمر من أهله وجاء فى محله، وإذا كانت الرسالة تستهدف تجديد العلاقات مع الولايات المتحدة فهناك عدة إشكاليات: الأولى، أن إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة أمر من استراتيجية النظام، وهو من صلاحيات الزعيم حسب الدستور. والثانية، إذا وافق الزعيم فهناك مقدمات للتنفيذ تمر بقنوات متعددة وليس من خلال رسالة تهنئة، الثالثة، أن انتخاب أوباما لن يغير من السياسة الأمريكية تجاه إيران، بدليل أن أوباما اتهم إيران بدعم الإرهاب. الرابعة، أن تصريحات أوباما تصب لصالح النظام الصهيونى واختياراته لإدارته من اليهود والمؤيدين لإسرائيل مثل رام ايمانويل كبير موظفى البيت الأبيض، مما يزيد من نفوذ إسرائيل داخل إدارته، ومما يعنى أن توقع التغيير تجاه إيران مثل التمسك بالسراب.

وفى مواجهة الهجوم على الرسالة، ورد الفعل البارد من جانب أوباما، يؤكد حميد مولانا كبير مستشارى أحمدى نجاد أن موقف إيران من الولايات المتحدة لم يتغير، وأن

الرسالة كانت موجهة لمن انتخبه الشعب الأمريكي، وليس لرئيس جمهورية الولايات المتحدة، والموقف يختلف. وكان تصريح متكي وزير الخارجية متناغما مع رسالة الرئيس، حيث أعرب عن أمله فى أن يتخذ أوباما السياسة التى ترضى شعبه، فانتخابه دليل على رغبة الشعب فى التغيير الجذرى فى السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة.

ووصف مجتبى ثمرة مستشار الرئيس الرسالة بقوله: إنها رسالة تاريخية، حيث أكدت على التحرك فى اتجاه مسيرة الأنبياء. ووصفت المصادر المقربة من الرئيس تلك الرسالة بأنها بالونة اختبار قبل بدء أية مباحثات مع الحكومة الجديدة. وأشار فلاحت بيشه إلى أن هذه الرسالة تختلف عن الرسالة التى أرسلت إلى الرئيس بوش. واعتبره البعض تحركا لإعلان حسن نية الرئيس تجاه تصريحات أوباما خلال حملته الانتخابية حول الحوار بدون شروط مسبقة بين الولايات المتحدة وإيران. وقد شاركه فى هذا الرأى كل من محمد حسن أبوترابى فرد نائب رئيس البرلمان وغلامعلى حداد عادل رئيس الأغلبية فيه. كما عبر غلامحسين الهام المتحدث باسم الحكومة عن وجود تغييرات فى برنامج الرئيس الأمريكى المنتخب تساعد على تقليل حدة التوتر فى الشرق الأوسط. وأكد حشمت الله فلاحت بيشه أن رسالة الرئيس تعد سابقة فى حد ذاتها، وهذا يعنى أن الرئيس الإيرانى يتوقع تغييرا فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى اتجاه وقف التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، وأن إيران لديها برنامج للتعامل مع الولايات المتحدة، خاصة أن الرأى العام الإيرانى تعود على المواجهة مع الولايات المتحدة خلال حكم الرؤساء السابقين بغض النظر عن الحزب الذى ينتمون إليه. وأكد غلامعلى حداد عادل رئيس البرلمان السابق أن انتخاب أوباما هزيمة للسياسات الخارجية الأمريكية . وأشار حميد رضا حاجى بابايى عضو هيئة رئاسة البرلمان إلى أن أوباما وعد بالتغيير، وأن إيران فى انتظار تنفيذ هذا الوعد، وشاركه فى هذا الرأى على آقا محمدى عضو مجلس تحديد مصلحة النظام. وأكد ابراهيم يزدى رئيس حزب الحرية أن انتخاب أوباما يفتح الطريق إلى التخفيف من التوتر فى المنطقة، خاصة فى العراق وأفغانستان، وهو ما يصب فى مصلحة إيران، مما يفتح الطريق للحوار وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، لكنه أرجع الأمر إلى القيادة الإيرانية إن كانت ستستفيد من الفرصة أم لا!

ومن الواضح أن الساحة السياسية فى إيران ترى أن من الضرورى إعادة قراءة المتغيرات، حيث أكد أوباما أنه اطلع على رسالة الرئيس الإيرانى وسوف يدرسها ويجيب عليها، لكنه أكد أنه ليس من المقبول تسلح إيران نوويا، كما يجب أن ينتهى دعمها للجماعات الإرهابية، وقراءة إيران لما يشغل أوباما تجاه إيران جعلها تستنتج نقطتين هما: عدم وصول البرنامج النووى الإيرانى إلى مرحلة التصنيع العسكري، فضلا عن خشيته أن تصل الأسلحة الإيرانية إلى الجماعات الإرهابية، وهما أمران يمكن تداركهما من خلال الحوار.

إن التوجه الإيرانى العام تجاه أوباما يميل إلى الحوار، ووصفت المصادر المقربة من الرئيس تلك الرسالة بأنها بالونة اختبار قبل بدء أية مباحثات مع الحكومة الجديدة. فمن الأمور التى استعدت بها إيران للتعامل مع الولايات المتحدة، إدخال العلاقات مع الولايات المتحدة إلى بؤرة الاهتمام من خلال إثارة القضية على الساحة السياسية الإيرانية، وتوسيع الحوار حولها بين الأصوليين بعد أن كان مقصورا على الإصلاحيين، مع الإعداد الجيد لانتخابات رئاسة الجمهورية الإيرانية، حتى يكون لدى إيران خيارات نوعية من المرشحين للتعامل مع الرئيس الأمريكى الجديد، حيث أصدر البرلمان قوانين جديدة تتعلق بمواصفات المرشح للرئاسة، وأصبح على أى مرشح أن يضع فى برنامجه الانتخابى كيفية حل مشكلة العلاقات مع الولايات المتحدة. ويرى عسكر أولادى أمين عام جبهة أتباع خط الإمام والزعامة أن من الضرورى الاتفاق على مرشح واحد للأصوليين، وأن أحمدى نجاد هو المرشح الأمثل، فإيران تواجه امتحانا من نوع جديد خلال المتغيرات الدولية، وعليها أن تكون مستعدة لهذا الاختبار. ويرى عيسى سحرخيز أن الفترة القادمة تحمل عناصر التغيير، ولذلك من الضرورى أن يستعد النظام لدعم مرشح إصلاحى لانتخابات الرئاسة الإيرانية القادمة.

وتعمل إيران على دعم الاتصال مع فاليرى بومان جارت أحد أعضاء لجنة نقل السلطة إلى حكومة أوباما، باعتبارها مقربة إلى أوباما كصديقة ومستشارة خلال سبعة عشر عاما، إلى الحد الذى جعلهم يسمونها الأخت الكبرى لأوباما، والجانب الآخر لذهن أوباما، ومرشحة لمنصب وزيرة الإسكان أو النقل، وهى صاحبة علاقات مع الإيرانيين، حيث ولدت فى شيراز عام ١٩٥٦م، وكان أبوها من أطباء مستشفى نمازى فى شيراز، وله علاقات وذكريات طيبة فى إيران.(الجدير بالذكر أن من يولد فى إيران لا يحصل بالضرورة على الجنسية الإيرانية).

وتضع إيـران فى اعتبارها أن تقوم بترتيبات كثيرة للمفاوضات، لأن القضية النووية لا يمكن تسويتها بغير تسوية عدد آخر من القضايا المعلقة بين إيران والولايات المتحدة، بعضها يتعلق بالوضع الداخلى فى إيران وحقوق

الإنسان، وبعضها يتعلق بالشيعة فى المنطقة خاصة فى الدول العربية والدول النفطية، وبعضها يتعلق بالأموال الإيرانية المجمدة، وبعضها يتعلق بالعراق وأفغانستان ومنظمة القاعدة، وبعضها يتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية وإسرائيل، فضلا عن العلاقات الثنائية. وتعرض إيران الشيعة كقوة إقليمية يمكن أن تمثل قطاعا واضح المعالم فى الخريطة الجديدة للمنطقة، والاستعاضة بالتوجه المذهبى عن التوجه القومى لأن التقسيم العرقى والمذهبى أقل خطرا على النظام العالمى الجديد من التقسيم القومى المتعارض مع نظام العولمة. كما تقوم إيران بتطوير فريق المفاوضات حول الملف النووى الإيرانى، والاستجابة لطلب سولانا المفوض الأوروبى باستئناف الحوار حول الملف النووى الإيراني، ومن ذلك تشكيل لجنة مشتركة من القوات المسلحة وحراس الثورة والحكومة، برئاسة الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي، بهدف التنسيق حول الأمن القومى والمشروع النووي. ومن الأمور الأخرى التى استعدت بها إيران هو التركيز على فتح آفاق السياحة والاستثمار الأجنبى فى إيران، ففى المؤتمر الذى أقيم فى طهران لهذا الغرض، وحضره عدد كبير من المسئولين الإيرانيين والمستثمرين الأجانب، واشتركت فيه ٥٨ دولة منها الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وأوكرانيا وماليزيا والأرجنتين، تم عرض ٢٠٤٩ مشروعا استثماريا، تتضمن إنشاء مناطق سياحية نموذجية ووحدات سكنية ومجمعات للاستراحات على الطرق، وتوفير الخدمات لسياحة الطبيعة، والصناعات اليدوية، ودعم السياحة فى المناطق الحرة، وأعلن مهدى جهانكيرى وكيل هيئة السياحة أنه قد تم إزالة كافة المعوقات فى هذا المجال، ويتم الآن إنشاء بنك للاستثمار السياحى يدعمه البنك الوطنى لمنع جوانب المخاطرة فى هذا المجال، وهو ما أكده محمود بهمنى رئيس البك المركزى الإيراني. وتهدف إيران إلى جذب عشرين مليون سائح أجنبى سنويا، باستثمارات قدرها ٥٠ مليار دولار خلال الخطة العشرينية، وتأتى أهمية هذا التوجه من خلال فكرة كسر الحصار الاقتصادى الغربي، خاصة الأمريكى على إيران.

وفى إطار هذا الاستعداد يرى جمشيد أسدى أن على أوباما أن يعيد النظر فى السياسة الخارجية الأمريكية لتصبح منطقية، ويشاركه الرأى غلامحسين الهام عضو مجلس الرقابة على القوانين، ويرى أن رسالة أحمدى نجاد علامة مهمة ومؤثرة فى السياسة الخارجية. وتوقع قربانعلى درى نجف آبادى المدعى العام لإيران أن يكون رد أوباما على الرسالة إيجابيا، وطالب أوباما بإثبات حسن نيته للشعب الايرانى بإلغاء كافة أوجه الحظر الظالمة للحكومات السابقة ضد ايران، وأن يُراجع السياسة السابقة للسياسين الأمريكيين، ويدعم هذا التوجه السلمى لإيران استعداد للمواجهة على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية،

كما يبدو فى تولى جيش الحراس مهمة مواجهة أعداء النظام فى الداخل والمشاكل المختلفة فى المجتمع، باعتبار أن الدفاع عن الأمانى القومية ومنجزات الثورة يشمل كل الأبعاد ولا حدود له. وكانت قيادة القوات المسلحة الإيرانية فى ٧/ ١١/ ٢٠٠٨م قد حذرت القوات الأمريكية فى العراق من اقتراب طائراتها من الحدود الإيرانية حتى لا تتعرض للردع الحاسم من جانب القوات الإيرانية، وقد وصفت وكالة أنباء فارس هذا التحذير بأنه تحذير لأوباما، فى الوقت الذى أعلنت فيه تمكن الخبراء الإيرانيين من فك شفرة درع الصواريخ للعدو. وقد أقامت إيران منطقة بحرية جديدة فى ميناء جاسك جنوب الخليج كخط دفاعى بحري، يغطى من مضيق هرمز إلى بحر عمان والمحيط الهندي، ويعتمد على تقنيات حديثة أعلنت عنها، ويتزامن مع هذا قيام قوات الأمن والشرطة بأكبر مناورة لإحكام الأمن فى العاصمة طهران، تتلوها مناورات أخرى فى مختلف المحافظات.

خاتمى وكروبى أيهما أفضل للإصلاحيين؟

شهراد اثنى عشرى كزارش (التقرير)، العدد ٢٠١، أكتوبر - نوفمبر ٢٠٠٨

كأن التجربة المرة للانتخابات الماضية (انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة) مازالت تجهض محـاولات بعض الأحزاب والجماعات السياسية التابعة لجناح الإصلاحيين من أجل جمع شتاتهم، فبينما لم يمض غير بضعة أشهر قليلة على إقامة تلك الانتخابات إلا وقد تقرر بين الأحزاب والأجنحة كافة ضرورة الاجتماع حول الرأى الواحد والابتعاد عن أسباب التفرق والاختلاف فيما بينهما، ولكن للأسف ظل كلا الجناحين الأساسيين في إيران، خاصة الإصلاحيين يعزفون على أوتار الشك والريبة مما جعلهم عاجزين حتى اليوم للتوصل إلى مرشح واحد مشترك. ولو أن تأخر قرار (سيد محمد خاتمى) في الترشح بتلك الانتخابات (انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة)، من عدمه يُحير التيارات الإصلاحية ويلقى بهم في دوامة الحسابات، إلا أنه لا يمكن أن نغفل كذلك إجراءات الأجنحة المنافسة التى قد تسعى إلى استغلال تلك الأوضاع لحساباتها الشخصية. وبالرغم من أن معظم الشخصيات المحورية للإصلاحيين مازالت تتحدث عن ضرورة إقرار التفاهم المشترك، ووحدة الرأى من أجل إحراز التفوق في الانتخابات، لكن في المقابل دائما يوجد طعم ومذاق السلطة والمسئولية ليوسوس لهم حتى يرشح كل طرف ما يحقق مصلحته الخاصة على حساب سائر الجماعات الأخرى، وحتى دون التفكير في المصلحة القومية ومستقبل البلاد.

ولعل المتتبع لكافة الإصدارات الصحفية طوال الأشهر الماضية سيدرك على الفور أن هناك موضوع واحد قد شغل الاهتمام الأعظم من تلك الإصـدارات، ألا وهو ترشيح (مهدى كروبى) أمين عام حزب اعتماد ملى (الثقة الوطنية) لانتخابات رئاسة الجمهورية الإيرانية المقبلة، ورصد ردود الأفعال لمختلف الأجنحة السياسية حيال هذا الترشيح. غير أن كثيراً من النشطاء الإصلاحيين دائما ما يطرحون (محمد خاتمى) في المقدمة بوصفه منقذ إيران في مقابل جماعة حزب الثقة الوطنية الذين يلتفون حول كروبى، ويعتبرون أن ترشح خاتمى أو انتخابه كمرشح عن رابطة علماء الدين المناضلين "روحانيون" (جناح اليسار المحافظ، المترجم) وجبهة المشاركة الإسلامية يهيئ المجال لظهور الاختلافات بين الإصلاحيين. وفى هذا السياق، يلاحظ أن الجناح المنافس يبدأ مناوراته في تلك الاثناء، وذلك بالتعبير عن عدم استحسانهم لمواقف أمين عام حزب الثقة الوطنية السياسية، وفجأة ودون سابق إنـذار يحاولون الوقيعة بينهما عبر كتاباتهم التى ترى أن كروبى يعد أجدر من خاتمى فى جبهة الإصلاحات. ورغم أن مثل هذه الأعمال تكون متوقعة من قبل الجناح المنافس، والتى تدعو إلى استغلال كافة الأساليب للتغلب على المنافسين إلا إنه مع الأسف وقع الإصلاحيون فى فخهم ودخلوا عفوياً فى الاختلافات فيما بينهم.

ومن ناحية أخرى، فإن رؤساء جبهة المشاركة، ورابطة علماء الدين، ومنظمة المجاهدين يعدوا من المقربين الأساسيين لجناح الإصلاح، وهم الذين يتصدوا لحزب الثقة الوطنية وشيخ الإصلاحات، ويحاولوا إقناعه بأن خاتمى هو الوحيد القادر للفوز على أنصار أحمدى نجاد فى تلك الانتخابات، بينما مازال أنصار كروبى يصرون على مواقفهم فى المقابل، والحقيقة أن هذا الإصرار وذلك الاختلاف يصب بالأساس فى صالح المبدئيون (الأصوليون)، وكأن الظروف متوافرة من تلقاء نفسها لاستغلالها فى صالحهم. وقطعاً سيؤدى نقص تجارب بعض الإصلاحيين للتأثير السلبى عليهم فى الانتخابات القادمة، لأنهم على ضوء هذه الخلافات حول الاجتماع على مرشح واحد سيمنحون الفرصة للجناح المنافس الذى سيقوم باستغلالها عبر وسائل إعلامه المختلفة، مما يحقق مصالحهم فى النهاية.

هذا ويذكر أن شيخ المصلحين لو أنه أخر قرار ترشيحه

كثيراً ، إلا إنه وفى النهاية وكنوع من التكتيك ولجلب المزيد من أصوات بعض المبدئيين طرح نفسه كمبدئى، وأعلن أنه غير مستعد للتنحى من أجل الآخرين!

وكذا صرح خلال جلسة الجمعية العمومية، للنواب وأمام الصحفيين "أنه لم يتنح قبل ٤ سنوات ماضية لصالح هاشمى، وكذلك فلن أتنحى لصالح أحد فى انتخابات السنة القادمة" (شهر يونيو القادم). فكروبى كان يتلقى انتقادات كثيرة من المبدئيين من قبل، ولكنه بات هذه المرة أكثر هدوءاً حينما راح يفتخر بكونه مبدئيا، وأنه ليس من الصحيح الصاق كافة المشكلات بالمدئيين، غير أن مثل تلك التصريحات الدعائية لم تحدد لنا ما إذا كان كروبى مازال ضمن جبهة الاصلاحات أم أنه انضم لجناح المبدئيين؟!

الواقع أن ذلك إنما يوضح تصميمه على خوض الانتخابات القادمة تحت أى ظروف، وكذا يعنى أن أى شخص من الإصلاحيين، حتى لو كان هذا الشخص هو خاتمى، لن يحول دون ترشيحه فى الانتخابات القادمة. على أية حال، فالخلافات بين الإصلاحيين وكروبى مازالت مستمرة، حتى إن وكالة (برنا) للأنباء قد نشرت أخباراً نقلا عن عبد الله ناصرى عضو منظمة المجاهدين أن الأعضاء الرسميين لحزب الثقة الوطنية يطالبون بترشيح خاتمى، ولكن كتبت الصحيفة الرسمية الناطقة باسم الحزب فى تقريرها الأسبوعى أن موقف حزب الثقة الوطنية الرسمى ينطلق من الدفاع عن مجيئ كوبى، غير أن ناصرى قد أعلن فى حواره مع تلك الصحيفة، أن تصريحى الدقيق الذى نشر كان مفاده "أنه فى حال عدم مجيئ خاتمى ينبغى التفكير فى ترشيح كروبى". والواضح أن المسألة ليست الخلافات بين كروبى والإصلاحيين، وإنما المحاولات الحثيثة لأنصار الحكومة ووسائل إعلام المبدئيين من أجل إثارة الانشاقات بين كبار الجبهة الإصلاحية مثلما يحدث الآن مع كروبى، بينما هناك من يعتقد أن كروبى قد بنى مواقفه حيال المبدئيين، من أجل فراغ البال من مشكلات الإصلاحيين، وفى الوقت ذاته، ضمان وقوف جزء من المعسكر المبدئى بجواره، وبذلك يستثنى إمكانية المجئ بدلاً من أحمدى نجاد.

والواقع أن أصحاب تلك الرؤى القائمة على نظرية المؤامرة، يرون إمكانية حدوث ذلك حينما يعجز المرء على فرض وجهات نظره على الجبهات المعارضة، وعلى سبيل المثال، نجد أن ذلك الأمر ينطبق تماماً على ما حدث أوائل الثورة حينما راح البعض ينفصل عن جمعية رجال الدين المناضلين (روحانيت) اليمين، وشكلوا رابطة رجال الدين (روحانيون) اليسار، وفى ظل بعض الممارسات المماثلة، وجدنا كذلك انفصال البعض عن تلك الرابطة أثناء انتخابات رئاسة الجمهورية فى دورتها الماضية، وشكلوا حزب الثقة الوطنية.

إذ إنهم وطوال الأربع سنوات الماضية وهم يتخذون سياسات جديدة مميزة عن السياسات الإصلاحية، ومن هنا بدأت تظهر الخلافات، وإلقاء بذور التفرقة بين كروبى ومختلف جبهة الإصلاحيين، بخاصة فى ظل المواقف المتشددة من قبل أنصار الفريقين، لكن يبدو أن وقائع المجلس فى دورته السادسة حينما راح نواب الإصلاحيين يعتصمون داخل المجلس، وكان لكروبى (رئيس المجلس آنذاك) رأى آخر، مازالت تؤثر على مواقف الإصلاحيين من ترشيح كروبى فى الانتخابات القادمة. وإزاء ذلك يصر كروبى وحزب الثقة الوطنية على المشاركة الجدية فى انتخابات الرئاسة القادمة ومحاولة اقناع الإصلاحيين بتأييده، ورغم الخلافات فى وجهات النظر السياسية والاقتصادية مع حزب كوادر البناء والتعمير إلا أنهم يحاولون تهيئة المجال أمام مجيئ كروبى على ساحة الانتخابات وذلك عبر توجيه بعض الأقلام والصحف التابعة للحزب لكتابة المقالات والتقارير المؤيدة لكروبى. فإذا ما نظرنا فى الوقت الراهن لصحيفة الحزب، سنجد أن هناك عموداً خاصاً بالانتخابات يعكس وجهة نظر كروبى، والأهم أن يبين كيف أن كروبى الإصلاحى هو الذى يستطيع احتواء كافة التيارات الموجودة عبر علاقاته بهم، ومدى قدرته كذلك على التصدى للحقوق الضائعة وعدم السكوت عليها، فى اشارة إلى مواقفه فى مواجهة جمعية المدرسين حينما راح ينادى بإصلاح قانون الانتخابات والاعتراض على رفض أهلية المرشحين، وكذا موقفه من أئمة الجمعة، وأوضاع المساجين، وإلى غير ذلك من مواقفه الجادة فى المجتمع.

أما فى المقابل، فهناك أنصار خاتمى الذين يرون أن الظروف التى تمر بها إيران اليوم تختلف كليا عما كانت عليه فى فترة التسعينيات (المقصود فترة تولى خاتمى للرئاسة عام ١٩٩٧م)، ولذلك بعودة خاتمى إلى الساحة الإيرانية، وسواء جبهة المشاركة أو رابطة علماء الدين المناضلين (روحانيون) يرون ضرورة مشاركة خاتمى فى انتخابات ٢٠٠٩، لأنه ورغم مرور أكثر من ثلاث سنوات من عمر الحكومة التاسعة (حكومة أحمدى نجاد)، إلا أنه لم يتحقق شيئا من الشعارات المرفوعة، بل وشاهدنا زيادة التعدى على الدين، وهتك حرمات المراجع (الفقهاء والعلماء)، وتراجع الأخلاق فى المجتمع، إضافة إلى تقدم الرياء والكذب وهروب العقول المفكرة من إيران. على أية حال، فمازالت الأحداث الكبرى عالقة فى أذهان أنصار الإصلاحيين لاسيما أحداث مؤتمر برلين، ومسلسل الاغتيالات الكبرى وأحداث المدينة الجامعية، إضافة إلى مسلسل وقف الصحف، ومحاولة اغتيال حجاريان، وإلى غير ذلك من الضغوط التى تمارس من قبل المنافسين لترك الساحة.

وبالنظر إلى تلك العوامل سالفة الذكر، يعتقد أنصار خاتمى أن ربيع عام ٢٠٠٩، سوف يشهد إجماعاً موسعاً من

قبل القوى الاجتماعية والنخب السياسية والثقافية الساخطة على الأوضاع القائمة، الأمر الذى قد يجعلهم يطالبون بعودة مرحلة الإصلاح، بمعنى الانتظار لمجيئ خاتمى.

إن انتخابات ربيع عام ٢٠٠٩، سوف تشهد انسجاماً بين جناح الإصلاحيين أكثر من أى منافس آخر، فإذا جاء خاتمى، يعنى أن هناك شبه اجماع عليه، الأمر الذى يتجاوز التأييد القهرى الموجود حالياً فى الجناح الحاكم على أحمدى نجاد. وهؤلاء يعتقدون بأن خاتمى يتمتع بتجربة سابقة فى إدارة شئون المجتمع، وأن برامجه تتوافق مع ما جاء فى الخطة العشرينية لإيران، والأهم أن بعض المؤسسات من قبيل مجمع تشخيص مصلحة النظام، وحتى بعض التوجهات المبدئية (الوسط) فى المجلس تؤيد منهجية خاتمى. وكذا يبنى أنصار هذا التوجه اعتقادهم على أن الفجوة الجارية فى المجتمع اليوم بين الحكومة والشعب لا يستطيع إزالتها إلا ترشيح خاتمى الذى يتمتع بثقة نسبية سواء من قبل الشعب أو الحكومة، بينما لم يستطع بقية المرشحين الراديكاليين – فى أحسن الأحوال – إلا على ثقة بعض القطاعات المحدودة فى المجتمع.

ومن الواضح أيضا، أن أوضاع المجتمع الإيرانى اليوم تختلف تمام الاختلاف عما كانت عليه إبان التسعينيات، وهذا يعنى بدوره أن مشاركة الإصلاحيين فى الانتخابات القادمة لن يكون من اليسر بمكان، ومن المتوقع ظهور بعض المعوقات أمامهم، وكذا ليس من المتوقع أن يجلب الإصلاحيون الجنة للشعب، وإنما على أقل تقدير تحسين الأوضاع الاقتصادية المضطربة فى المجتمع.

غاية الأمر مما سبق، أن مصير الإصلاحيين بات متعلقا بمشاركة شخص، سواء كان هذا الشخص هو خاتمى أو كروبى، وفى حال عدم تنحية أحدهما لصالح الآخر فمن المقرر أن يظل هذا الملف عالقاً أكبر فترة ممكنة وحتى اللحظات الأخيرة.

الهروب من أحمدى نجاد .. الخوف من خاتمى

■ محمد على خاني ■ نوانديشن (الفكر الجديد) ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٨

تحولت الانتخابات الرئاسية العاشرة فى إيران إلى واحدة من أكثر الانتخابات الرئاسية الايرانية حساسية وإثارة طوال عمر الجمهورية الإسلامية.

أهمية هذه الانتخابات ترجع إلى كونها الانتخابات الأولى التى تشهد ـ للمرة الأولى ـ طرحاً جدياً وحقيقياً من جانب كلا الجناحين الرئيسيين فى الدولة مفاده البحث عن مرشح جديد بخلاف الرئيس الذى يتولى شئون الدولة الآن، ما يمكن أن يصبح سبباً مباشراً لإنهاء النمط الذى كان سائداً حتى نهاية عصر خاتمى، والقاضى بتولى رئيس الجمهورية لدورتين رئاسيتين حتى وإن تم ذلك من خلال بوابة الانتخابات.

بعبارة أكثر وضوحا، يمكن القول بأنه فى الظروف الراهنة وعلى الرغم من وجود رئيس جمهورية محافظ وفعال إلا أن الأجنحة الرئيسية فى الدولة سواء من المحافظين أو من الإصلاحيين، ليس لديهم أية قناعات ايجابية تدعوهم للتمسك برئيس الجمهورية الحالى فى ظل الظروف الداخلية والدولية غير المناسبة، وكذلك نتيجة للتقلبات والاخفاقات الكثيرة المتزايدة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى إيران، بل ويتوافقون فيما بينهم ـ دون إرادة منهم ـ على ضرورة التغيير والاصلاح فى طريقة إدارة الدولة.

فعلى الرغم من أن معظم الأطروحات الانتخابية التى انتشرت مؤخراً فى وسائل الإعلام تنتمى إلى، وترتبط، بالمعسكر الاصلاحى وأن بعضها فقط هو الذى يطرح ـ عبر وسائل الاعلام ـ من داخل المعسكر المحافظ، إلا أننا نجد عملياً وعلى أرض الواقع صورة مغايرة تماماً ومتناقضة لما نراه عبر وسائل الإعلام. مفاد هذه الصورة أن ثمة اختلافات عدة صارت قائمة بين العناصر الرئيسية فى التيار المحافظ، وأن هذا الاختلاف مشهود وظاهر حيث يُعتقد أن المحافظين يعملون فعلياً على تقليص نفوذ الرئيس الحالى من جهة، وبينما يعتبرون أن خُطبَه مفيدة، أى أنهم يتحركون على أرض الواقع من أجل اختيار شخصية جديدة لتصبح مرشحاً جديداً عن المحافظين، الأمر الذى تؤكده طبيعة تحركاتهم السياسية من جهة أخرى.

إن السلوك والتحرك المتناقض للمحافظين، والمتمثل فى السعى الدؤوب نحو اختيار وترشيح شخص جديد من جانب، والتأييد العلنى للرئيس الحالى من جانب آخر، يكشف فى واقع الأمر عن وجود "تيارين" أو "توجهين" فى داخل الجناح المحافظ وهما:

١ .. تيار التغيير:

إن الوضع المتقلب الحالى فى إدارة الدولة من جهة، وعدم الرضا المتزايد، وكذا ازدياد الفجوة بين طبقات الشعب

المختلفة ـ خاصة على الصعيد الاقتصادى ـ من جهة أخرى، هو الذى خلق هذا القلق المتصاعد داخل الجناح المحافظ، وذلك لأن الناس يُحملون السبب فى هذا الإخفاق على عاتق المحافظين، ويعتبرون أنهم هم المسؤولون عن الوصول إلى هذا الوضع.

كذلك فإن التجربة المُرّة القائمة بشأن هذه الاخفاقات يجعل المحافظين على قناعة مفادها أن النجاح فى الانتخابات الرئاسية القادمة لن يكون ممكناً، ولهذا السبب يسعى المحافظون من أصحاب هذا التوجه إلى خلق المقدمات اللازمة لتغيير الرئيس الحالى لصالح مرشح آخر من نفس التيار المحافظ.

٢.. تيار التثبيت:

مفاد هذا التوجه أن المحافظين، ونتيجة للخوف والقلق من الهزيمة فى الانتخابات التى ربما ستكون المواجهة فيها مع زعيم إصلاحى مثل محمد خاتمى رئيس الجمهورية السابق، فإنه يجب حماية ودعم حكومة أحمدى نجاد وإعطاء هذا الخيار أولوية مطلقة. سوف يظل هذا التوجه قائماً بهذه الكيفية إلى ان يتم تحديد المرشح الإصلاحى بشكل نهائى.

على الجانب الآخر، فإن الصورة تبدو مغايرة تماماً فى داخل التيار الإصلاحى، فنتيجة لخروج الإصلاحيين من السلطة، فإنهم قد بدأوا "بشكل مبكر" فى التشاور من أجل اختيار المرشح المناسب للانتخابات القادمة.

لكن على الرغم من وجود ميل متزايد ومتصاعد نحو اختيار خاتمى باعتباره الاختيار الأقوى والأكثر جدية، وذلك من منطلق قناعة مفادها أنه فى ظل الظروف الدولية الراهنة فإن خاتمى هو المرشح الوحيد الذى يُمكن أن يصبح الاختيار المطلوب للتصدى لمنصب رئاسة الجمهورية، خاصة فى ظل الاعتماد على خبراته المضيئة على المستووين الداخلى والخارجى.

على الرغم من وجود هذا التوجه، وعلى الرغم من تمتع السيد خاتمى بشعبية واسعة إلا أن وجوده صار مشروطاً ومرهوناً بضرورة البحث فى عدد من المخاوف وهى:

١ ـ المخاوف الخاصة بسيطرة " تيار واحد " على العملية الانتخابية سواء من حيث تنفيذها أو الرقابة عليها، ومن ثم المخاوف الخاصة بكيفية إقامة الانتخابات، وهو ما جعل محمد خاتمى يطالب بضرورة تهيئة وخلق الاطمئنان اللازم لضمان منافسة عادلة.

٢ ـ المخاوف الخاصة بإعداد ووضع برنامج مدون ومكتوب يمكن تنفيذه ـ بعد الوصول للسلطة ـ من جانب الإصلاحيين، كما يمكن أن يؤثر بقوة ويصبح قابلاً للتنفيذ، وذلك فى حال عدم الوصول للسلطة.

٣ ـ مخاوف خاصة بوجود تمايز أساسى بين محمد خاتمى، وسائر المرشحين الآخرين المنتمين إلى المعسكر الإصلاحى. لقد ربط ـ بل رهن ـ رئيس جمهورية حكومة الإصلاحات مشاركته فى الانتخابات بضرورة تحقيق الضمان اللازم والكامل لتنفيذ برنامجه الذى سوف يضعه.

على الرغم من أنه يمكن اعتبار بعض من هذه المخاوف سبباً أو دليلاً على رغبته فى عدم المشاركة فى الانتخابات الرئاسية القادمة إلا أن الكثيرين يعتقدون فى أن الكشف عن هذه المخاوف إنما يكشف أكثر عن إصراره على المشاركة الفعالة فى الانتخابات القادمة.

بعبارة أخرى، يمكن القول بأن إعلان هذه الشروط هو دليل على عزم راسخ لدى الاصلاحيين مفاده أنه بالاعتماد على المكانة والشعبية الداخلية التى يتمتع بها خاتمى، وكذلك تمتعه بإجادة منهج فض النزاعات فى العلاقات الخارجية الإيرانية، يكون من الممكن جداً ـ بل من المهم ـ أن يصبح هو على رأس السلطة التنفيذية، وذلك من أجل إعادة توجيه المسيرة التنموية فى الدولة فى كافة المجالات، فضلاً عن إعادة الوجه والصورة المعتدلين للدولة الإيرانية على صعيد علاقاتها الخارجية فى كافة الدوائر، وعلى كافة المستويات.

حالة اصطفاف انتخابية فى جبهة الأصوليون

■ جواد دليرى ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٨

مع اقتراب موعد إجراء انتخابات رئاسة الجمهورية الإيرانية العاشرة والمقرر لها فى يونيو القادم تتزايد التساؤلات حول استراتيجية التيارات السياسية داخل إيران والتحالفات التى قد تنشأ فيما بينها خاصة بين التيار الاصولى المسيطر الآن على معظم أركان الحكم فى إيران.

ففى حين أن الخلافات داخل التيار الأصولى، قد ظهرت أكثر من ذى قبل بين ثلاثة أطياف متمثلة فى أنصار الحكومة، ومنتقدى الحكومة، والأصوليون المطالبون بالتغيير، إلا أن الإطاحة المتوالية بالشخصيات الأصولية المعروفة من ساحة الانتخابات الرئاسية (لاريجانى – ولايتى)، عكست سيطرة

الإستراتيجية القديمة لدى الأصوليين.

جدير بالذكر أن الأصوليون على مدى الانتخابات فى الأعوام الثمانى الماضية، ومنذ انتخابات المجالس المحلية الثانية وما بعدها، تبنوا استراتيجية الصمت، وهاهم حاليا يتبنون تلك الاستراتيجية القديمة، لكن بأسلوب ونهج مختلف، وفى ظل تلك الاستراتيجية يتبادر إلى الذهن سؤال غامض، مفاده هل سيتقدم الأصوليون بمرشح واحد فى الانتخابات الرئاسية، أم سيقدمون أكثر من مرشح؟

إن نهج الأصوليون فى الانتخابات الرئاسية العاشرة، سيختلف عن نهجهم فى الانتخابات السابقة، فخلال انتخابات عام ٢٠٠٥، وبالرغم من تعدد مرشحيهم فى الانتخابات، إلا أنهم كانوا متفقين بشأن ضرورة عدم تكرار حكومة الإصلاحات.

لكن بالرغم من أنهم سعوا حتى لا يصل الإصلاحيين إلى السلطة، إلا أن البعض منهم لا يعنيه تكرار حكومة أحمدى نجاد، حتى أن المناقشات الدائرة وسط التيار الأصولى تتمحور فى كيفية تحقيق هذا الهدف، بل وتنشأ أحيانا خلافات فى هذا الصدد.

يرى بعض الأصوليون فى ضرورة تقديم مرشح آخر غير احمدى نجاد، وجماعة المؤتلفة، وأتباع خط الإمام، والمرشد وجمعية المهندسين الإسلامية، تتبنى هذه الاستراتيجية، لكن فى المقابل يصر أنصار وداعمو الحكومة التاسعة على ترشيح احمدى نجاد فقط، ويعتقدون أن احمدى نجاد أكثر الشخصيات شهرة بين الأصوليين.

لكن على صعيد آخر توجد عدة مشكلات فيما بين الأصوليين: المشكلة الأولى، تتمثل فى عدم تحديد مرشح منافس من جانب الإصلاحيين، وفيما بين الأطياف الأصولية تم التأكيد صراحة أنه فى حالة قدوم السيد محمد خاتمى إلى ساحة الانتخابات الرئاسية العاشرة، سيجمع الأصوليون بالتأكيد على مرشح واحد، وهذا المرشح لن يكون سوى «احمدى نجاد»، فيما يطلق عليه البعض مصطلح الإجماع الاضطرارى.

ويعتقد الأصوليون أنه فى حالة قدوم خاتمي، فإن إجماعهم على ترشيح احمدى نجاد سيحول دون تكرار تجربة الحكومة الإصلاحية، لهذا فقد بدءوا مساعيهم للحيلولة دون ترشيح السيد محمد خاتمى، وعلى كل حال فإن عدم تحديد موقف السيد «محمد خاتمي»، يجعل الأصوليين يفكرون فى مرشح غير «احمدى نجاد».

بصفة عامة يعتقد الأصوليون أن وضع اللعبة من حيث (ترشيح شخص غير احمدى نجاد، والأصوليون الداعمون، وترشيح» احمدى نجاد» مرة أخرى)، مثل حالة الملك المحاصر فى لعبة الشطرنج، وهو الوضع الذى عرف فى قاموس الأصوليين بأن احمدى نجاد أفضل من أى مرشح إصلاحى.

المشكلة الثانية للأصوليين تتمثل فى وجود مرشح آخر للإصلاحيين غير خاتمى، وربما إن لم يتقدم خاتمى لخوض الانتخابات وهو احتمال كبير، فإن مهدى كروبى سيكون أقوى وأشهر شخصية إصلاحية ستنافس الأصوليين.

مشكلة الأصوليين خاصة التيار المؤيد لترشيح شخص آخر غير احمدى نجاد، أنه لا يجد من بين الشخصيات الأصولية مثل لاريجانى أو قاليباف، أو محسن رضائى وحداد عادل من هو يعادل شهرة «أحمدى نجاد»، وهو تيار يرى أن أى من المرشحين لن تفوق شهرته بين سكان القرى والمدن، شهرة احمدى نجاد، خاصة وأن شهرة لاريجانى فى وسائل الإعلام لم تتعدى الأربعة أعوام، حتى أن قاليباف أو «حداد عادل» أو الآخرون، لن تعادل شهرتهم مطلقا، شهرة شخص مثل مهدى كروبى، ومن ثم على الأصوليين تأييد موضوع ترشيح شخصية لديها القدرة على منافسة كروبى، أى احمدى نجاد، فى ظل تزايد احتمالات ترشيح كروبى من بين الشخصيات الإصلاحية الأخرى مثل النجفى وعارف.

على الساحة الأصولية توجد شخصيات أخرى مثل محمد جهرمى ومصطفى بور محمدى، ولكن من غير المتوقع أن يحظيا بدعم التيار الأصولى فى الترشيح، فالمرشح الأول سينسحب بالتأكيد فى حالة وجود احمدى نجاد داخل المنافسات الانتخابية، والمرشح الثانى أكثر شهرة من محمد جهرمي، وله رصيد حزبى قوي، وهو حاليا عضو مجلس الشورى المركزى لجمعية روحانيت مبارز ويتمتع بدعم حزب المؤتلفة، لكن مشكلته تكمن فى عدم إجماع كل الأطياف الأصولية على ترشيحه، ومن ثم فإن مشكلة الأصوليين الثالثة تتمثل فى رؤيتهم القاصرة على ترشيح احمدى نجاد، لأن ترشيح شخص آخر، لن يجنى الأصوات، إذا ما قورن بشهرة وكاريزما احمدى نجاد.

الأصوليون يلتفون حول أحمدى نجاد

■ فرهنك آشتى (ثقافة التصالح) ١٦/ ١١/ ٢٠٠٨

صرح حبيب الله عسكر أولادى سكرتير عام جبهة "أتباع خط الإمام والزعامة" ضمن التأكيد على أن الأخبار التى نشرت بشأن تكوين مجلس حكماء الأصوليين لا تخرج عن حيز التنبؤات والتخمينات، قائلا: "الأصوليون الآن بصدد البحث عن استراتيجيات لتحقيق الوحدة فيما بينهم، وخلق آلية لها تتناسب مع العقل الجمعى الإيرانى، وإلى الآن لم يؤسس شئ باسم مجلس حكماء الأصوليين، وما طرح ما هو إلا تنبؤات، لكن لا وجود لمثل هذا الشئ حتى الآن، ولم يتم إدراج موضوع الانتخابات بشكل جاد على قائمة جدول الأعمال حتى الآن أيضاً.

وضمن اعتقاده بأن أكبر منتقدى الحكومة الإيرانية هو أحمدى نجاد نفسه، صرح عسكر أولادى أن النقد يهدف إلى الإصلاح، ومسلك الأصوليين هو الإصلاح دائماً، أما الادعاء بأن الأهداف الاقتصادية لحكومة الرئيس أحمدى نجاد لم تتحقق هو ادعاء معارضى الحكومة وليس منتقدوها.

لقد نجحت حكومة أحمدى نجاد فى تحقيق نسبة مئوية جيدة من النجاحات فى أدائها، خاصة على الصعيد الاقتصادى، ومن الطبيعى أن يحظى أحمدى نجاد بتأييد الشعب الإيرانى فى حصوله على فترة رئاسية ثانية، والأصوات التى سيحصل عليها إذا لم تزد على الأصوات التى حصل عليها فى الانتخابات السابقة فهى حتماً لن تقل. ورداً على سؤال حول استئناف نشاطات مجلس تنسيق قوى الثورة وإعلان تأييده لترشيح أحمدى نجاد للرئاسة صرح عسكر أولادى أن اسم مجلس تنسيق قوى الثورة ليس حكراً على أحد، والرفاق الذين انضموا إليه هم أصدقاؤنا، ويشكلون ضلعاً من أضلاع الأصوليين، والتصور بأن تكوين جبهة موسعة من الأصوليين المنتقدين للحكومة يستلزم ترشيح شخص غير أحمدى نجاد هو تصور غير صحيح ولا يطابق الواقع، فما أكثر الأشخاص الذين ينتقدون أحمدى نجاد، لكنهم سيصوتون لصالحه فى الانتخابات الرئاسة القادمة.

كما أنه ليس هناك حاجة إلى التسرع فى اتخاذ قرارات بشأن الانتخابات القادمة، كما أن ساحة المنافسة على مقعد الرئاسة مفتوحة تماماً داخل دائرة الأصوليين وخارجها، وكل شخص يستطيع اختبار فرصته بترشيح نفسه، لكن حسابات القرار الجماعى للأصوليين تتم من خلال آلية خاصة بعيداً عن القرارات الفردية أو حتى الحزبية.

الأصوليون لم يطرحوا ولو مرة واحدة فكرة تجاوز مرحلة أحمدى نجاد:

صرح محمد نبى حبيب سكرتير عام حزب "المؤتلفة الإسلامى" قائلا: كفرد مسئول فى التيار الأصولى أعلن أنه حتى الآن لم يتم طرح موضوع تجاوز أحمدى نجاد ولو مرة واحدة داخل التيار الأصولى، ولا علاقة بين تأسيس مجلس التحكيم، وما يسمى بتجاوز مرحلة أحمدى نجاد، ولم نسمع بذلك الأمر فى أوساط الأصوليين، أما ما طرح فى المجلس هو تقييم أداء الحكومة، وقد أوضح محمد بنى حبيب العضو البارز فى جبهة أتباع خط الإمام والزعامة أن الجبهة وحزب المؤتلفة الإسلامى لم يحددا حتى الآن مرشحاً محدداً للانتخابات الرئاسية القادمة، وقال إن أحمدى نجاد سيدخل الانتخابات مثل بقية المرشحين، ونحن نعتقد فى حزب المؤتلفة الإسلامى أن مصلحة جميع الأصوليين هى فى دخول الانتخابات الرئاسية العاشرة بصفوف موحدة عبر توصل التنظيمات الحزبية الأصولية إلى ترشيح مرشح واحد، وبديهى من أجل الوصول إلى هذه الوحدة حدوث مشاورات موسعة بين مجموعات الأصوليين.

لا يمكن مقارنة حكومة الإصلاحات بالحكومة التاسعة

اعتماد (الثقة) ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٨

فى أواسط سبتمبر الماضى عقدت اللجنة الإسلامية بجامعة "شريف" الصناعية ندوة تحت عنوان "بحث أوضاع الجامعات"، وكان الدكتور محمد على نجفى واحداً من ضيوف هذه الندوة، وأجاب على أسئلة الطلاب فى الموضوعات المختلفة. انتقدت هذه الشخصية الإصلاحية البارزة الإحصاءات المعلنة من قبل الحكومة واعتبرتها غير واقعية.

وأشار نجفى الذى يعمل عضواً فى المجلس المركزى لحزب العمال إلى الإحصاءات المعلنة أيضاً من البنك المركزى، والتى يعتبرها وثيقة، : "أعلن البنك المركزى أن معدل التضخم فى شهر أغسطس عام ٢٠٠٨ مقارنة مع الشهر نفسه فى عام ٢٠٠٧، نحو ٢٧ فى المائة، ومع ذلك تدعى سلطات الحكومة أن معدل التضخم واحد خلال العامين، وعدم وجود مراكز مستقلة للإحصاء أكبر دليل على الوضع القائم". بالطبع إن مثل هذه المراكز المستقلة لم تكن موجودة فى فترة الحكومة الإصلاحية، لكن فى هذه الفترة كان للبنك المركزى ومركز الإحصاء استقلالية كبيرة، لكن الآن سوف يعزل رئيس البنك المركزى بسبب إعلانه للإحصاء الفعلى.

فما الذنب الذى ارتكبه؟ فى كل أنحاء العالم رئاسة البنك المركزى تحتاج إلى ضعف معدل إدارة أى جهة أخرى عادية، وعادة رئيس البنك المركزى قليلا ما يدلى بتصريحات إلى وسائل الإعلام، ذلك لأن السياسات المالية والنقدية حساسة جداً. لكن منذ ستة أشهر ماضية والحديث مستمر عن عزل "مظاهرى" - رئيس البنك المركزى - وحينما صرح أن اقتصاد الدولة فى انخفاض، تم عزله.

فقد جاء فى تقرير البنك المركزى العالمى أن إيران تحتل المرتبة ١٥١ من بين ١٥٨ دولة، من حيث العمل والكسب، ووفقاً لهذا الجزء من التقرير فإن الإحصاءات المعلنة قابلة للشبهة والشك طبقاً للدلائل العلمية.

الاعتراض على التنسيق الإقليمى:

شكل موضوع التنسيق الإقليمى للطلاب الناجحين فى الامتحانات المؤهلة للجامعة على مستوى إيران لهذا العام أيضاً جزءاً آخر من الأسئلة، كان تحليل دكتور نجفى فى هذا الشأن على هذا النحو، "يبدو أن الجزء الجدير بالاهتمام فى هذا القرار السياسى خاص بمنع انتقال الطلاب من محافظاتهم فى كل أرجاء الدولة، وقد جاءنى منذ بضعة أيام والدّى أحد الطلاب فى طلب المشورة، حيث إن ابنتهم لم تستطع الالتحاق بجامعة طهران بسبب التنسيق الإقليمى على الرغم من حصولها على معدل جيد جداً، ومع ذلك قبلت فى كلية الطب فى الجامعة الحرة (الخاصة)، فوالديها مستعدون أن يدفعوا نفقات الجامعة الخاصة كى تدرس ابنتهم فى طهران. فمن الذى أعطى الحكومة الحق أن تتخذ القرارات بدلاً من الشعب؟

السيد خاتمى كثيراً ما كان يذكر أنه "ليس للحكومة الحق أن تفكر بدلاً من الشعب".

حكومة الإصلاحات لا يمكن مقارنتها بالحكومة التاسعة:

اختصر آخر جزء من إجابات نجفى على الطلاب بعرض إحصاء مستند لهذا المدير الإصلاحى، والدفاع الشامل عن آراء الحكومة الإصلاحية. فقد تم سؤاله أيضاً عن أصل الإحصاءات المعروضة من قبل الحكومة، والمقارنة بين الحكومة التاسعة والحكومة الإصلاحية، قام نجفى بتفسير بعض مقومات حكومة خاتمى، "كنا نقوم بإنتاج نحو ٣٨ ألف ميجاوات من الكهرباء فى عام ٢٠٠٥، وكان الإنتاج متناسباً مع الاستهلاك. مع ذلك فى الثلاث سنوات الماضية زادت نسبة إنتاج الكهرباء ١٠ آلاف ميجاوات أخرى ليس لها علاقة بالحكومة التاسعة، حيث كانت محطاتها فى حال الإنشاء أثناء فترة حكومة السيد محمد خاتمى.

أعلنت وزارة الطاقة أنه خلال الثلاث سنوات الماضية، على الرغم من ارتفاع سعر النفط بمقدار ١٢٠ دولار للبرميل، إلا أنه لم يتم إنشاء أى محطة كهرباء. فقد كنا فى عامى ٢٠٠٤، ٢٠٠٥م فى قمة وأوج استهلاكنا للكهرباء ولم تكن تنقطع الكهرباء، والآن وبعد زيادة ١٠ آلاف ميجاوت إضافية لماذا تنقطع الكهرباء؟

ماذا فعلت الحكومة بمبلغ ٢٠٠ مليار دولار قيمة دخل النفط؟

إننا نواجه ضعف فى الإدارة، فما هى النتيجة المستنتجة من ذلك؟

إحصاء وزارة العلوم هو أيضاً بالوضع نفسه. فقد أعلنوا أنه يمكن توفير وتأمين ٦٥ فى المائة فقط من ميزانية العمران ونحو ٧٠٪ من الميزانية الحالية للجامعات، ولا يمكن إدارة

الجامعات بهذه الميزانية حتى نهاية العام الحالى.
تحدث نجفى هذه المرة عن أداء الحكومة الإصلاحية قائلاً: فى الفترة التى كنت فيها فى "مؤسسة التخطيط والميزانية" كان سعر النفط ١٠ أو ١١ دولاراً للبرميل، وكنا ندير الدولة بهذا العائد من النفط، واليوم لا تستطيع الحكومة أن تديرها وسعر برميل النفط ١١٠ دولارات. فإذا هبط سعر النفط إلى أقل من ١٠٠ دولار، فكيف يمكن أن يديروا الدولة بهذه الإدارة.
أعتقد أنه خلال فترة الحكومة الإصلاحية كان الوضع أفضل من اليوم فى كافة المسائل، وإن قد كانت لدىَّ أيضاً انتقادات على أداء الحكومة الإصلاحية حينئذ، إلا أن الظروف كانت تختلف كلياً عن اليوم: فى الوقت نفسه لا ينبغى بالمجيئ مرة ثانية بالسيد محمد خاتمى للرئاسة، سوف تحل كل هذه المشكلات بسرعة.
فى أحد العصور كان يأمل أمراء دبى أو مسئولى الكوريتين وماليزيا أن يصبحوا مثل إيران، لكن ماذا حدث الآن؟
يرى بعض الإصلاحيين لهذه الأسباب ألا يقدموا مرشحاً لهم، لأن الدولة قد أصابها الوهن فى كافة جوانبها خلال الثلاث سنوات الماضية. وصرح نجفى فى النهاية قائلاً: "إننى مخالف هذه النظرية، فليس النظام متعلق بأحمدى نجاد.

مؤتمر حزب الثقة الوطنية: حدث سياسى وتنظيمى

■ محمد جواد حق شناس ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٨

يعد عقد أول مؤتمر شامل لحزب الثقة الوطنية، من الناحية التنظيمية، بمثابة تنفيذ آخر مهمة للهيئة المؤسسة للحزب، وبداية مرحلة جديدة يتولى خلالها مجلس الشورى المركزى شئون الحزب، أما من الناحية السياسية، فهو حدث هام نظرا للظروف الراهنة.
ورسالة هذا المؤتمر الأساسية، يمكن استنباطها من حديث مهدى كروبي، الأمين العام لحزب الثقة الوطنية، وآية الله موسوى بجنوردي، أستاذ الحوزة والجامعة والعضو البارز فى مجمع روحانيون مبارز (مجمع رجال الدين المناضلين)، وهى أحاديث كست فى مجملها، أهمية التحزب وتأسيس الأحزاب، بالرغم من أن السنوات الثلاث الماضية شهدت استياء من جانب المسئولين تجاه الأحزاب والنشاطات الحزبية، حتى أنهم تباهوا وتفاخروا، بعدم انتمائهم لأحزاب أو تكتلات سياسية.
وقد اعتبرت الانتماءات الحزبية بالنسبة لأصحاب السلطة، ذريعة لاستغلال السلطة، وإهمال المصالح القومية، بدلا من أن تكون مدعاة للوحدة وتحقيق المصالح الوطنية، وكما أشار الأمين العام لحزب الثقة الوطنية، إلى مقولة الإمام الخميني، التى أكدت على أن التحزب هو أساس الحفاظ على إنجازات الثورة ومبادئها، فإننا الآن فى أمس الحاجة للشعور بوجود أحزاب عديدة بالدولة، لأن التحزب يتيح لنا إمكانية تداول السلطة فى ظل محاولات الإصلاح التى دائما ما تنتهى بالفشل نتيجة عدم فاعلية الأحزاب.
من ناحية أخرى أثنى آية الله بجنوردى على حزب الثقة الوطنية، بوصفه أحد مظاهر حزب الله، معتبرا أن الحزب والتحزب أحد الضروريات اللازمة داخل النظام الأيديولوجي، ومؤكدا أن الحزب ضرورة إلى جانب النظام الإسلامى، لا ينافسه وإنما يكون بمثابة الآمر بالمعروف والناهى عن المنكر.
جدير بالذكر أن حزب الثقة الوطنية تمكن على مدى السنوات الثلاثة الماضية من تطوير جناحه التنظيمى ومن ممارسة نشاطات انتخابية، جعلت له نفوذ داخل مجلس خبراء الزعامة، والمجالس المحلية، وجلس الشورى الإسلامى الثامن، وما يشهده المؤتمر الحزبى الراهن من تواجد شخصيات أصولية وإصلاحية من مختلف الأطياف والتوجهات، يعكس المكانة المرموقة التى حققها الحزب داخليا وخارجيا أيضا، خاصة وأن الحزب تلقى عشرة دعوات من أحزاب أجنبية تطلب مقابلة الأمين العام للحزب السيد كروبي، الذى أجرى مؤخرا زيارة للمملكة العربية السعودية والصين لتلبية هذه الدعوات، كما تلقى المؤتمر رسائل خاصة من الرئيس السورى بشار الأسد، والرئيس العراقى جلال طالبانى ضمن حزب البعث العربى الاشتراكى السورى، والاتحاد الوطنى الكردستانى العراقى).

لعبة الانتخابات المبكرة

■ صالح اسكندرى ■ رسالت (الرسالة) ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٨

لا يمكن تأمين المصالح الوطنية، ومصالح الدولة، إلا من خلال التحديد السليم للأولويات من جانب النخب السياسية، ومن ثم انتقال هذا التحديد إلى جماهير الشعب.

ويبدو أنه لا يمكن تعريف استراتيجيات مصالح الأحزاب والتيارات السياسية، فى ظل اختلافاتها الجذرية بشأن مصالح الدولة الرئيسية. اليوم بات السؤال الأهم أمام النخب السياسية يتلخص فى أهم أهداف الدولة، وكيفية تلبية وتحقيق هذه الأهداف.

فى الوقت الراهن أصبح التحدى الأهم بالنسبة للجماعة الثورية، هو إثبات كفاءة النظام الإسلامى فى إدارة الدولة وقدرته على تلبية مطالب الشعب الأساسية على الصعيد الاقتصادي، والأصوليون عند محاجتهم التيارات المنافسة يعلنون مرارا أن الانخراط فى الحراك الانتخابى فى حين لازال يتبقى من الوقت ثمانية أشهر على إجراء الانتخابات الرئاسية، يتعارض مع مصالح الدولة ويفسح المجال أمام ألاعيب الأعداء ممن يريدون إيجاد خلاف وفرقة بين الجماعات المؤمنة بالثورة الإسلامية.

منذ أيام ألقى المرشد تصريحات دعا من خلالها طوائف الشعب، خاصة الشباب والسياسيين والمسئولين وكذلك الصحف للحيطة والحذر فى مواجهة مؤامرات العدو مؤكدا: «القضايا المتعلقة بالانتخابات، والحراك الشعبى قبيل إجرائها أمر ضرورى فى تلك الفترة، حيث اقترب موعد إجراء الانتخابات، لكن البعض يستعجل الخوض فى الخطط الانتخابية مما يصرف الأنظار عن قضايا رئيسية، فى إطار اهتمامات واهية بأكاذيب باطلة تضر بمصالح الدولة.»

السيادة الموحدة وإقبال جماهير الشعب على الأصوليين يتيح فرصة يمكن من خلالها تحقيق خدمة أفضل للشعب فى إطار دولة متقدمة. ورسالة النخب يجب أن تتفاعل مع كفاءات النظام السياسي، فى إطار فكرى يقدم حل لمشكلات المجتمع، أما الدعاوى الانتخابية المتسرعة فلا يمكن أن تمثل قناعات بالنسبة لشعب صوت لصالح برامج الأصوليين من أجل إدارة دولتهم.

لقد كانت الحكومة التاسعة ومجلس الشورى الإسلامى الثامن فرصة تاريخية من أجل إثبات كفاءة الأصوليين، ولازالت حكومة احمدى نجاد تهتم باستراتيجية العدالة الاجتماعية، فى ظل تحركات نشطة على مدى السنوات الثلاث الماضية، وهى تحركات شجاعة ومقدامة فى مواجهتها للمشكلات، ولم تعير اهتمام لأقوال المغرضين ممن اعتادوا التسفيه من حقائق الأشياء.

وفى تلك الأثناء ينبغى علينا الإشارة إلى، نهج الأعداء الرامى إلى إيجاد فرقة وانشقاق بين النخب السياسية، وإلى عزل التيار الأصيل والابتعاد عن القيم الإسلامية، وصرف الشباب إلى اللهو والهوس، وإيجاد أجواء مضطربة ومختلة داخل الساحة التعليمية وإحباط الشعب بصفة عامة. سيسعى العدو على مدى الشهور القادمة، من أجل تدمير الأمن السياسى والنفسى للشعب الإيراني، تلك المؤامرة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تشويه الحكومة وإنجازاتها على يد جزء يسير من قطاع النخبة، ويبدو أن بعض التيارات السياسية تمضى وللأسف فى هذا المسلك المشوه لصورة الحكومة فى إطار برامجها الانتخابية والمتماشية إلى حد كبير مع رغبات الأعداء.

ضياع ثقة الشعب المترتبة عن صراعات وخلافات جذرية بين التيارات السياسية فى الدولة، يعرض الأمن السياسى والنفسى المجتمعى للخطر، ويرى معظم المحللين السياسيين أن لعبة الانتخابات الرئاسية المتسرعة والتى بدأت من جانب تيار الثانى من خرداد، غير واقعية وبدلا من أن تعكس المنافسات الانتخابية، أظهرت اهتمام مبالغ فيه بشأن المشكلات الداخلية، وأشاعت جو باعث على الفرقة بين أطياف الأصولية.

حسرة الفرص الذهبية

■ محمد رضا خباز ■ اعتماد ملی (الثقة الوطنية) ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٨

في الأعوام الأخيرة من عمر مجلس الشورى الخامس وخلال الأعوام الأولى من عمر الحكومة السابعة، كلفت الحكومة طبقاً للمادة ٦٠ من الخطة الخمسية الثالثة، بإحداث استقرار في ميزان الدخول النقدية الناتجة عن تصدير النفط الخام، خلال الخطة الخمسية الثالثة وتحويل أموال بيع النفط إلى احتياطات واستثمارات للمساهمة في استكمال مشروعات الخطة الخمسية.

هذه الاحتياطيات المحفوظة في البنك المركزي بالجمهورية الإسلامية، والناتجة عن فائض أموال بيع النفط الخام، تساهم في الحفاظ على الاقتصاد الإيراني من تبعات انخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية.

الهدف الآخر متمثل في توفير قيمة نقدية لمساعدة القطاع الخاص. وعلي مدى الخطة الخمسية الثالثة كان لهذا الحساب مكانة خاصة. لأن المادة ٢٣٣ من اللائحة الداخلية بالمجلس، لم تجيز أيضا التعرض لقانون الخطة الخمسية عند مناقشة القوانين العادية.

كما احترمت حكومة السيد خاتمي حساب احتياطي العملة. هذا الحساب الذي شهد تحويل مبلغا لا يقل عن ١٦ مليار دولار، علي الأقل بعد أن تولت الحكومة التاسعة زمام الأمور.

وبعد فترة قصيرة من تشكيل الحكومة التاسعة، طلبت الحكومة من خلال عرض مشروع علي مجلس الشورى، السماح بأخذ جزء من حساب احتياطي العملة مما أدي إلي ظهور تحذيرات من جانب الخبراء لم تكن هناك أذانا مصغية. وبعد فترة قدمت الحكومة للمجلس أربعة مشروعات متعاقبة، حيث وافق علي ثلاثة منها ورفض واحدا فقط. وعلي هذا النحو تم سحب قدر كبير من احتياطي العملة.

وحاليا حيث وصل كم احتياطي العملة إلي القدر غير المتوقع في ظل انخفاض الدخل النفطي بشكل يومى، فقد ارتبك أداء الجميع وربما إذا كانت الحكومة التاسعة قد احترمت حساب احتياطي العملة كنظيرتها الثامنة، اذ أن المجلس الموقر لم يسمح للحكومة، بأخذ هذه المبالغ، لكان الوضع حاليا أفضل بكثير، وقد تلاشت المخاوف والضغوط.

ومن الطبيعي أن نتساءل، عن كيفية الخوض ومناقشة ميزانية العام الحالي، وقد تدنت أسعار النفط إلي هذا الحد. وفي حين يعتقد البعض أن ميزانية هذا العام ستشهد توترا لأن سعر برميل النفط في الميزانية سيصل لمبلغ قدرة ٥٠ دولار، يرى آخرون أن هذا الرقم باعث علي التفاؤل حتى وإن وصل سعر البرميل إلي ٤٠ دولار في ميزانية هذا العام.

لقد أعلنت الحكومة التاسعة أن حساب الاحتياطي النقدي غير علمي وغير قانوني، كما أعلن المسئولون أن الاحتياطي النقدي سيصل إلي ٢٥ مليار دولار، منتصف العام القادم وهو تصور مفرط في تقديراته لأن انخفاض أسعار النفط، أضر كثيرا باقتصاديات الدولة. ويبدو أن الحكومة لا تعمل وفقا لقانون الخطة الخمسية وتزيد من ارتباط الميزانية بالنفط.

ربما إذا لم ينخفض سعر النفط على هذا النحو، لم تكن هناك مشكلة، لكن على الرغم من نصائح الوطنيين، فقد أطيح بفرص ذهبية كان من الممكن أن تساهم في تقدم الدولة وفي ازدهار القطاع الخاص بالدولة، وكان من الأفضل أن يتحرى المجلس الدقة في قراراته، آخذا بالتوجيهات العلمية المدروسة، بدلا من الموافقة على كل ما تتقدم به الحكومة من مشروعات غير مدروسة.

بور محمد ينتقد مرة ثانية الأداء الاقتصادى للحكومة التاسعة

اعتماد (الثقة) ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٨

لا تنتهى انتقادات مصطفى بور محمدى الذى يشغل رئيس لجنة التفتيش على مستوى الدولة (الجهاز المركزى للمحاسبات)، لأداء الحكومة التاسعة. هذا المدير الأصولى انتقد بالأمس فى ندوة لمديرى لجنة التفتيش معدل السحب من حساب احتياطى العملة نسبة إلى إحصاءات جهاز الإحصاء. لكن الموضوع لم ينته عند ذلك الحد، وأشار بور محمدى هذه المرة إلى أحد مديرى أحمدى نجاد، معلناً أن انتخابات اللجنة الأولمبية الوطنية الإيرانية مخالفة للقانون، وأنه يجب على هذا المدير الذى يقوم بالجمع بين وظائف عدة أن يستقيل. وصرح أن سبب إدعائه هذا هو شخص محمد على آبادى رئيس لجنة الإشراف على مؤسسة التربية البدنية. وأكد بور محمدى عدم قانونية قيامه بالجمع بين وظائف عدة، مثل اللجنة الأولمبية الوطنية، واللجنة الرياضية، والمؤسسات الرياضية والأندية، والتى أغلب أسهمها مملوكة للدولة. كذلك صرح أن كثيراً من مسئولى الحكومة ونواب المجلس والشخصيات البارزة فى مراكز القوى المختلفة فى الدولة (التنفيذية، والتشريعية، والجيش والداخلية) لهم وجود كبير فى مختلف المناصب الرياضية، وهذا أيضا يعد مخالفة صريحة للقانون.

كما تحدث عن موضوع الجمع بين الوظائف خاصة من قبل مسئولى الحكومة وما له من أمثلة عديدة منها غلام حسين الهام، والذى بخلاف عمله كمتحدث رسمى باسم الحكومة، فهو وزير القضاء، وعضو فى مجلس الأمناء، ورئيس مركز محاربة تهريب البضائع والعملة، وأستاذ فى جامعة طهران، ورئيس مكتب رئيس الجمهورية.

لم يكن الاعتراض على هذا الأمر بالشئ الجديد، فقد عرض المجلس خطة طالب فيها بمنع المسئولين من الجمع بين وظائف عدة، لكن هذه الخطة لم تصل إلى نتيجة، والآن ماذا سوف يحدث فى هذا الموضوع، خاصة بعد تدخل لجنة التفتيش فى مؤسسات الدولة، والتى يرأسها بور محمدى؟

لم تكن تصريحات بور محمدى قاصرة على بحث الجمع بين الوظائف، لكنه تحدث أيضا عن حساب احتياطى العملة. ولم يذكر بالطبع مقدار هذا الحساب، لكنه صرح قائلاً: "المشكلة التى لدينا كامنة فى نظام الإحصاء، ومع المراجعين المسئولين عن الإحصاء، وهى للأسف ازدياد اختلاف الإحصاء، وأن بعض الإحصاءات متباينة.

ووفقاً لتقرير إيسنا، فقد صرح أنه تم إعداد تقرير شامل بشأن سحب الحكومة من حساب احتياطى العملة، وتم إرسال قائمة بالمشكلات الخاصة بالتنفيذ والإشراف للمسئولين. كما ذكر بور محمدى أنه قد انتقد أداء المجلس أيضاً.

وفى خبر تحت عنوان "شكوى الحكومة منى زائفة" تحدث مصطفى بور محمدى وزير الداخلية السابق أيضاً على هامش هذه الندوة مع جمع من الصحفيين، حيث سأل أحد الصحفيين قائلاً: يقال أنك عرضت تقريراً عن مخالفات الحكومة حينما قامت بشكواك فإلى أين وصل هذا التقرير وهذه الشكوى. فأجاب بور محمدى: فى الحقيقة كلاهما خلاف الواقع، وأن هذا الخبر الزائف ليس له أى أساس من الصحة، ومن المستبعد أن يحدث مثل هذا الأمر المخالف للعرف والتقاليد مؤكداً أن النقد أمر وارد، لكن المدهش أن تنشر وكالة أنباء رسمية أخباراً غير صحيحة وزائفة، كذلك ما ذكر بشأن إعدادنا لتقرير فهو أيضا غير صحيح.

رسالة بور محمدى إلى أحمد نجاد:

صرح بور محمدى فى رده على سؤال آخر مفاده أن العام الماضى واجهت بعض المحافظات مشكلات فى الغاز فى فصل الشتاء، فما هو الإجراء الذى اتخذته مؤسسته فى هذا الشأن؟

رد بور قائلاً: تتخذ التدابير اللازمة، ويتم متابعتها حتى يتم تنفيذها بصورة جيدة. وفيما يتعلق بهذا، فقد كتبنا خطاباً إلى رئيس الجمهورية، وقد أمر أن تتخذ مساع جدية فى هذا الشأن. بالطبع توجد قضية أخرى وهى أن معدلات استهلاكنا للغاز زائدة عن الحد، لذا يجب أن نطالب أنفسنا ومواطنينا بترشيد الاستهلاك.

محاولة الحكومة لتجميد تقرير بور محمدى

اعتماد(الثقة) ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٨

أعلن بعض نواب المجلس عن ضغط الحكومة خاصة وزارة الاقتصاد والمالية لحفظ التحقيق فى تقرير لجنة التفتيش بشأن المخالفات المالية للحكومة، حيث عرض مصطفى بور محمدى رئيس اللجنة تقريراً يوم الأحد من هذا الأسبوع، بهذا العنوان وقدمه إلى لجنة التخطيط والميزانية واللجنة الاقتصادية بالمجلس، هذا التقرير وفقاً لما ذكره النواب قد جاء فى جزئين من خمس عشرة صفحة وورقتين لعرض الإحصاءات والأرقام المتعلقة بالمخالفات المالية للحكومة، وكذلك نقص حساب احتياطى العملة. ووفقاً لقول النواب فإن هذا التقرير يشتمل على إحصاءات وأرقام فى حاجة ماسة إلى تأمل ومتابعة لأداء الحكومة الاقتصادى خلال الثلاث سنوات لكن فى الوقت نفسه بـدأت تكتلات نـواب الحكومة فى المجلس محاولات لتجميد وحفظ التحقيق فى هذا التقرير على الرغم من أن بعض الشخصيات الاقتصادية بالمجلس مثل الياس نادران، وأحمد توكلى، وغلامرضا مصباحى، وخباز عبد اللهى قد صرحوا بأنهم يقومون بدراسة ومناقشة هذا الإحصاء، وبعد مناقشته سيرون ما يجدونه مناسباً من إجراء نحو هذه المخالفات. لكن فى الوقت نفسه، صرح بعض أعضاء لجنة التخطيط والميزانية أن هذا التقرير قد تم جمعه من هذه اللجنة يوم الثلاثاء. كما أعرب بعض النواب فى أروقة المجلس عن أسفهم لما أعلنه وزير الاقتصاد والمالية على المجالس مدعياً أن تقرير بور محمدى مخالفاً للواقع. بالطبع اتهمت بعض أجهزة الإعلام المقربة من الحكومة بور محمدى بعرض إحصاءات غير صحيحة ومنافية للواقع، وكشفت عن احتمال أن تشتكى الحكومة الوزير المقال. وبالطبع فإن النواب مندهشون من إصرار الحكومة على تجميد تقرير بور محمدى، ويذكرون أنه طبقا لما تشير إليه الدراسات فإن تقرير بور محمدى لم يشتمل على إحصاءات كاذبة، وأن الإحصاء الحالى يشير إلى تطابقه الشديد مع الشواهد الاقتصادية فى الدولة. وكون هذا التقرير له سرية خاصة، فإن النواب يمتنعون حتى الآن عن توضيح جزئياته. وفقط بسبب إعلان البنك المركزى عن الرصيد الحالى- ٢٥ مليار دولار - يذكر بعض النواب أن هذا الرصيد وفقا للتقارير التى بين أيديهم، ووفقاً لما ذكروه سلبياً، فالحكومة لديها تعهد مالى بمقدار ٤١ مليار دولار، ومع خصم الأرقام السابقة فإن رصيد احتياطيالعملة هو ما بين ١٦ - ١٨ مليار تومان (دولار = ٩٤٠ تومان).

بالطبع صرح كثير من أعضاء هذه اللجنة بالأمس بأحاديث خاصة لوسائل الإعلام، وتم تكرار الاتصال بهم من قبل الفريق الاقتصادى للحكومة، وذلك ليمتنعوا عن عرض الإحصاءات والأرقام الموجودة فى هذا التقرير، لدرجة أن أحد أعضاء لجنة الطاقة بالمجلس، صرح بأنه واجه نقداً شديداً من وزارة الاقتصاد بسبب حديث له مع وسائل الإعلام حول محاور تقرير بور محمدى.

وطالب أحمد توكلى نائب طهران وسائل الإعلام بأن يكفوا عن نشر الأخبار التى تثير اضطراب السوق، خاصة فى هذه الظروف الاقتصادية الحالية الحساسة.

على أية حال، يبدو أن الحكومة ليس لديها رغبة فى عرض ما ذكرته مؤسسة التحقيقات (الجهاز المركزى للمحاسبات) وعلى رأسها وزير الداخلية المقال بور محمدى، أو أن تضع قواعد العمل لنواب الاقتصاد.

فلو تم الإشراف والمتابعة من قبل المجلس بقوته التشريعية، لماة يطلق عليه بور محمدى، مخالفات مالية واقتصادية فى أداء الحكومة التاسعة نحو تنفيذ قوانين المجلس، فإن ذلك سيكون مصدر إزعاج جديداً للحكومة.

من عبد الله نورى حتى على كردان

آفتاب يزد (شمس يزد) ١٥/ ١١/ ٢٠٠٨

بالأمس حدث ثانى حالة إقالة لوزير داخلية فى تاريخ الجمهورية الإسلامية، وقد كان على كردان ثالث وزير داخلية تقوم السلطة التشريعية باستجوابه. انتهى الاستجواب الأول لصالح الوزير، واستطاع على أكبر ناطق نورى أن يحصل على تجديد الثقة فيه من المجلس الذى كان على رأسه هاشمى رفسنجانى، وتبدلت الأيام وتولى ناطق نورى رئاسة المجلس بعد ١٥ عاماً من استجوابه كوزير للداخلية، وأدار الجلسة التى صدر فى ختامها قرار عزل عبد الله نورى وزير الداخلية فى حكومة الإصلاحيين، والرفيق المقرب من الرئيس محمد خاتمى، وما من شك فى أنه فى تلك الأيام لم يكن يدور بخلد على أكبر ناطق نورى وكثير من رفاقه السابقين أو اللاحقين، ومن بينهم على كردان أنه بعد ١٠ سنوات من عزل عبد الله نورى سيقوم مجلس آخر تسيطر عليه أغلبية من الأصوليين بالوقوف فى مواجهة وزير داخلية أصولى.

تم عزل على كردان من منصبه بعد التصويت على قرار حجب الثقة عنه فى مجلس الشورى الإسلامى، وكان على كردان من رفاق على أكبر ناطق نورى فى وزارة الداخلية، وكان يعمل مع على لاريجانى كواحد من أهم مساعدى رئيس هيئة الإذاعـة والتليفزيون. تم استجواب وزير الداخلية بالأمس فى الوقت الذى تناثرت فيه شائعات عن تمتع كردان بدعم ناطق نورى ولاريجانى، ولم يصرح ناطق نورى بأى شئ حول هذه الشائعات، لكن لاريجانى صرح بالأمس بعد إعلان قرار إقالة على كردان أنه كان قد أبلغ أحمدى نجاد اعتراضه على تعيين على كردان وزيراً للداخلية، لكن اعتراضه لم يثن رئيس الجمهورية عن قراره.

يتشابه عزل على كردان مع عزل عبد الله نورى فى أمر واحد فقط، هو أن كلاهما عزل بقرار من مجلس يسيطر عليه المحافظون، فى حين يختلف الاستجوابان اللذان أديا إلى العزل عن بعضهما اختلافات عميقة. فى حالة على كردان، ربطت علاقات شخصية قوية بين رئيس المجلس والوزير المستجوب، لكن عبد الله نورى كان على خلاف أيديولوجى وسياسى مع رئيس المجلس الذى استجوبه، وفى استجواب عبد الله نورى كان لأشخاص مقربين من شخص رئيس المجلس- وعلى رأسهم محمد رضا باهنر- دور كبير فى المطالبة بعزل عبد الله نورى، ولكونه أول من طلب استجواب نورى، قدم عريضة استجواب مطولة جداً، وأتيحت له فرصة كبيرة لقراءتها فى المجلس، وفى نهاية المداولات قدم الموافقون والمعارضون بياناً مفصلاً لتحديد الاتهامات التى أطلقها معارضو نورى، وفى نهاية الأمر قامت بعض وسائل الإعلام التى كانت قد وجهت إهانات لرئاسة المجلس كتأييد لنورى، بالاعتذار عما بدر منها.

لكن فى جلسة استجواب على كردان، فضلت شخصيات شهيرة من التيار الأصولى، من بينهم باهنر، ألا تتدخل بشكل مباشر فى استجواب كردان، ولا تدلى بأى تصريح حول ذلك الشأن، والتزمت هذه المجموعة من المحافظين بالصمت التام حتى أمام السباب والشتائم والهجمات التى لم يسبق لها مثيل من قبل بعض مؤيدى حكومة أحمدى نجاد، وكذا تصريحات مستشار الرئيس الإيرانى وإدعائه باحتمالية وجود دور لأعداء إيران بالخارج فى موضوع كردان، ولعل ما حدث كان مفاده أن يعلم كل إيرانى بأن الفرق بين استجواب نورى واستجواب كردان كالفرق بين السماء والأرض.

الأمور المثيرة فى كلا الاستجوابين أيضاً، هى التوقعات التى سادت حول نتيجة الاستجوابين قبل القيام بهما. فى استجواب نورى كان الجميع متأكداً تماماً بأن يوم الاستجواب هو آخر أيام نورى فى الـوزارة، ولكن هذا التوقع بدأ يقل شيئاً ما بعد دفاع عبد الله نورى عن نفسه. وقبل عملية الاقتراع على الثقة فى نورى، طلب الأخير من رئيس المجلس الإذن له بالانصراف، وكتلميح من رئيس المجلس بنتيجة الاستجواب قال له فلتذهب ولكن ذهابك هذه المرة يختلف عن سابقاتها، لكن فى استجواب كردان سادت أجواء استجوابه ظروف أخرى، لدرجة أنه قبل يوم واحد من إجراء الاستجواب كان بعض نواب المجلس يشككون فى نتيجة الاستجواب كمحاولة للإبقاء على الوزير، وانضم إليهم عدد من المديرين التنفيذيين فى أجهزة الدولة، وأعربوا صراحة عن ثقتهم فى فشل الاستجواب وعدم جدواه. ومن نقاط الاختلاف الأخرى بين الاستجوابين: رد الفعل الجماهيرى على نتائج الاستجوابين، فبعد تسعة أيام من عزل عبد الله نورى، قامت مجموعات من طلبة جامعة طهران بترديد شعارات ضد المجلس الخامس، وأدت هذه التظاهرات إلى رد فعل عنيف من ناطق نورى رئيس

المجلس آنذاك، وصرح فى جلسة علنية للمجلس أنه لأول مرة تتجرأ جامعة طهران على بيت الأمة. وقد أشار ناطق نورى إلى وجود بعض مسئولى الحكومة فى هذه التظاهرات الطلابية، وانتقد ذلك الفعل من قبلهم وكونهم لم يردوا على الإهانات الموجهة للمجلس، ولم يغادروا ذلك التجمع على أقل تقدير.

لكن بعد عشر سنوات، لم يقم أى من قادة جبهة الأصوليين بالرد على السباب والإهانات التى وجهها مسئولى للحكومة للمجلس، وهو يتحدث عن استجواب على كردان، وبالطبع يمكن استعراض هذه الاختلافات من خلال الاختلافات القائمة بين السيد كردان وعبد الله نورى والاختلاف بين دوافع كلا الاستجوابين.

فى هذا الصدد يبدو أن السيد ناطق نورى كان قد اضطلع بمهمة كبيرة، وقد عرف فى كثير من المحافل السياسية الإيرانية بأنه الداعم لعلى كردان، ولابد أنه يتذكر كيف أثارت حفيظته الشعارات الجوفاء التى أطلقها عدد من طلبة جامعة طهران ضد المجلس أثناء رئاسته له بسبب استجواب نورى الصديق المقرب لمحمد خاتمى، وإلى أى مدى غضب وأطلق تهديدات مستخدما إسقاطات تاريخية فى غير محلها عندما قال: إن العهود الديكتاتورية فى التاريخ الإيرانى كانت دائماً تبدأ بإلغاء البرلمان.

كان ناطق نورى دائماً يؤكد على أن مشروعية الدولة مستمدة من المجلس، والأيام القادمة ستبين إن كان لدى الأصوليين نفس الاهتمام بالحفاظ على مكانة المجلس أم لا، وربما تتضح نقاط اختلاف أخرى بين استجواب كل من عبد الله نورى وعلى كردان.

أزمة الاقتصاد العالمى وتأثيرها على الاقتصادى الإيرانى

■ إيران ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٨

يبدو أن الأزمة الحالية التى طفت على ساحة الاقتصاد العالمى، والتى حدثت بعد ظهور أزمة فى الأسواق المالية والنقدية الأمريكية، وامتد أثرها أيضاً إلى الأسواق الأوروبية، ثم الآسيوية لن يكون لها تأثير بشكل كبير على السوق النقدى والمالى الإيرانى، فنظراً للعقوبات الاقتصادية المتلاحقة، لم يعد للسوق النقدى الإيرانى إلا علاقة محدودة مع الأسواق العالمية، خاصة مع الغرب وأوروبا.

وبالطبع فإن كان ذلك له تأثير على اقتصاد دولتنا، فإن تقييم حدود تلك الأزمة يشير إلى أن العبور من هذه المرحلة لن يكون أمراً صعباً.

فقد أدى الركود فى اقتصاد العالم، وانخفاض الطلب على الطاقة والنفط إلى هبوط سعر برميل النفط من حد ١٤٧ دولاراً إلى ٦٠ دولاراً، وتبعه انخفاض الدخول النقدية الناتجة عن بيع النفط.

كما توقع رئيس البنك المركزى منذ فترة وجيزة فى إشارة إلى استمرار مسيرة انخفاض سعر النفط فى الأسواق العالمية، انخفاض ٥٤ مليار دولار من الدخول البترولية للدولة حتى نهاية العام.

وبهذا المعدل للانخفاض يجدر السؤال، هل ستواجه الحكومة بنقص فى الميزانية خلال العام الحالى؟ هل ستوجد مشكلة فى وضع ميزانية الدولة العام المقبل؟ وما الآثار الناتجة عن عدم ثبات سعر النفط؟ وما هى الرسالة التى يوجهها إلى الاقتصاد الإيرانى؟ وما هو السبيل لمواجهة مثل هذه الأزمات الاقتصادية؟.

١ - كانت دولتنا قد شهدت خلال بضعة عقود ماضية، ولعدة مرات، عدم ثبات فى أسعار النفط، وأدى ذلك إلى ظهور أزمات فى الاقتصاد متعلقة بسوق النفط. لهذا السبب ولمنع التبعات السلبية الناتجة عن ذلك، أقترح فى المادة ٦٠ من قانون المحطة الثلاثية (قانون التوسع الثالث) حساب احتياطى النقد لإيجاد الثبات فى دخل الدولة النقدى الناتج عن تصدير النفط الخام.

وقد تعهد جميع المسئولين بأن يدخروا الفائض من الدخل فى هذا الحساب لمواجهة الظروف الصعبة والطارئة بهدف الحفاظ على اقتصاد الدولة وحماية الشعب من آثار الانخفاض غير المتوقعة فى أسعار النفط.

وإنما ما كان السحب من حساب الاحتياطى النقدى أمراً مقلقاً للحكومات، لكن بالنظر إلى التجارب السابقة، وعدم الثبات والاستقرار فى الأسواق النفطية، كان السحب من هذا الحساب دائماً ما يكون بحذر وحيطة. وفى الظروف الحالية أصبح احتياطى النقد موضع الاهتمام من الشعب ووسائل الإعلام، وحتى المسئولين المختصين.

بالطبع أن رئيس الجمهورية، وخلال إعلانه سرية رصيد هذا الحساب، وعد بأن الدولارات الموجودة فى هذا الصندوق تكفى نفقات الدولة لبضع سنوات، ويؤمل أن يكون معدل

رصيد هذا الحساب كما وعد، بحيث يستطيع أن يصنع الآثار والتبعيات الناتجة عن انخفاض دخل النفط خلال الأزمة الحالية الطارئة للدول المستهلكة للنفط.

٢- قصة الاقتصاد الذى يعتمد على منتج واحد والمعتمد على دخل النفط، كقصة رستم ونوع واحد من الأسلحة.

تشكل قيمة دخل النفط ٨٠٪ من قيمة إجمالي الدخل القومي، فنصيب كبير من الدخل النفطى أيضاً مرتبط بالصادرات الأساسية من المنتجات البتروكيماوية التى تعتبر من مشتقات النفط، على الرغم من وجوب عدم التغاضى عن السعى الزائد والمؤثر من أجل زيادة نصيب الصادرات النفطية.

واجهت إيران خلال بضع سنوات ماضية ارتفاعاً زائداً في قيمة الدخل النفطى، بحيث توفر لديها حتى نهاية شهر سبتمبر من هذا العام نحو ٢٦٠ مليار دولار من الدخل النفطى. وبناءً على هذا، فإن هبوط الدخول النفطية من الممكن أن يكون له آثار سلبية جديرة بالاهتمام، يجب أن تدار بدقة وعناية فائقة.

وفى الوقت الحاضر فإن أكثر من ٥٠٪ من النفقات العامة للحكومة يتم تأمينها من بيع النفط الخام.

وكانت التوقعات تشير قبل ذلك إلى أنه في حالة بيع النفط بسعر ٨٠ دولاراً للبرميل، فإن انخفاض الدخل سيصل إلى ما يعادل ٣٠ مليار دولار خلال عام. واليوم أصبح سعر النفط في السوق نحو ٦٠ دولاراً، ومازالت أسعاره في هبوط مستمر، بحيث يجب أن يكون البحث عن حل أساسى بجانب السياسات الاقتصادية للتجار بدلاً من ترياق صندوق النقد الاحتياطى، والقيام بأعمال منظمة غير تقليدية للعبور من هذه المرحلة بسلامة وبأقل الخسائر.

٣- كما أن الصادرات غير البترولية ليست في حدود إمكانات بلدنا، والنمو الحقيقى لها يحتاج إلى التوسع الكمى والكيفى للمنتجات الداخلية. ومن ناحية أخرى، فإن زيادة الواردات يعد صفعة شديدة لأنشطة الإنتاج. فقد أعلن البنك المركزى أن معدل الصادرات غير البترولية في العام الماضى ٣١ مليار دولار، ومعدل الواردات وصل إلى ٤٨ مليار دولار.

ووفقاً لقول رئيس البنك المركزى، ففى الوقت الحاضر تركت أكثر مشروعات المدن الصناعية دون إكمالها. وتقوم المصانع بأنشطتها بـ ٢٠: ٢٥٪ من طاقتها الكلية. ولو استعدت مسيرة الـواردات على هذا النمط، فإن الخبراء يتوقعون أن تصل واردات إيران في نهاية العام الحالى إلى معدل غير مسبوق، وهو ٦٠ مليار دولار.

وأصدر جمرك إيران أيضاً تقريراً يشير إلى أن الواردات في الستة أشهر الأولى عن العام الحالى قد زادت ٩ مليارات دولار بالمقارنة بنفس المدة في العام الماضى.

ألم يحن الوقت للاهتمام بالإنتاج الداخلى والاستثمار في هذا القسم، وإزالة الموانع ورفع النواقص الموجودة، والترويج لسوق العمل والإنتاج، والحيلولة دون واردات البضائع غير المتعلقة؟ خاصة أنه في الظروف الحالية، لن يؤثر منع استيراد البضائع غير الضرورية كثيراً على الحياة العادية للناس، بل يستطيع أن يساعد الحكومة والمجتمع على مواجهة النقص في التجارة الخارجية.

كما يجب الاهتمام بموضوع عدم انخفاض سعر البضائع المستوردة من الخارج في حالة الركود العالمى وانخفاض سعر البترول. فعلى الرغم من انخفاض دخول البترول إلى النصف، فإن نفقات الواردات ستبقى مرتفعة. ربما يكون احتياطى النقد للدولة بالقدر الذى يلبى احتياجاتها من الواردات لأكثر من عام، ولكن بالنظر إلى حجم النقد الجدير بالملاحظة، وسلوكيات التجار، وعوامل أخرى من هذا القبيل، فإنه يجب مراقبة السوق.

٤- أغلقت ميزانية هذا العام على سعر ٧٠ دولاراً لبرميل النفط، وحينما كان الدخل خلال الستة أشهر الأولى من هذا العام أكثر من الرقم الذى تم تصويبه، فلا ينبغى أن يكون هناك نقص في الميزانية، أو أن نواجه مشاكل في هذا العام.

أغلقت الاتفاقيات النفطية أيضاً في حدود فترات تتراوح من ثلاثة إلى أربعة أشهر، ولحسن الحظ أن السعر في هذه الاتفاقيات لن يتأثر بعدم ثبات قيمة النفط في السوق، لكن لو استمرت مسيرة الانخفاض في قيمة النفط بهذا الشكل وامتدت إلى العام المقبل فسوف تتأثر ميزانية البناء والعمران بالدولة.

كان لانخفاض قيمة النفط في هذه الفترة ميزة أيضاً، وهى أن الحكومة في الوقت الحاضر في حالة إعداد وتدوين وتنظيم ميزانية العام القادم، ومع انخفاض قيمة النفط سوف توضع ميزانية (٢٠٠٩م) بحيطة وحذر شديدين.

يبدو أن الحكومة في هذه الظروف يجب أن تتروى أكثر في كيفية وزمان إجراء مشروع التطور الاقتصادى، وفى دفع الدعم النقدى، خاصة أن الدولة قد واجهت انخفاضاً في الدخول النقدية.

وجود أو عدم وجود التنظيمات الطلابية

■ كزارش (التقرير) العدد ٢٠١، أكتوبر - نوفمبر ٢٠٠٨

ثلاثة أعوام تمر من عمر الحكومة التاسعة، وكل ما رغبت فيه بأن يحدث على الساحة السياسية قد حدث بالفعل. حدثت تطورات مختلفة فى مجالات شتى، ولو أردنا أن نعيد قراءة سياسات الحكومة فى مجال التعليم العالى، لوجدنا أن أبعاد التطورات متباينة فى الأقسام المختلفة فى هذا المجال مثل التعليم، والتربية. والمعطيات الإحصائية المختلفة توضح شدة وضعف هذه التطورات، وكذلك معايير التقييم والحكم على سياسات الدولة فى هذا المجال، فليس الإحصاء هو كل شئ. فعلى سبيل المثال، مناقشة سياسات الحكومة فى الجزء الخاص بالطلاب لا يحتاج كثيراً إلى الإحصاء والمعطيات الإحصائية، ذلك لأن الإحصاء الذى يتم عرضه عادة فى هذا القسم ليس دقيقاً ولا يمكن الاعتماد عليه، حيث إن هذه الإحصاءات الخاصة بعدد التنظيمات السياسية، واللجان العلمية والمراكز الثقافية واتحادات الطلاب، عادة ما تعلن من قبل المراجع الرسمية ولا يتم الإشارة إلى الجوانب الداخلية فى هذه التشكيلات والتنظيمات. وإلى جانب الامتناع عن التصريح عن هذه الجوانب فإنهم فى نفس الوقت يؤكدون على الإحصاء الموجود والذى يتم قبوله فى جميع الجامعات، مما يشير إلى أن الاستناد على الإحصاء ليس معيارا مناسباً للحكم على سياسات وزارة التعليم العالى بخصوص الطلاب.

ووفقاً للأخبار والمعلومات المنتشرة خلال السنوات الأخيرة، لا يستطيع أى شخص أن يدعى أن أوضاع الجمعيات الإسلامية واتحادات الطلاب أوضاعاً مناسبة، حتى لو تم الإدعاء -بناءً على الإحصاءات- بأن عدد التنظيمات السياسية داخل الجامعة قد ازداد أيضاً خلال فترة إدارة الحكومة التاسعة بصورة عامة. وبشكل طبيعى فإن إفساح المجال لتنظيمات سياسية جديدة ودعم التنظيمات الجديدة المؤيدة للحكومة فكرياً، لا يجب أن يعتبر جزءاً من سياسة دعم التنظيمات الطلابية. لذا، يجب أن توضع إجراءات محايدة فى تقييم أداء مسئولى الثقافة فى وزارة التعليم العالى.

وقد اتبع الطلاب طريقين للحفاظ على هذه التنظيمات وفتح مكاتب للجانهم وهما:

١- متابعة القضية مع المسئولين الكبار، مثل هيئة الإشراف المركزية والمراجع فى الوزارة، وكما يبدو فإن هذه الطريقة كانت هى الأعقل والأكثر منطقية فى متابعة هذه القضية.

٢- الاعتراضات المدنية: ربما يكون ها الطريق هو أكثر الطرق رواجاً للطلاب من أجل الوصول إلى مطالبهم، وذلك بفتح لجان وتنظيمات خاصة بهم. وكان القيام بوقفات اعتراضية، وجمع التوقيعات من الطلاب، وتنظيم الاعتصامات، وكتابة الرسائل والخطابات إلى المراجع الصالحة والمسئولين فى خارج الجامعة وغيره.. من جملة الإجراءات الأكثر رواجاً فى الاعتراض على سياسات الوزارة الثقافية على مستوى الدولة والجامعات.

لكن يبدو أن مواجهة الجامعات لما يقوم به الطلاب فى حاجة إلى نظرة تأملية، حيث بدأت رويداً رويداً الأخبار عن ايقاف لجان واتحادات الطلاب وتم تسليم مقراتها إلى لجنة الانضباط.. كما تم احضار بعض الطلاب إلى لجان الانضباط وذلك للتحقيق معهم. وصدرت أحكام تأديبية بشأنهم منها إيقافهم عن الدراسة، أو منعهم من الدخول إلى الجامعات. وكانت هذه الأحكام تصدر فى حق الطلاب فى بعض المواقف الخاصة لكنها تحولت إلى أمر عادى فى السنوات الثلاث الماضية. فى البداية كان القيام بوقفات اعتراضية يستوجب صدور حكم بوقف الدراسة لمدة فصل أو فصلين وذلك بحجة الإخلال بالنظم الجامعية، لكن رويداً رويداً، أصبحت المشاركة فى هذه التجمعات والمظاهرات أو حتى الإمضاء أو التوقيع على أوراق التوقيعات يواجه برد فعل شديد وقاطع من جانب لجان الانضباط. إن قيام المسئولين بجامعة العلامة طباطبائى بمنع أحد أعضاء اتحاد الطلاب من الدخول إلى الجامعة، وإيقافه لمدة عام، بسبب جمعه لتوقيعات الطلاب لتحسين أوضاع مركز الكمبيوتر والإنترنت بالجامعة، هو نموذج لجامعات الدولة التى ليس من اليسير رصد أحداثها.

مع كل هذا لم يكن للمسئولين فى وزارة التعليم العالى استعداد للرد على تلك التساؤلات التى تطرح بشأن سياساتهم.

لهذا فإن طريقة المسئولين فى التعامل مع كل واحدة من هذه الأحداث والمواقف، هى أكبر دليل على السياسات الرسمية وغير الرسمية لوزارة التعليم العالى تجاه أنشطة التنظيمات الطلابية العامة.

تغير الدستور الإيرانى

محمد على مشفق ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ١٦/ ١١/ ٢٠٠٨

الدستور الإيرانى ثمرة دماء شهداء الثورة، وهو الميثاق الذى صدقت عليه الأمة بعد تصديق مجلس خبراء الدستور المنتخب باقتراع عام حتى يكون محور النظام والتوزيع العادل للسلطة، والميزان الذى يوزن به أسلوب إدارة الحكومة للبلاد بالاستناد إلى رأى الشعب. ولـذا، يقوم واضعو القوانين والمنفذون للدستور ومؤسسة صيانة الدستور برعاية حماية هذا الميثاق الوطنى من خلال التزامهم التنظيرى والتطبيقى بمواده، وعليهم ألا يسمحوا بتجاوزه أو انتهاكه.

لكن يبدو أن مرور السنين على إقرار الدستور قد أدى إلى تزايد الانحراف عن نهج الدستور، وتعرضه للتغيير والتبديل نتيجة للتفسيرات العجيبة التى طالت مواده. والواقع أن أعضاء مجلس صيانة الدستور قد بادروا إلى القيام بنوع من تشريع جديد واستبدلوا البنود الصريحة للدستور ببنود أخرى، لدرجة أنه أصبح يقال أن مجلس صيانة الدستور يتولى مسئولية تغيير الدستور، فضلاً عن تطبيق قرارات المجلس والإشراف على الانتخابات.

لعل المثال الواضح والبارز على ذلك هو تغيير النص الصريح للمادة ٧٦ من الدستور المختصة بتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الشورى الإسلامى التى تستثنى بشكل واضح مؤسسات مجتمع تحديد مصلحة النظام، ومجلس خبراء الزعامة، ومجلس صيانة الدستور، وتصرفات الجهاز القضائى من تحقيقات وتفتيش مجلس الشورى الإسلامى، وتضع المؤسسات الخاضعة لسلطة المرشد تحت صلاحية التحقيق والتفتيش من مجلس الشورى الإسلامى بشرط الحصول على إذن المرشد، فى حين أن نص البند ٧٦ من الدستور يقول: لمجلس الشورى الإسلامى حق التحقيق والتفتيش على جميع أجهزة وشئون الدولة.

السؤال هنا: إذا كان مجلس صيانة الدستور، هو الحامى الأول للدستور فلماذا لم يدافع عن نص صريح من نصوص الدستور، واستثنى المؤسسات المذكورة من تحقيق وتفتيش مجلس الشورى الإسلامى، وألا يعتبر ما قام به مجلس صيانة الدستور عدم التزام بالدستور؟

وما هو المبرر الذى لدى مجلس صيانة الدستور لعدم قيامه بمسئوليته تجاه الشعب؟ ألم يقم نفس المجلس الموقر على مدار سنوات متعاقبة برفض ترشح كثير من الشخصيات لنيابة المجلس والمحليات ورئاسة الجمهورية بسبب عدم الالتزام بالدستور، وحرمهم من الوصول إلى مؤسسة السلطة التشريعية أو التنفيذية! فى حين أنه هو نفسه تجاهل النص الصريح للمادة ٧٦ من الدستور من خلال قراءات وتفسيرات مختلفة.

كيف يمكن قبول رفض ترشح البعض لعضوية المؤسسة التشريعية بسبب اتهام مجلس صيانة الدستور لهم بعدم الالتزام بدستور نظام الجمهورية الإسلامية إذا كان مجلس صيانة الدستور نفسه غير ملتزم بالدستور.

ألا يعتبر هذا مناقضاً للبند ١٠٧ من الدستور الذى يقول بأن الدستور يساوى بين جميع الأفراد فيما يتعلق بتطبيق القوانين، فكيف إذاً يتم استثناء أداء تصرفات أعضاء مجلس خبراء الزعامة، ومجلس صيانة الدستور، ومجلس تحديد مصلحة النظام من أى تحقيق أو تفتيش، ووضعهم عملياً فى مرتبة أعلى من القانون وبقية أفراد المجتمع، وهذا التفسير يجعل فكرة أن مسئولى الدولة فى المؤسسات العليا للنظام تتبادر إلى الأذهان، وأن أداءهم وسلوكهم منزه عن الخطأ، وفى هذه الحالة لا ضير من أن سلطة المجلس فى التفتيش على أداء الحكومة لا تطبق عليهم، وأن الالتزام بالدستور لا يشملهم.

خلاصة القول، إن الدستور الإيرانى اعتبر هذه المسئولية الهامة حق للمجلس طبقاً للمادة ٧٦، لكن المجلس خلافاً للنص الصريح للمادة المذكورة قد قلل عدد الأجهزة الحكومية الخاضعة لتفتيشه ورقابته، فى حين أنه ليس من حق مجلس الشورى الإسلامى، ولا من حق مجلس صيانة الدستور مثل هذه الصلاحية (تغيير بنود الدستور) طبقاً للدستور.

السؤال الآخر الجدير بالطرح، ما هو المبدأ أو المعيار الذى قام على أساسه مجلس الشورى الإسلامى بالتنازل عن حقه الذى منحه إياه الشعب والدستور؟

ومع تعديل اللائحة الداخلية للمجلس التى هى أهم آليات تطبيق الدستور، سيتم تقييد أداء المجلس فى تنفيذ الدستور، وذلك يخالف الدستور. فى ذلك الحين، على رئيس الجمهورية الذى يتولى مسئولية تطبيق الدستور طبقاً للمادة ١١٣ أن يقوم بمسئوليته القانونية ويعمل على تنفيذ جميع مواد الدستور بما فيها المادة ٧٦، وعليه ألا يسمح بعدم تنفيذ الدستور فى بعض الأجهزة التنفيذية ومؤسسات السلطة الأخرى، ويقف أمام محاولات انتهاك الدستور، لأنه لا توجد عدالة أهم وأعلى من تنفيذ مواد الدستور فى جميع شئون البلاد.

الأصوليون أساتذة المحادثات مع أمريكا

اعتماد (الثقة) ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٨

فى أعقاب لقاء نواب المجلس الثامن مع نواب المجلس الأمريكى، وإرسال وإرسال رسالة إلى "على لاريجانى" بدأت مرحلة دبلوماسية جديدة بين برلمانى الدولتين، هذا اللقاء الذى كان مقترحاً عقده فى فترة المجلس السادس، وفى موجة أحداث الحادى عشر من سبتمبر صيفاً أظهرت "نانسى بلوس" رغبتها فى السفر إلى إيران بعد ذلك فى فترة المجلس السابع، تم تأجل هذا الأمر إلى أن تقابل ثلاثة نواب من أعضاء المجلس الثامن مع نظرائهم من نواب الكونجرس الأمريكى.

وفى هذا الخصوص كان "إبراهمباى سلامى" أحد نواب المجلس السادس والذى كان يشغل وقتها منصب رئيس أحد المجالس الإيرانية، كان يقوم بمتابعة موضوع المباحثات الإيرانية الأمريكية، حيث دارت عدة مباحثات تناولت عدداً من الموضوعات منها:

*الكيفية التى تم من خلالها طرح موضوع المباحثات الإيرانية الأمريكية على أعضاء المجلس السادس.

فبعد حاجثة الحادى عشر من سبتمبر عام ١٣٨٠، تشكلت لجنة خاصة من أعضاء المجلس السادس المنتخبين وذلك حسب المادة ٥٩ من القانون الداخلى للمجلس بغرض بحث التطورات الراهنة فى المنطقة وبخاصة التطورات على الساحة الأفغانية.

وبعد مباحثات جادة وجلسات متعددة مع أشخاص ذوى خبرة عالية فى الشئون الدولية والأمنية بالمنطقة والعالم توصلت هذه اللجنة إلى نتيجة مؤداها ضرورة عقد مباحثات مع أطراف الصراع فى الأزمة الأفغانية ومن بين هذه الأطراف الولايات المتحدة.

والحقيقة، أن هذه النتيجة لم تكن جديدة، فقد أكدت جميع الدراسات أن حرصاً على المصالح القومية لابد من تقليل التهديدات العسكرية ضد إيران فى المرحلة القادمة. وذلك من خلال تقليل عزلة إيران الدبلوماسية وخصوصاً فى المحادثات مع أمريكا.

إلى أى مدى كانت الأحاديث والتصريحات الصادرة عنك تعبر عن وجهة نظرك الشخصية؟

فى هذه الفترة كنت المتحدث الرسمى للجنة الخاصة، وقد أثار إعلان هذا الموضوع "اللجنة الخاصة للتباحث مع أمريكا" وجهات النظر المختلفة، حتى أن بعض مقترحى اتمام المباحثات قد انسحبوا بسبب الهجمات السياسية على إيران، لكننى طرحت مواقف اللجنة.

هل كان أحد من سلطات الحكومة يدعم مواقف اللجنة؟

كان موقف السيد "محمد هادى نجاد حسينيان" ممثل سلطات الحكومة، حيث شارك فى مأدبة عشاء عقدت من جانب الكونجرس الأمريكى. وقد وصف "آران اسبكتر" نائب مجلس الشيوخ و"باب نى" نائب مجلس النواب الأمريكى هذه الجلسة بالمثبتة والإيجابية، عرض النواب الأمريكيين فى هذه الجلسة اقتراحاً بملاقات النواب الإيرانيين بعد المحادثات اللازمة، مع الوضع فى الاعتبار الأزمة التى كانت تهدد الأمن والمصالح القومية الإيرانية، فى هذه الفترة صرحت فى حديث لى أنه إذا كانت الضرورة تستوجب، فسوف يتم إرسال هيئة برلمانية من المجلس الإيرانى من أجل المباحثات مع أمريكا.

وخلال فترة استمرار الرسائل والتى تحدث عنها "جوزيف بايدن" رئيس لجنة السياسة الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى خلال حديثه فى مؤتمر واشنطن والذى تشكل من الإيرانيين والأمريكان. ذكر أن العلاقة بين إيران وأمريكا لها طريقين لا ثالث لهما؟ الحرب أو السلام.

لذا يجب التباحث للوصول إلى السلام، وأنا على استعداد للتباحث مع نواب المجلس الإيرانى وأن أمريكا يجب أن تكون لها علاقة أفضل مع إيران. وصرح فى هذا الحديث قائلا: اسمحوا لى بعنوانى رئيس لجنة السياسات الخارجية أن أقدم هذه الدعوة؟ إننى على استعداد بملاقات أعضاء المجلس الإيرانى فى أى مكان يرغبون فيه.

وقد نشر راديو بى بى سى هذه التقارير، ولاقى اقتراح "بايدن" قبولى، بصفتى رئيس رئيسى المجالس الإيرانية، والمتحدث باسم اللجنة الخاصة بتطورات أوضاع منطقة الشرق الأوسط.

وذكرت فى حديث إلى وسائل الإعلام القومية والدولية أن أمريكا أن أمريكا إذا أرادت أن يكون لها مكانة فى المنطقة، فإنها فى حاجة ماسة إلى إيران.

كما أن إيران تحتاج إلى منطقة هادئة ومستقرة، وأمريكا لا تستطيع أن تملى سياساتها على دول المنطقة دون تواجد إيران. فإيران لديها تواجد كبير فى منطقة الشرق الأوسط ويجب على أمريكا أن تقبل هذا الدور المحورى.

فى هذه الفترة التى كنت فيها رئيس المجالس الإيرانية هل حدث خلال الجلسات السنوية لهذا الاتحاد نقاشاً حول هذا الموضوع؟

توفر المحافل الدولية، والمجالس البرلمانية العالمية الفرصة المناسبة لطرح المناقشات الدولية والتى تتم بملاقات النواب مع بعضهم البعض.

واحداً من الشخصيات المعروفة على مستوى برلمانات العالم هو السيد "اندرزبى جانسون" مدير عام اتحاد مجالس العالم. وكان قد وفق أثناء حرب إيران والعراق أن يهيئ المجال للمباحثات بين الهيئة المبعوثة من قبل إيران والعراق للتباحث بشأن السلام.

وخلال السفر إلى جنيف للمشاركة فى لجنة حقوق البشر لبرلمانى العالم. كان لمجلس النواب والكونجرس الأمريكى جلسات طرح خلالها النواب الأمريكيون قضية إيران للنقاش. وطالبوا أن يرسل اتحاد مجالس العالم برسالة إلى مجلس اتحاد المجالس الإيرانية، بأنه لو لديهم الاستعداد اللازم؟ ليتقابل وفد من النواب الأمريكيين مع وفد إيرانى ليقوموا بالتباحث فيما بينهم.

فماذا كان رد فعلك بشأن هذا الاقتراح بصفتك رئيس مجلس اتحاد المجالس الإيرانية؟

فى البداية عرضت هذا الموضوع على الدكتور "البرزى" مندوب إيران الدائم لدى الأمم المتحدة فى جنيف.

وبعد المناقشة، قام بعرض اقتراحه بهذا الشأن. واستوجب ذلك أن تعقد فى اليوم التالى جلسة خاصة لهذا الأمر فى مكتب اتحاد المجالس فى جنيف. وذكر "جانسون" أسماء عدد من نواب مجلس النواب ومجلس الشيوخ الأمريكى من بينهم "باب نى" و"جوزيف بايدن"، وكان مقرراً أن نعرض هذا الأمر على السلطات العليا عند العودة إلى إيران.

طرحت الموضوع على المهندس "بهزار نيوى" عند العودة إلى إيـران ولم يكن قد بقى سوى عدة أيام على الجلسة وتشكلت جلسة بحضور رئيس المجلس شارك فيها "بهزار نيوى" "محسن ميرداماری" "رضا خاتمى" "محسن آدمين" والمرحوم "أحمد يورقانى" وعرضت وجهة نظر رئيس اتحاد المجالس البرلمانية الدولية والأخبار المتعلقة بهذا الأمر. وقد تم الاتفاق على أن أطرح الموضوع على السيد "محمد خاتمى" ثم رئيس المجلس "مهدى كروبى" إلى أى نتيجة وصلت هذه اللقاءات.

قمت بإعداد تقريراً قبل لقائى مع "خاتمى" عن وجهة نظر "اندوزبى جافون" ورسالة نواب أمريكا وقدمته إلى السيد خاتمى فى لقاء معه.

وعلى الرغم من أن السيد خاتمى قد قبل الموضوع من حيث المبدأ ولم يظهر أى نوع من المخالفة لهذا الموضوع لكنه لم يذكر على لسانه إلى جملة للموافقة على تباحث نواب إيران وأمريكا ثم ذهبت برفقة "بهزاد نيوى" لمقابلة السيد "كروبى" وافق "كروبى" بعد سماعه للتقرير عن التباحث بين نواب كلا المجلسين وأشار إلى موضوع استماع السيد خاتمى من المواجهة مع كليتون رئيس أمريكا فى منظمة الأمم المتحدة، ولقائه بالصدفة مع النواب الأمريكيين وتبادل التحية فيما بينهم وقد أعلن "كروبى" قائلاً:

"أنتم يجب أن تقابلوا النواب الأمريكيين وتباحثوا معهم حتى تذليوا الثلج بين البلدين.

هل تناقشت مـرة ثانية فى هـذا الموضوع مع طرف الوساطة.

جانوك رئيس المجالس البرلمانية العالمية؟

أعلن جانسون فى حديث تليفونى مع "ابراهيمياى سلامى" أشار الهيئة البرلمانية الأمريكية مستعدة للتباحث معنا فى الرباط وطالبت بمساركة إيران فى هذه الجلسة مشيراً إلى أن الأمريكيين سيتوجهون فقط إلى الرباط من أجل التباحث مع البرلمانيين الإيرانيين.

ولكن كان قرار السلطات العليا أن تمتنع عن هذا السفر، بهذه النتيجة امتنعت الهيئة البرلمانية الأمريكية أيضاً عن المشاركة فى جلسات الرباط.

إذا قمت يجب أن تبدأ هذه المباحثات خاصة وأن موضوع سفر نواب المجلس الأمريكى وخاصة رئيس المجلس قد تم مناقشة فى المجلس السابع وفى المجلس الثامن أيضا. وقد تباحث على هامش السفر إلى أمريكا ثلاث نواب إيرانيين مع نظرائهم الأمريكيين؟

نحن لا يجب أن نخسر الفرصة، ويجب أن نبدأ هذه المباحثات فى أسرع وقت، لأنها تصب فى جانب المصلحة القومية الإيرانية.

لكن يجب أن نضع فى الاعتبار أنه رغم كل هذه الظروف المتاحة لدينا، فإن المحافظين يرون دائماً أن هذا الأمر لا ينبغى أن يتم عن طريق الإصلاحيين أو غيرهم من التكتلات السياسية النشطة فى إيران وبخاصة موضوع مثل العلاقات مع أمريكا.

عودة الصراع بين رفسنجانى وأحمدى نجاد

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

ترتفع الآن على الساحة السياسية فى إيران أصوات معركة سياسية بين الرئيس أحمدى نجاد وأنصاره، وبين هاشمى رفسنجانى رئيس مجلس خبراء الزعامة ومجمع تشخيص مصلحة النظام، وقد بدأت هذه المعركة عندما ارتفع صوت رفسنجانى بنقد أحمدى نجاد بقسوة، حيث قال رفسنجانى فى نقده لتحويل الدعم العينى إلى دعم نقدى للجماهير: إننا يجب أن نوفر للناس المستوى المطلوب والمتوسط، أى ما وصفه الإسلام بالكفاف والعفاف، وليست الحياة التى تقتل السعي، ويمكننا تأمين الحد المتوسط، ولكن ليس بتربية الشحاذة أو تعاطى الصدقة، وإنما يجب أن نصنع إنسانا يستطيع أن يدرس ويعمل ويوفر إمكاناته. إن أسلوب تربية الشحاذة لا يمكن أن ينظم الاقتصاد الإيراني. (صحيفة اعتماد ملى فى ١٧ آبان ١٣٨٧هـ.ش. حديثه فى مؤتمر إيران ١٤٠٤) وقد رد عليه أحمدى نجاد بقوله: بعض الناس يقولون إذا تم توزيع الدعم بين الناس فكأننا نعلمهم الشحاذة، فى حين أن توجيه الدعم فى رأينا عدالة، ونحن نقول لمن يعارض ذلك لا تهينوا الشعب، لو أن هذا الدعم لأفراد مثلكم ملأوا جيوبهم وأشبعوا بطونهم ما كان تربية للشحاذة، ولكن لو أعطيناه للناس فإنه يوصف بأنه تربية للشحاذة، نحن مصممون أن نوصل أسهم العدالة إلى ٤٢ مليون شخص قبل نهاية العام، وأن نوزع الدعم بين جميع الناس بشكل موجه وعادل، ونقسم بعدالة الإمكانيات والفرص من خلال السفر إلى جميع أرجاء إيران، وبالاهتمام بكل نقاط إيران. لقد ابتعدتم عن الناس، وينبغى أن تعلموا أن الشعب ليس أسرتكم ولا أعضاء فى حزبكم، بل الشعب هم أولئك الذين يعيشون فى زنجان وسائر مناطق إيران، مستعدين للتضحية من أجل الثورة والوطن. إننا مستعدون أن نعالج الجذور الأصلية للآلام الاقتصادية من أجل الناس على الرغم من أن عددا من الأنانيين لا يريدون أن نقوم بهذا الإصلاح الاقتصادي.

ويؤكد أحمدى نجاد أنه يمكن رفع الضغوط عن المواطنين من خلال تفعيل الإدارة الثورية، وتقليل النفقات غير الضرورية، والاستثمار الذى يتيح توفير فرص العمل، وفى هذا الصدد ينتقد السياسة الاقتصادية لحكومة رفسنجاني، ويصفها بأنها سياسة مريضة لأنها تركز ٦٠٪ من الدورة الاقتصادية فى المدن الكبيرة، مما يحرم سائر المدن ويكون له مردود سلبى على البلاد، ويؤمن أحمدى نجاد أنه ينبغى إصلاح العلاقة بين الإدارة والجماهير، واكتساب ثقتهم فى الخطط والبرامج، وأن التطور ليس اختياريا وإنما هو فرض واجب لسبق التطورات العالمية، ويجب أن تكون سرعة الحركة متناسبة مع سرعة التطورات، بحيث تكون الإدارة ديناميكية وليست

اسناتيكية، وأن تستفيد من آخر منجزات العالم المعاصر، ويؤكد على ضرورة الاستفادة من الثروة القومية بالصورة التى تجعل الجماهير يشعرون بوجودها. إن تخصص أحمدى نجاد فى مجال الهندسة الميكانيكية الذى أكسبه الصبغة العملية، بما له عقلية منظمة، وتفكير علمي، وأداء تجريبي، جعله يبرع فى الإدارة المتطورة من خلال محور العدالة، كما يؤمن أن التنمية المستوردة ولو كانت تقنية، لا يمكن أن تساعد على تقدم البلاد لأنها استمرار للتبعية، ومن ثم فهو يدعو إلى إنتاج ودعم العلم الوطني، وضرورة التحرك فى اتجاه الدراسات المحورية لا استهلاك العلم. لذلك فهو يرى أن السوق (البازار) تلاشى وحلت محله الشركات الاستثمارية التى يبلغ رأسمالها المليارات، كغطاء للمعاملات الكبيرة دون أن يكون لها اسم أو رسم أو حتى دفع الضرائب، وحملت الاقتصاد الوطنى أعباء ثقيلة، وأساءت إلى صورة النظام الإسلامي، وكان أحمدى نجاد قد أصدر عددا من القرارات تمنع استفادة المسئولين من إمكانات الدولة، حتى بالنسبة إلى تلك التى صارت عادة عند المسئولين مثل الحج والعمرة والزيارة، كما منع طبع بطاقات المعايدة أو التهنئة فى جميع مؤسسات الحكومة وشركاتها، فضلا عن الاحتفالات والندوات والاجتماعات غير المتعلقة بصميم العمل، ويؤكد أن الحكومة ليست حكومة أحمدى نجاد، ولكنها ملك للشعب، وانتقادها واجب شرعى على النخبة والشعب، فهى ليست حكومة منغلقة أو استبدادية، بل حكومة ثورية تعدل حركتها حسب انتقادات الناس ومقترحاتهم، وقد جعل عقد اجتماعات مجلس الوزراء فى المحافظات مبتدئا بالمحافظات الفقيرة سُنة حكومية للاطلاع على أحوال الجماهير بشكل مباشر وتلبية احتياجاتهم وحل مشاكلهم بصورة فورية فى إطار السياسة القومية، واختيار أوجه النشاط الاقتصادى المناسبة لكل محافظة لتحقيق الفعالية ووقف الفاقد فى المشروعات الحكومية، مما يضمن صحة القرارات ويقضى على المركزية والبيروقراطية المعوقة، إضافة إلى التعرف على أحوال المسئولين المحليين وكيفية تعاملهم وأسلوب معيشتهم، وحل مشاكلهم، والتنسيق بينهم وبين كبار المسئولين فى الأجهزة والوزارات المختلفة.

لقد اعتبر البعض من أنصار رفسنجانى أن رد أحمدى نجاد جاء بعيدا عن أصول الحوار السياسي، بل وصفه البعض بأنه يخالف آداب الحديث، فى حين اعتبرها أنصار أحمدى نجاد جرأة وشجاعة فى محلها، واعتبرها المحللون نوعا من السجال الانتخابي، أو نوعا من تصفية حسابات انتخابات الرئاسة السابقة استعدادا للانتخابات القادمة. وكانت الأصوات قد ارتفعت بضرورة ابتعاد هاشمى رفسنجانى عن انتخابات الرئاسة القادمة، لأن الظروف الحالية لا تجعل الساحة السياسية فى حاجة إلى عودته سواء محكما أو مرشحا. ويأتى على رأس هؤلاء عسكر أولادى أمين عام جبهة أتباع الإمام وولاية الفقيه وعضو اللجنة المركزية لحزب المؤتلفة الإسلامي. وكان البعض قد طالب بعودة رفسنجانى إلى قائمة محكمى الأصوليين مثل جمعية رجال الدين المناضلين (جمعيت روحانيت مبارز).

وفى إطار الصراع أكد محمد كاظم انبارلويى أن استخدام عبارات قاسية فى نقد الحكومة لا يحل المشكلة، فمساعدة الحكومة للناس لا يمكن أن توصف بأنها شحاذة أو صدقة، بل هو حق كفله الدستور، فقد جاء فى البند الثالث من المادة الثالثة للدستور أن الحكومة مسئولة عن توفير التعليم والتربية والرياضة مجانا للجميع على مختلف المستويات، وتسهيل تعميم التعليم العالي. وجاء فى البند الأول من المادة ٤٣ من الدستور توفير الاحتياجات الأساسية من مسكن وطعام ولباس وصحة وعلاج وتربية وتعليم لأفراد الشعب، كما تضمنت المادتين ٤٤ و٤٥ تعريفا لكافة الحقوق الاقتصادية للمواطن. وقد استطعنا خلال ثلاثين عاما أن نقيم نظرية للعدالة الإسلامية من خلال هذا التوجه، وقد استطاعت أسهم العدالة التى قررتها الحكومة الحالية أن تغطى قطاعات من الطبقة الفقيرة فى المجتمع، وهو ما لا يمكن أن نسميه شحاذة، فى حين أن الميزانية لم تتضمن بندا يتعلق بدخل الأنفال، رغم أن المادة ٤٥ من الدستور تشير إلى الأنفال ودخل الحكومة الإسلامية من معادن وبحار وغابات ومياه ومراعي وجبال ووديان كثروة بدون وارث، فلا الحكومة أخذت الأنفال ولا الشعب، وإنما ذهبت للمؤسسات الخيرية. (صحيفة سرمايه فى ٢ آذر ١٣٨٧هـ.ش.) كذلك انتقد حسين شريعتمدارى رئيس تحرير صحيفة كيهان فى مقال له رفسنجاني، متسائلا أليس طهارة وتقشف أحمدى نجاد وحبه للجماهير هو دعم للمحرومين! ولماذا لم يقل آية الله رفسنجانى طوال عمر هذه الحكومة كلمة تقدير حول إنجازاتها؟ ألم يجد فى أحمدى نجاد وحكومته شيئا إيجابيا يستحق التقدير؟(صحيفة كيهان فى ٢١/١١/٢٠٠٨م) وشارك صادق محصولى وزير الداخلية الجديد بتأكيده أن شركاته أبرمت عقدا مع حكومة الرئيس رفسنجانى قيمته ٣٦٥ مليون تومان، وقد أنجزت عملها، ولكنها لم تحصل على مستحقاتها حتى الآن، وأن محافظة أردبيل طلبت أن تدفع فائدة قدرها ضعفان ونصف الضعف لاستمرار التعاون، ولكنه رفض الاستمرار فى التعاون ومازال يطالب بحقوقه، مؤكدا أنه لم يحصل على ريال واحد كقرض أو سمسرة سواء من القطاع الخاص أو الحكومي.

وقد حاول رفسنجانى فى كلمة له بجامعة شريف الصناعية فى ٣ آذر ٢٣/١١/٢٠٠٨م أن ينفى أية خلافات بينه وبين الزعيم خامنئى حول حكومة أحمدى نجاد، مؤكدا أنه يعشق

الزعيم ويتشاور معه، ولا يوجد فى العالم صديقان حميمان مثلهما، وأنهما إذا اختلفا فإنه يطيع أمر الزعيم، ولا يعمل برأيه ولو كان لديه برهان، كما حاول أن يدافع عن حكومته فى مرحلة إعادة البناء بأنها كانت تعمل وفق توجيهات الزعيم وأوامر الإمام، وأنها استطاعت أن ترفع الفقراء درجتين وتخفض الأغنياء درجتين، وأوجدت فرص العمل وخفضت نسبة البطالة. إن واجب الحكومة ليس أن تعطى الفقراء شيئا يأكلونه، بل أن تجعلهم يقفون على أقدامهم ويديروا شئونهم.

حقيقة الصراع بين رفسنجانى وأحمدى نجاد أنه صراع بين عقليتين مختلفتين، رغم تمتع كل منهما بالقدرة على الحلول الابتكارية والجرأة والالتصاق بالجماهير، وهو ما كشفته انتخابات رئاسة الجمهورية السابقة من الاختلاف الكبير بين الجيلين الأول والثانى للثورة، ليس من الناحية السنية أو العمرية، بل من ناحية التركيبة الاجتماعية والتوجه الثقافى والوعى السياسي، وقد جاء الجيل الثانى فى ظروف صعبة ليصبح العمود الفقرى للإعمار والتجديد وإعادة البناء، إلا أنه كان يعمل تحت إدارة الجيل الأول، وكان يرى مشاكل هذا الجيل وجوانب القصور، وكان يدرك أن قدرة الجيل الأول على الابتكار قد انتهت، وأنه قدم ما لديه من إمكانات فى السياسة والإدارة، كما أدرك أن كثيرا من القيم والتوجهات الثقافية والاجتماعية وحتى العلمية مرتبط بالتوجهات السياسية لهذا الجيل، وقد اختار الجيل الثانى أن يكون جيلا ذا هدف ووسيلة وشمولية فى النظرة، وهو إن كان لم يهضم الديوانية أو الحوزوية فى الإدارة، إلا أنه كان عمليا فى التعامل مع واقعها، مقدرا إنجازاتها، لذلك توجد اختلافات كثيرة بين الجيل الأول والثانى للثورة فى أسلوب التعامل مع الأمور، والسعى لإيجاد جماعات وتجمعات ذات صبغة وصلاحيات ومنتديات علمية، تتمحور حول الوعى الثقافى والكفاءة فى العمل، والاهتمام بالقيادة اللائقة والالتفاف حولها، مع توزيع الوظائف والمسئوليات على أساس التخصص، ومنع التداخل فى عمل المؤسسات الثورية والمصالح والإدارات الحكومية، ووقف إقرار الأمور حسب القدرة على فرض وجهة النظر، والحصول على تأييد رسمى أو كاريزمي، ثم التنظير والتقنين.

لقد جعل رفسنجانى خطابه السياسى ينطلق من الساحة الشعبية، وأن يكون محكما توافقيا بين الآراء المختلفة والمتصارعة، فاستحق لقب مؤتمن الأمة وأمين الثورة والملاذ لحل المشكلات والخلافات لاستمرار الثورة والنظام، لقد اعتمد رفسنجانى الحلول الابتكارية خلال الأزمات السياسية على مرحلتين أو أكثر لمعالجة الأزمة على المدى القريب بحل إشكالياتها، ثم يتتبع المعالجة على المدى الطويل من خلال خطوات منتظمة تحل الأزمة نهائيا على مراحل، لذلك يتربع على رئاسة مجمع تشخيص مصلحة النظام منذ إنشائه وحتى الآن، وجعل نفسه من الشخصيات التى لا يستغنى عنها النظام، لقيامها بدور معادل وحيوى بما لها من ملكات خاصة وخبرات واسعة. ورفسنجانى أيضا لا يريد لمسيرته مع النظام أن تتوقف خلال المرحلة القادمة، على أن يكون حيث تكون الحاجة إليه والموقع الذى يتطلبه. وإذا كان رفسنجانى يقاوم من أجل البقاء فى السلطة من خلال وجوده على رأس مجمع تشخيص مصلحة النظام، ومجلس الخبراء، وتدعيم المؤيدين له فى تشكيل جبهة جديدة تحت اسم الاعتدال، إلا أن تحالف السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية تحت سيطرة المحافظين الجدد لن تترك له المجال للتدخل فى شئون الإدارة والحكم، وإذا كان الزعيم سيد على خامنئى قد دافع عنه أمام الذين سعوا إلى تشويه صورته والنيل منه، فإنه لن يدعمه فى مواجهة الأصوليين الجدد الذين يدينون بالولاء للزعيم، ويعملون وفقا لتوجيهاته. وكان رفسنجانى قد قال بعد انتخاب أحمدى نجاد رئيسا أنه يشكو إلى الله من تدخل بعض الهيئات التابعة للزعيم، ومنها حراس الثورة لصالح أحمدى نجاد. وقد وصف أنصار رفسنجانى أحمدى نجاد بأنه ألعوبة فى يد الزعيم يحركها كيف يشاء، من أجل تحقيق مصالحه السياسية، أو تنفيذ أهدافه الاستراتيجية، لكن أنصار أحمدى نجاد يردون بأنه يسعى إلى تحقيق طفرة إصلاحية من خلال عباءة نظام ولاية الفقيه، لذلك فهو ليس ألعوبة فى يد الزعيم، ولكنه لإيمانه بولاية الفقيه يعطى للزعيم مكانته فى النظام، كما أن الزعيم لا يملى عليه تحركاته، بل يبدى رضاه عن هذه التحركات لأنها تدخل فى إطار حركة الزعيم نفسه. وأكد أحمدى نجاد أنه يختلف مع أولئك الذين استقروا فى مقاعد السلطة منذ أوائل الثورة، وفرضوا فكرهم على الأجهزة السياسية والاقتصادية فى الدولة، مع ارتكابهم أخطاء فاحشة، ثم قادوا الرأى العام إلى صراعات سياسية عبثية من أجل إخفاء هذه الأخطاء عن المجتمع، مما نتج عنه استفحال المشاكل الاقتصادية، دون أن يكون هناك تخطيط واضح لمعالجة هذه الأخطاء، ولا معنى لحدوث ذلك إلا التراجع عن النظام الإسلامي. ويؤكد أن سنوات الحرب الثمانى مع العراق كانت عصيبة، وحملت معها المعاناة، لكن مخططى السياسات الاقتصادية جروا الرأى العام إلى جدال كاذب بين اليمين واليسار، بين الاشتراكية والرأسمالية، من خلال نظرة سطحية، مما أضاع الكثير من المصادر المالية والفرص الاقتصادية الحقيقية. وفى فترة التعمير وإعادة البناء لم تكن أهداف السياسة الاقتصادية واضحة، ولم تكن للسياسة النقدية أسس صحيحة، ومن كان ينتقد هذا الأمر كان يتهم بأنه ضد التعمير وإعادة البناء.

لاشك أن أحد أهم أطر ظاهرة أحمدى نجاد يتمثل فى البيئة الفقيرة التى نشأ فيها، وقد وجد من احتكاكه بالفقراء، واندماجه مع البسطاء أن لديهم طاقة هائلة يمكن من خلالها تحقيق ثورة الحفاة لمصلحة تقدم البلاد، فهو يؤمن بالقيادة الشعبية الدينية باعتبارها أساس الحكومة الإسلامية التى تلعب الجماهير دورا أساسيا فيها، ولا يتشكل النظام بدون وجودها، ومع تأكيد أحمدى نجاد على أنه سيظل ملتصقا بالشعب يعتمد على جنود مجهولين كانوا يعملون معه فى صمت، واستحقوا أن يجدوا موقعا فى الضوء. وهناك من المحللين من وصف أحمدى نجاد بأنه أمل الفقراء والمحرومين والمستضعفين الذين طال انتظارهم لمن يرفع عنهم الظلم والحرمان. ومن السياسيين من اعتبره مستغلا للخلاف وعدم تماسك الأحزاب السياسية الإيرانية، فخرج منشقا عليها، فتابعه المنشقون منها، ومنهم من اعتبره سياسيا محنكا بالفطرة استطاع أن يضع لنفسه شعارات محببة، وسياسة مطلوبة يشق بها المسافات إلى سدة الحكم. على كل حال، أصبح الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد بتصريحاته وأعماله ظاهرة سياسية ليس على مستوى الساحة السياسية فى إيران وحدها، بل على المستويين الإقليمى والدولى، واختلفت الآراء والنظريات حوله.

إن أحمدى نجاد قد أصبح مستهدفا من منافسيه سواء من الأصوليين أو الإصلاحيين، إلا أن رفسنجانى الذى يعتبر أقواهم يعود للصراع معه من جديد على قضايا أصولية، ويتسلح الرئيس بقربه من الجماهير، التى استطاع أن يحصل على حبها نتيجة لشفافيته وصدقه، وتمسكه بالأصول مع ثوريته وقدرته على تقديم الحلول الابتكارية، خاصة الفقراء، الذين يعجبون بعدم تطلعه للثروة.

لاشك أن نظام جمهورية إيران الإسلامية يمر هذه الأيام باختبار من أصعب الاختبارات التى مرت به خلال الربع قرن المنصرم من عمره، والذى لم يهدأ فيه قادته لحظة، مابين التعرض للمشاكل والأزمات، وبين إلقاء أنفسهم والنظام وإيران كلها فى المشاكل والأزمات، والتقلب مابين الأصولية والثورية، ومابين المحافظة والإصلاح، ومابين اليسار واليمين، كل هذا يكشف عن منظومة معقدة تدير السياسة الداخلية والخارجية. وبغض النظر عن تاريخ حركة النظام فى الداخل وتطور سياسته الخارجية، فإن كل الدلائل تشير إلى أن القوى السياسية فى إيران قد أصبحت فى مفترق الطرق.

وحدة العراق أولاً..

■ مصيّب نعيمي ■ عصر ايران ٢٢/١١/٢٠٠٨

بعيداً عن الموافقة أو الرفض للاتفاقية الأمنية الأمريكية - العراقية، حسب الأمريكيين واتفاقية سحب القوات الأمريكية، حسب العراق، فان النقاش الساخن في البرلمان العراقي يعد تجربة ديمقراطية يعتزم المجتمع العراقي ممارستها في ادارة البلاد.

فالحكومة العراقية التي دافعت عن الاتفاقية تؤكد على إيجابياتها من حيث تعهد المحتل بالانسحاب من العراق في فترة زمنية محددة، فيما المعارضة تشكك في نوايا أمريكا من حيث التطبيق وترى بأن الاتفاقية تشبه معاهدتي كامب ديفيد وسايكس بيكو اللتين أضفتا الشرعية على الاحتلال العسكري الأجنبي لدولة ذات سيادة.

ولا شك بأن الأحداث التي جعلت العراق فريسة للغزو الأمريكي تختلف مع نظيراتها، غير أن هناك حقيقة لا يمكن تجاهلها، وهي ممارسات أميركا طوال وجودها العسكري في العراق خلافاً لوعودها بنشر الديمقراطية وإحلال السلام فيه.

ويبدو ان الأمريكيين في مأزق لا يحسدون عليه، فهم يريدون كسب الاتفاق لضرورات داخلية وتبرير إخفاقاتهم لدى المجتمع الأمريكي المستنكر لسياسات ادارته في فترة حكم المحافظين الجدد، والحكومة العراقية ترى في الظروف الأمريكية الحرجة فرصة لتحقيق الانسحاب واعادة الاستقلال والسيادة على أرضها.

أما المعارضة، فلا تثق بالأقوال والوعود التي تقطعها أميركا وحتى بمعاهداتها بعد أن شهدت انتهاكات صارخة لعهودها السابقة واستغلالها للقوانين والمواثيق الدولية التي تفسرها دائماً على قياس مصالحها هي. ثم ان هناك حالة نفسية تضغط على العراقيين أجمع من معارضة وموالاة وهي عدم الاعتزاز باتفاق بين محتل جاثم على أرضهم ومَن يعاني من الاحتلال ويريد الخلاص منه بأسرع وقت ممكن.

أما نقطة الإشكال، فتكمن في الفترة الزمنية التي تريد ادارة بوش توقيع الاتفاق فيها كي لا تسجل في ملف خلفه أوباما، والطرف العراقي يرفض أن يدفع ثمن هذا الاستعجال من وحدته الوطنية ونظامه البرلماني.

ومهما يكن الأمر، فان الضرورة تقضي في بقاء المجتمع العراقي ومؤسساته القانونية كتلة موحدة تبتعد عن أي انقسام حتى لا يستغله الغزاة الذين نصبوا الكمائن وهم يراهنون على التصيد في الماء العكر.

ان الجميع متفقون على تحرير العراق واستعادة سيادته غير منقوصة رغم الاختلاف على الأساليب، وهذه النقطة كافية لتكاتف الجميع في وطنهم وتحت سقف الوحدة.

أول انتداب في هذا القرن

■ رسالت(الرسالة) ١/ ١٢/ ٢٠٠٨

يمكن وصف الاتفاقية الأمنية بين العراق وامريكا بأنها وثيقة انتداب الامريكيين على العراق. لقد دخل العراق وبموجب هذه الاتفاقية حدود امريكا الاستراتيجية، وهناك عدة نقاط يجب التوقف عندها في قراءة هذه الاتفاقية:

اولاً: تحتفظ اميركا بحق الدفاع عن نفسها، وهذا الحق يتناقض مع ميثاق الامم المتحدة حيث لا تملك اي دولة في العالم حق الدفاع من نفسها وهي داخل اراضي الدولة الثانية. فهذا الحق اي الدفاع عن النفس سيصبح مبرراً كما كان لحد الآن كي تخرق حقوق العراقيين وتعبث بحرماتهم تحت غطاء الدفاع عن النفس.

ثانياً: امكانية بناء قواعد عسكرية واستراتيجية ثابتة في العراق، حيث تعهد الامريكيون بالخروج من المدن والقرى العراقية في سنة ٢٠٠٩ وتعهدوا بالخروج الكامل من الاراضي العراقية في سنة ٢٠١١، لكنهم ثبتوا في الاتفاقية انهم سيحتفظون بقواعد عسكرية واستراتيجية ثابتة في العراق وحسب قول الامريكين انفسهم. ستحتفظ الادارة الامريكية بستة عشر قاعدة عسكرية وامنية في ارجاء العراق.

ثالثاً: هل ستعتدي الولايات المتحدة على الدول المجاورة انطلاقاً من الاراضي العراقية؟ الجواب حسب ظاهر الاتفاقية لا، لكن الاتفاقية تعطي المجال للعمل الامني والاستخباراتي الامريكي ضد الدول المجاورة. وتبقى الفرصة سانحة للادارة الامريكية بان تستند على معلومات استخباراتية مزعومة وتقول ان هذه الدولة او تلك تهدد امن القوات الامريكية ولابد استخدام القوة ضدها كما فعلت امريكا قبل عدة اسابيع ضد سوريا.

رابعاً: البريد المشبوه بحيث تعطي الاتفاقية الحق للقوات الامريكية بان تدخل ما تشاء من معدات وتجهيزات وغيرها الى الاراضي العراقية دون اي منع قانوني او رسوم جمركية او تفتيش ومحاسبة. وهذا الحق يتناقض تماماً مع سيادة العراق وسلطة الحكومة العراقية ويعطي الحرية التامة للادارة الامريكية ان تعبث كيف تشاء بالحدود وتستورد انواع الاسلحة والمعدات العسكرية والامنية خدمة للاحتلال العراق.

خامساً واخيراً: الاتفاقية تعطي الحق للقوات الامريكية في قمع ومواجهة المجموعات الناقضة للقانون، وهذا الحق سيفتح المجال للامريكين في اخماد المعارضات والاحتجاجات ضد الاحتلال الامريكي.

وتستطيع القوات الأمريكية اعتقال من يعارضهم خاصة من التيار الصدري بحجة انه ينقض القانون او معارض للسلطة العراقية.

ان هذه الاتفاقية تضع العراق تحت الانتداب الامريكي وتنتهك سيادة العراق واستقلاله وتدخله ضمن حدود السلطة الاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط.

إيران والاتفاقية الأمنية

■ صداي عدالت (صوت العدالة) ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٨

ان اقرار هذه الاتفاقية لم يكن ممكنا إلا بعد الضمانات والتغييرات التي اجريت عليها بحيث تغير اسمها من الاتفاقية الامنية الى اتفاقية انسحاب القوات الامريكة من العراق، ثانيا حدّد الموعد النهايي لخروج القوات الامريكية في سنة ٢٠١١، ثالثاً أحليت قضية الحصانة القانونية لصالح الجنود الامريكين الى لجنة عراقية وامريكية مشتركة، رابعاً تعهدت الادارة الامريكية بأن لا تشن حملة عسكرية من الارضي العراقية ضد الدول المجاورة.

ان الادارة الامريكية اذا ارادت التملص من هذه التعهدات ستواجه انتفاضة شعبية عارمة في العراق ويبدو ان الادارة الامريكية الجديدة برئاسة باراك اوباما وحسب خطابها السياسي والاعلامي ستبقى ملتزمة بهذه الاتفاقية، خاصة وان اوباما رفع شعار الانسحاب من العراق وضرورة الحوار المباشر ودون شروط مسبقة مع ايران، في حملته الانتخابية.

ان هذه الاتفاقية ورغم العديد من التحفظات والاشكالات الموجودة فيها لكنها اخرجت العراق من شمول البند السابع للامم المتحدة اي استخدام القوة لتحرير العراق.

والأمل كل الأمل بان تساعد الاتفاقية الامنية بين العراق وامريكا على بسط الامن والاستقرار في العراق وان تردع القوى الارهابية كالقاعدة والتكفيريين من العبث باستقرار العراق كما نرى كيف انها تعبث باستقرار الهند وباكستان والهجمات الدامية التي شهدتها مدينة مومباي الهندية شاهد على ارهاب الجماعات السلفية ضد المدنيين والابرياء.

إن ايران تريد عراقاً مستقراً وآمناً بحكم الجوار التاريخي والجغرافي العميق بينهما. فاذا كانت هذه الاتفاقية تصب في مصلحة الامن والاستقرار والثبات في العراق فهي ترحّب بها وإلا فلا.

اتفاقية مبهمة

■ جام جم (المرآة المسحورة) ١٧/ ١١/ ٢٠٠٨

رغم العديد من التعديلات والاصلاحات التي أُجريت على بنود مسودة هذه الاتفاقية، هناك من يرى ان البرلمان العراقي سيشهد جدلاً ساخناً بين مخالفي ومؤيدي هذه المسودة ومن المستبعد ان يوافق البرلمان بسرعة وسهولة على هذه الاتفاقية.

لقد نجحت الحكومة العراقية بدعم من الشعب والمرجعية الدينية ان تغيّر بعض البنود الاساسية في الاتفاقية كحق القوات الامريكية لاستخدام الاراضي العراقية لشن حملة عسكرية ضد دول الجوار وحق الحصانة القضائية لصالح الجنود الامريكيين وحق القوات الامريكية في مداهمة بيوت المواطنين، حيث تم تعديل واصلاح هذه البنود واتفق على خروج القوات الامريكية من المدن العراقية كلها في عام ٢٠٠٩ وجلاء القوات الامريكية من الاراضي العراقية في عام ٢٠١١.

ان وصول باراك اوباما والديمقراطيين الى سدة الحكم في امريكا سهّل امر التعديلات على هذه الاتفاقية خاصة وان خطاب اوباما الانتخابي تركز على ضرورة خروج القوات الامريكية من العراق.

ورغم ان المسودة الاخيرة التي صادقت عليها الحكومة تختلف جوهرياً عن المسودة الاولى وهناك اصلاحات اساسية في هذه المسودة، لكن تبقى بعض البنود مبهمة وغامضة وستكون محور جدال ونقاش ساخن في البرلمان العراقي.

الواجب والمرفوض فى الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة

د. سيد حسين موسوى اعتماد (الثقة)٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٨

دخل موضوع توقيع الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق مرحلة حساسة مع أربع تحولات مهمة خلال الأيام الأخيرة. فهذه التحولات الأربعة تتسق مع وجود قرار من واشنطن بتخفيض حجم قواتها فى العراق ابتداء من شهر مارس من العام القادم (٢٠٠٩)، وقيامها بوضع جدول زمنى لخروج القوات المتعددة الجنسيات من العراق يتم تنفيذه بشكل تدريجى.

وهذه التحولات الأربعة هى:

الأول هو وجهة النظر التى أبداها مكتب آية الله السيستانى مرجع التقليد للشيعة، والتى تفيد بأن آية الله السيستانى قد عهد بموضوع توقيع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة لعرضه على البرلمان العراقى للموافقة عليه فى حالة ما إذا رأى هذا البرلمان مصلحة للعراق فى هذا الموضوع.

والثانى هو صدور فتوى من هيئة علماء المسلمين تقوم على تحريم هذه الاتفاقية برمتها، حيث أكدت هيئة علماء المسلمين فى العراق (وهى المؤسسة الدينية لأهل السنة فى العراق) فى بيانها الذى أصدرته يوم الثلاثاء ١٤ أكتوبر ٢٠٠٨، مع وضعها لهذه الاتفاقية على أنها اتفاقية استعمارية، أكدت على أن مفاد هذه الاتفاقية غير ملزم للشعب العراقى. وقد وجه الدكتور حارث الضارى المتحدث باسم هذه الهيئة تحذيره لحكومة نور المالكى فيما يتعلق بتوقيع هذه الاتفاقية.

والثالث هو ما قام به تيار مقتدى الصدر وما أبداه من رد فعل سلبى تجاه شكل ومحتوى هذه الاتفاقية، ومطالبته بخروج القوات الأجنبية من أرض العراق بلا قيد أو شرط.

والرابع هو إدعاء قائد القوات الأمريكية المتمركزة فى العراق بأن إيران قامت بتقديم رشاوى إلى نواب البرلمان العراقى للامتناع عن الموافقة على هذه الاتفاقية فى ساحة البرلمان. ومن المؤكد أن قائد القوات الأمريكية قد قال إنه لا يملك الدليل القاطع على صحة هذا الإدعاء، وأنه يعتمد فقط فى ذلك على معلومات توصلت إليها المخابرات. وقبل الدخول إلى محتوى هذه الاتفاقية لابد أولاً من تقييم وضع هذه التحولات والمواقف الأربعة، وذلك بسبب أهمية وضع وموقف متخذيها.

من الواضح لكافة المراقبين أن المواقف التى اتخذها آية الله السيستانى منذ احتلال العراق فى العام ٢٠٠٣م وحتى الآن كانت تتسم بصبغة دعوية إرشادية توجيهية، وأن آية الله السيستانى فيما يتعلق بوضع الولايات المتحدة فى العراق لم يقدم مطلقاً بشكل مباشر على إصدار فتوى أو التصريح برأى قاطع تجاه التحولات والتطورات السياسية فى هذا البلد، وفى ردوده على استشارات الساسة العراقيين له بشأن الأمور الحساسة كان يحيلهم عمداً إلى قرارات مؤسسات اتخاذ القرار مثل البرلمان العراقى أو إلى إجماع القوى والتيارات السياسية العراقية. ويقال إن آية الله السيستانى فى لقاء له مع "بول برايمر" الحاكم الأمريكى فى العراق خلال الفترة الانتقالية، والذى كان قد طلب رأيه فيما يتعلق بإقرار النظام الفيدرالى فى العراق، قد قال له، أنا أيضاً لست عراقى الجنسية، وكذلك أنت. وبناءً على هذا دع شعب العراق يتخذ قراره فيما يتعلق بمصيره وبنظام البنية السياسية التى يرغب فيها، عن طريق المؤسسات القانونية النيابية والدستورية. وفيما يتعلق بالاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق، على ما يبدو أن آية الله السيستانى يرغب فى أن تكون المؤسسات القانونية العراقية، خاصة البرلمان هى المتخذة للقرار فى هذا الشأن.

أما بالنسبة لصدور فتوى من هيئة علماء المسلمين بتحريم توقيع أى نوع من الاتفاقيات الأمنية بين العراق والولايات المتحدة فيجب القول أن هذا الموقف من جانب هيئة علماء المسلمين كان متوقعاً حدوثه بالفعل، وذلك لأن هذه الهيئة إلى جانب الأحزاب والمؤسسات السياسية لأهل السنة مثل جبهة الوفاق قد أبدت، منذ بداية عمليات احتلال العراق وحتى الآن، ردود فعل سلبية إزاء كافة التحولات والتطورات والتغييرات السياسية التى جرت بعد احتلال هذا البلد، وهذه الهيئة تعتبر بشكل واضح أن العراق لا يزال بلداً تحت الاحتلال. فهذه الهيئة تحمى المقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال، وتعتبر كذلك أن الحكومة والدستور وكافة المؤسسات المنتخبة والمعينة فى العراق، مؤسسات غير شرعية وغير مشروعة، وما هى إلا نتاج لقوات الاحتلال الأمريكية.

ورغم هذه المواقف الحاسمة بالقطع هناك ثلة من الأحزاب السياسية السنية فى العراق تشارك بالفعل فى المسار السياسى الحالى فى هذا البلد، إذ نرى بالفعل طارق الهاشمى زعيم

جبهة الوفاق العراقية يشغل منصب مساعد رئيس الوزراء فى الحكومة العراقية الحالية.

أما عن موقف تيار مقتدى الصدر تجاه الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق فهذا التيار تعرض منذ بداية احتلال العراق حتى الآن لتحولات وتطورات سياسية كثيرة. ففى الحقيقة تحول جناح مقتدى الصدر عملياً إلى تيار جمع تحت مظلته كافة المعارضين للاحتلال الأمريكى للعراق، على مختلف توجهاتهم وانتماءاتهم الدينية والطائفية، وأخذوا يطرحون مطالبهم ورغباتهم تحت هذه المظلة.

لقد قام تيار مقتدى الصدر مرات عدة بعزل نفسه عن المسار السياسى الجارى فى العراق، بل كانت له اشتباكات عسكرية مع القوات الأمريكية وقوات الأمن العراقية فى الجنوب العراقى، وفى ضاحية الصدر فى مدينة بغداد، ومع هذا وبسبب النسيج الدينى المذهبى فى العراق فإن مكانة مقتدى الصدر بين المرجعيات الدينية لا تعد شيئاً بالنسبة للمكانة التى يحوزها آية الله السيستانى.

وكان آخر رد فعل لتيار مقتدى الصدر إزاء هذه الاتفاقية هو ما أعلنه هذا التيار من أنه إذا ساعدت هذه الاتفاقية فى جدولة خروج القوات متعددة الجنسيات من العراق فإن التيار سوف يعيد النظر فيما يتعلق بمحتوى هذه الاتفاقية.

ومن بين المواقف السابقة، يعتبر تصريح القائد الأمريكى للقوات متعددة التمركز فى العراق تصريحاً غير مسبوق، وذلك لأن القادة الأمريكيين المتمركزين فى العراق من أمثال الجنرال بترايوس تحدثوا مراراً عن تدخل إيران فى شئون العراق، وعن دخول القنابل والصواريخ المضادة للمدرعات من إيران إلى العراق، وإدعاءات أخرى كثيرة، إلا أن هذه هى المرة الأولى التى يدعى فيها قائد عسكرى قيام إيران بتقديم رشاوى إلى نواب البرلمان العراقى لكى يرفضوا الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن.

وهذا الإدعاء الذى صدر عن قائد عسكرى أمريكى كبير، يعتبر إهانة واضحة لنواب الشعب العراقى فى مجلسه النيابى، قبل أن يكون مدعاة لتأذى إيران وتشويه صورتها، وذلك لأنه إذا كان نواب البرلمان العراقى عرضة لأن تقوم إيران بشراء ذممهم ونزاهتهم، فماذا سيقول بشأن زعماء القبائل والعشائر العراقية (المسماه الصحوات) الذين قامت الولايات المتحدة بتنصيبهم لمواجهة خلايا القاعدة وبؤرها فى بعض المحافظات والأقاليم الوسطى والغربية فى العراق، خاصة محافظة الأنبار، وذلك فى مقابل منحهم بدلات مادية لقيامهم بهذه المهمة؟ وماذا تقول الولايات المتحدة كذلك بشأن استخدامها للعناصر المتبقية من المنافقين فى قاعدة الأشرف العراقية، والذين تحولوا إلى مصادر استخباراتية ومصادر للمعلومات التجسسية؟

وبعد تقييم التحولات والتطورات الجديدة المتعلقة بالاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق، نتناول إذاً أصل هذه الاتفاقية ومحتواها والأجواء والأوضاع المحيطة بها.

١-النقطة المهمة والمبدئية فى هذه الاتفاقية هى أن لا أحد سواء داخل العراق أو خارجها قد اطلع على مفاد هذه الاتفاقية وبنودها.

والوضع الذى بدت عليه مسودتها بحيث تبدو كأن مهمة المؤسسات القانونية العراقية تنحصر فى توقيعها فقط. إذ إن مفاد ومحتوى مسودة هذه الاتفاقية لم يتم عرضه على الرأى العام. وليس لدى الصحافة العراقية، ولا حتى لدى الأحزاب السياسية الفعالة معلومات عن أى من بنود هذه الاتفاقية وتفاصيلها. وكل ما قيل أو كتب حتى الآن فى الصحافة ووسائل الإعلام العراقية والأجنبية حول محتوى الاتفاقية الأمنية بين بغداد والولايات المتحدة يمكن تقسيمه إلى قسمين: القسم الأول، هو تلك التقارير والمقالات التى قام بتسريبها إلى وسائل الإعلام، بعض المسئولين عن دراسة هذه الاتفاقية وعدد من أعضاء البرلمان العراقى.

القسم الثانى، هو تلك التخمينات والظنون والتوقعات التى صدرت عن المحللين السياسيين والمراقبين والصحفيين تأسيساً على ما فعلته الولايات المتحدة بعد احتلال ألمانيا واستسلام اليابان فى الحرب العالمية الثانية.

وقد أدى عدم نشر مفاد ومحتوى هذه الاتفاقية من جانب الولايات المتحدة والمسئولين فى الحكومة العراقية ووضعها موضع السرية القصوى (على الأقل فى هذه المرحلة) إلى إضفاء نوع من المصداقية على تلك التخمينات والتوقعات. ومن هذا المنطلق ونظراً لعدم شفافية الولايات المتحدة والحكومة العراقية فيما يتعلق بهذا الشأن، يحق للأحزاب السياسية العراقية، وللمراقبين للشئون الإقليمية والدولية أن يسيئوا الظن فيما يتعلق بماهية هذه الاتفاقية ومحتواها، لأن الأحزاب السياسية المعارضة فى العراق والمراقبين السياسيين للشأن العراقى يفترضون مسبقاً أنه لو كان وضع هذه الاتفاقية وتدوينها يتم بالفعل وفق الأصول والقواعد المعمول بها فى العلاقات الدولية، لما كان قد ظهر كل هذا الخوف من نشرها ودراستها وبحثها ومناقشتها بشكل شامل. وعلى سبيل المثال فقط، أشير هنا إلى تساؤل مفاده: هل كانت الحكومة الأمريكية تستطيع أن تحصل على موافقة على اتفاقيتها مع دولة الهند حول التعاون النووى المشترك دون إطلاع الكونجرس ومجلس الشيوخ والصحافة الأمريكية وباقى المؤسسات الأمريكية المؤثرة على محتواها وبنودها ثم تقوم بتنفيذها بعد ذلك؟

٢-لقد صدرت حتى الآن تصريحات مختلفة وآراء متباينة من جانب المسئولين العراقيين حول مفاد هذه الاتفاقية

الأمنية. فقد قال هوشيار زيبارى وزير الخارجية العراقى قبل عدة أشهر على هامش اجتماع وزراء الخارجية العرب الذى عقد فى القاهرة: أن هذه الاتفاقية متعددة المراحل وليست طويلة الأمد. كما أكد جلال طالبانى رئيس جمهورية العراق فى تصريح مشابه على أن الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن سوف يتم تنفيذها بشكل تجريبى على مدى فترة عامين قابلة للتمديد. بينما يقول البعض من نواب البرلمان العراقى أن الفترة الزمنية لهذه الاتفاقية تصل إلى عشرين عاماً وأن الجانب الاستعمارى فيها يغلب على باقى الأصول والمبادئ التى تحكم العلاقات القائمة على القواعد والأصول الدولية المتعارف عليها. وبعض الأحزاب السياسية العراقية مثل حزب جبهة الوفاق يقولون إن الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن سوف تحول العراق إلى بلد يكون تحت وصاية أمريكا دون أى مبرر. وبناء على هذا، فإن كل ما ظهر من تصريحات حول مفاد ومحتوى هذه الاتفاقية لا يتعدى كونه طيفاً من التصريحات المتفائلة والمتشائمة بشأن هذه الاتفاقية.

ومن الواضح أن صناع القرار الذين يعتبرون أنفسهم بشكل واضح مدينين للولايات المتحدة، يروجون للجوانب الباعثة للتفاؤل فى هذه الاتفاقية، بينما يروج المعارضون لجوانبها الباعثة للتشاؤم.

ولكن يبقى السؤال بأنه إذا كانت هذه الاتفاقية لا تحوى أى خطر على أمن العراق وسيادته الوطنية، فلماذا يرفض نشر مفادها ومحتواها بهدف إنهاء كل هذه الظنون والتخمينات الموجودة؟

٣-بناء على بعض التقارير، فإن هذه الاتفاقية ضمت ضمن بنودها، إنشاء قواعد عسكرية أمريكية فى عدد من النقاط الاستراتيجية على أرض العراق (بما يشبه القواعد الأمريكية فى ألمانيا واليابان)، ومنح سلطات غير محدودة للقوات الأمريكية المتمركزة فى هذه القواعد فى إطار مواجهة العناصر والقوى والدول التى تمثل تهديداً للمصالح الأمريكية، وعدم صلاحية المحاكم العراقية فى تعقيب ومحاكمة الجنود الأمريكيين حال قيامهم بأى جريمة على أرض العراق. وفى النهاية، السيطرة الكاملة والمطلقة تقريباً للولايات المتحدة على عمليات اكتشاف واستخراج وبيع البترول العراقى. إن بنداً واحداً من هذه البنود التى حوتها هذه الاتفاقية، طبقاً لما ذكرته بعض التقارير، كفيل بأن ينال من سيادة العراق الوطنية. وهنا يجب القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد أخطأت خطأ جسيماً فيما يتعلق باعتبارها وضع العراق مشابهاً لوضع ألمانيا النازية ووضع اليابان فى الحرب العالمية الثانية، وذلك لأن العراق قبل سقوط نظام صدام حسين، لم يكن بمثابة دولة معادية على الأقل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وبالنسبة للدول التى أرسلت قواتها العسكرية إلى هذا البلد. فالولايات المتحدة أقدمت على قيادة تحالف عسكرى متذبذب، وقامت باحتلال هذا البلد دون الحصول على موافقة من مجلس الأمن، وبدعوى وجود أسلحة للدمار الشامل على أراضيه.

وصدور قرار لمجلس الأمن بشأن التفويض بمهمة إقرار الأمن وإقامة حكومة فى العراق إلى القوات المتعددة الجنسيات تحت قيادة الولايات المتحدة لا يغير من الماهية والصفة الاستعمارية لما قامت به الولايات المتحدة على أرض العراق، أما هذه الامتيازات التى تنوى الولايات المتحدة أن تخص نفسها بها فى نص اتفاقيتها الأمنية مع العراق فهى امتيازات مجحفة ظالمة واستعمارية وغير قانونية.

والنقطة المهمة هنا هى أن قرار مجلس الأمن الذى حازت القوات المتعددة الجنسيات بزعامة الولايات المتحدة بموجبه على السند القانونى والشرعى لوجودها وتمركزها فى العراق، هذا القرار لم يمنح لا الولايات المتحدة ولا لأى دولة أخرى حق المطالبة بنصيب أو السيطرة طويلة الأمد على نطاق ومجال المصالح الوطنية العراقية. والواقع يشير إلى أن كثيراً من المسئولين الأمريكيين يصفون أرض العراق على أنها ولاية من الولايات الأمريكية. وحتى إذا حاولت الحكومة الأمريكية أن تصور ما تقوم به فى العراق على أنه عمليات تتم فى إطار المفاهيم الإنسانية من قبيل إنقاذ العراق وجيرانه من نظام شيطانى عدوانى، فإن محتوى وبنود اتفاقية لها نفس المحددات والمفاهيم التى ذكرناها آنفاً يذهب بهذه الدعاوى والادعاءات الأمريكية الإنسانية - فيما يتعلق بإنقاذ شعب العراق - أدراج الرياح. وكنتيجة لذلك، فإنه على ما يبدو أنه حتى لو قبل الجيل الحالى من قادة العراق السياسيين هذه الاتفاقية المذلة تحت أى دعوى، خاصة بدعوى مفاهيم من قبيل التقدير للدور الأمريكى، فإن الجيل التالى من قادة العراق السياسيين سوف يقومون بمواجهة تداعياتها ونتائجها، ونقد وتجريح وتقريع آبائهم بسبب قبولهم لهذا الذل والعار، وتسليمهم لمفتاح أكثر الجوانب حساسية فى السيادة الوطنية العراقية إلى الأجانب.

٤-هناك موضوع آخر يحظى بأهمية قصوى فى هذه الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة، ويتمثل فى المخاطر التى يمكن أن تتسبب فى إيجادها مثل هذه الاتفاقية فى محيط الأمن القومى لجيران العراق، خاصة إيران (بسبب حدودها الطويلة مع العراق). وترتيباً على هذا، فإنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية قبل قيامها بتوقيع أى نوع من الاتفاقيات الأمنية (بحجم الاتفاقية التى تقرر توقيعها مع العراق) أن تقوم باستطلاع رأى كافة الدول المجاورة للعراق.

من الممكن أن تتحجج واشنطن بمسألة أنها تقوم بتوقيع اتفاقية أمنية بين دولتين لهما كل الحق فى اختيار حليفهما

الإقليمى والدولى، ولكن هل تتعامل الولايات المتحدة بنفس هذا المنطق فيما يتعلق بالاتفاقيات الأخرى التى توقع بين الدول؟ لقد سجلت الولايات المتحدة فى تاريخها أمثلة كثيرة لتدخلها فى اتفاقيات أمنية ودفاعية وتعاقدات تسليحية يتم توقيعها بين دولتين من الدول الأعضاء فى منظمة الأمم.

وهل دولة مثل كوبا مثلاً، لم يكن لديها الحق - من وجهة نظر الولايات المتحدة - فى أن تعقد اتفاقاً مع الاتحاد السوفيتى السابق على نشر صواريخ بعيدة المدى على أراضيها لمواجهة المخاطر المحتملة؟ لكن العالم بأسره كان شاهداً على دق نواقيس الخطر لقيام حرب نووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق بسبب أزمة خليج الخنازير خلال عقد الستينيات من القرن الماضى.

وآخر تلك الأمثلة والنماذج سجلته معارضة الولايات المتحدة الشديدة ورفضها لقيام روسيا ببيع أسلحة متقدمة فى مجال الدفاع الجوى لإيران. وبناء على هذا، فإن من حق جيران العراق أن يظهروا رد فعلهم إزاء الأبعاد والتفاصيل والمخاطرات التى تحتويها الاتفاقيات الأمنية والعسكرية بين بغداد وواشنطن.

إن أى دولة لا تستطيع أن تعّرض مجال أمنها القومى لأى خطر. كما أنه ليس لأى دولة الحق لأن تحول أرضها إلى منصة وقاعدة لتمثل خطراً وتهديداً لجيرانها عن طريق القوات الأجنبية التى ستتمركز فيها. إن الولايات المتحدة لها بالفعل قواعد عسكرية فى مختلف دول المنطقة، فقطر والبحرين والإمارات والكويت والسعودية من الدول التى وضعت قواعد عسكرية ولوجيستية تحت تصرف الولايات المتحدة الأمريكية.

وإيران كدولة مستقلة لها الحق فى أن تسيئ الظن فيما يتعلق بإقامة قاعدة عسكرية أمريكية على أرض العراق، وذلك لأسباب عدة ومنها تلك الإجراءات والأعمال العدائية التى تمارسها واشنطن ضد الجمهورية الإسلامية. ولهذا السبب فإن الأخيرة لها الحق فى تحذير وتنبيه المسئولين العراقيين بشأن توقيع أى نوع من الاتفاقات والتعاقدات العسكرية مع دولة أو دول يكون لديها ميول عدوانية تجاه إيران.

تقول آخر التقارير الواردة من العراق إن موضوع انعقاد الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن قد خرج من حيزه السياسى، ومن أروقة الحكومة والدولة، وأصبح الآن مطروحاً على الساحة المجتمعية، حيث وقعت موجات من المعارضة والرفض لتوقيع هذه الاتفاقية فى كافة أنحاء المدن والأراضى العراقية، وبدت جماهير الشيعة وأهل السنة فى هذا البلد متفقة ومتوحدة للاعتراض على مفاد ومحتوى الاتفاقية.

صراع على وجود القوات البريطانية في العراق

ابرار (الأبرار) ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٨

بدأ الخلاف بين الحكومة العراقية وبريطانيا منذ شهر مارس الماضى على أداء القوات البريطانية فى جنوب العراق، ومازال الخلاف قائما ، وقد أعلن (نورى المالكى) رئيس وزراء العراق فى ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٨ "بأنه لا يعد هناك حاجة للجنود البريطانيين من أجل استقرار الأمن والرقابة على المناطق التى يقطنها الشيعة، وعليهم مغادرة العراق في أقرب وقت ممكن"، حيث يقدر حجم القوات البريطانية في جنوب العراق بنحو يزيد على ٤١٠٠ جندى، خاصة الموجودين فى القاعدة الكائنة خارج مدينة البصرة.

ووفقا للتقارير الواردة حول هذا الخصوص، فإن الجيش البريطانى قد امتنع عن الدخول في إحدى المعارك التى خاضها الجيش العراقى مع بعض العناصر المتمردة خلال الربيع الماضى، بل وتذكر بعض المصادر أنه اتهم بالتعاون مع بعض الميليشيات المقاومة ضد الجيش العراقى، ومنذ ذلك الحين والعلاقات الثنائية العراقية - البريطانية متوترة، على النحو الذى وصل إلى إبداء الحكومة العراقية اعتراضاً شديداً، حينما بعث السيد مالكى رسالة احتجاج شديدة اللهجة إلى نظيره البريطانى براون، إلا أنها لم تحظ بأى اهتمام من قبل الحكومة البريطانية. مما زاد هذا الأمر من غضب رئيس الوزراء العراقى الذى أعلن رسميا: "عن عدم احتياج بلاده للقوات البريطانية، ودعاهم إلى مغادرة الأراضى العراقية"، خاصة أنه قد اعتبر بريطانيا أحد العوامل المؤثرة في أزمة البصرة، والتى انتهت إلى اضعاف قدرة الحكومة العراقية على السيطرة هناك، ورغم ذلك تسعى بريطانيا إلى ابقاء قواتها بالعراق، الأمر الذى يضع علامات استفهام كثيرة حول هذا الوجود البريطانى، وخاصة في منطقة

الجنوب. ومن هذا المنطق، سارع مسئول بريطانى رفيع المستوى إلى العراق لمقابلة القيادة العراقية وإجراء العديد من المباحثات حول مستقبل الوجود البريطانى في العراق. وفى إطار الموضوع نفسه، صرح اللواء اندى سالمون القائد البريطانى للقوات متعددة الجنسية المستقرة جنوب شرقى العراق قائلا: "إلى الحين لم يتحدث معى أحد من مسئولى الحكومة العراقية عن خروج القوات العسكرية الأجنبية من جنوب العراق"، وكذلك أكد سالمون أن تحت قيادته أكثر من ٤١٠٠ جندى بريطانى بالعراق، يقيمون على مساعدة الجيش العراقى في تدريب وتعليم الجنود العراقيين على مواجهة المخاطر والعمليات العسكرية. أما فيما يتعلق بتصريحات الرئيس نورى المالكى صرح سالمون قائلا: "إنه يعلم بما يفكر فيه المالكى. وعن عدم احتياج القوات المقاتلة في البصرة، وقطعاً فلا وجود لقوات مقاتلة بريطانية هناك، ولكننا نميل إلى تقديم المساعدات للقوات العراقية حتى يتسنى لهم إعادة الأمن والاستقرار لبلادهم". وكذا صرح أيضا بيل راميل وزير الدولة البريطانية في شؤون الشرق الأوسط أن استمرار وجود القوات البريطانية في العراق من الأهمية بمكان، وهناك اتفاقيات جديدة مع الحكومة العراقية خلال الأسابيع القادمة للسماح باستمرار الوجود العسكرى البريطانى بالعراق. ومن ناحية أخرى، وبينما ترغب الحكومة العراقية في خروج القوات البريطانية من أراضيها، ترى حكومة اقليم كردستان صاحبة الآراء الخاصة ببقاء القوات الأمريكية لتحقيق بعض المكاسب، حيث صرح بارزانى رئيس حكومة اقليم كردستان في جلسة صحفية تناول فيها محتوى تصريحات بيل راميل وزير الدولة البريطانى قائلا: "إن مباحثات مفصلة قد جرت فيما يتعلق بالاتفاقيات الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق، وكذا هناك ثمة اتفاقيات أخرى مع الحكومة البريطانية، نأمل أن تحقق النتائج المرجوة".

مطرقة ايران على رأس إسرائيل

اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ١٦/ ١١/ ٢٠٠٨

في خطاب ألقاه بنيويورك أمام مجموعة من الزعماء والملوك العرب دعا شيمون بيريز الدول العربية الى التحالف مع الكيان الصهيوني لمواجهة التحدي الايـراني. ووصف رئيس الكيان الصهيوني ايران بانها ذات تطلعات استكبارية وارهابية وخطيرة.

لا عتب على شيمون بيريز فهو العدو المكشرعن انيابه وصاحب الخبرة الطويلة في قتل وترويع العرب والفلسطينين، لكن العتب كل العتب على زعماء ورؤساء الدول العربية الذين جلسوا في قاعة المؤتمر واستمعوا الى خطاب شيمون بيريز وصفقوا له على خطابه الرنان حول التعايش والتسامح والتقارب بين العرب والصهاينة.

لا يخفى على أحد في العالم ان الادارة الامريكية والكيان الصهيوني يركزان على قضية جوهرية في الشرق الاوسط وهي تخويف العرب من ايران واظهار ايران بانها اكبر واخطر عدو يهدد السلام والامن في المنطقة.

ويبدو ان بعض القيادات العربية ورغم علمها الكامل بماهية النظام الايراني تستعدي ايران استرضاءً للسيد الامريكي.

وغم كل الضغوط والمؤامرات التي يمارسها الحلف الصهيوامريكي ضد ايـران، فالجمهورية الاسلامية هي اقوى دولة اسلامية في العالم تحتضن وتدعم كل قوى التحرر والاستقلال من ربقة الاستعمار والاحتلال الصهيوامريكي وتدعو كل القيادات والزعامات العربية الى الاتكال على شعوبها وشبابها بعد الاتكال على الله سبحانه وتعالى وليس الاتكال على التحالف والتقارب والتطبيع مع جزّاري اطفال ونساء المسلمين كجورج بوش وشيمون بيريز وتسيبي ليفني وايهود اولمرت.

انقلاب قطر-أبو ظبي البطيء للاستيلاء على الجزر

بيروز مجتهد زاده ■ وكالة أنباء "ايلنا"١٢/ ١١/ ٢٠٠٨

المؤامرة على اغتيالي من البعض وسعيهم لتشديد الرقابة علي في الصحافة، قد عقد الوضع لدرجة أنني اليوم أشعر بصعوبة في توجيه تحذير للحكومة الحالية فيما يخص تظاهر مشايخ قطر وأبو ظبي بالصداقة لطهران هو في الواقع انقلاب بطيء للسيطرة على جزر طنب وأبو موسى.

هذه الصعوبة ناجمة من محاولة العناصر المذكورة تصفيتي في وسائل الإعلام وخاصة في الصحافة. ولا يعرف السادة أنه عندما تفرض الإمارات على جامعة الدول العربية أن تستدعي وزير خارجية أحمدي نجاد وتوجه الاتهام لإيران في حضوره "باحتلال جزر طنب وأبو موسى" وتتقدم بشكوى للأمم المتحدة، أو تتحرك رأسا من دون الرجوع لأحد بنفس الاتهام في الأمم المتحدة، فإنها بهذا الإجراء ليست صديقة إيـران، بل إنها بهذه الإجـراءات العدائية تقدم نفسها وكأنها أقسمت اليمين على معاداة إيران. يجب أن نلتزم الدقة حيث إن أبو ظبي تسعى بمعاونة أذناب أمير قطر أن تقدم نفسها كصديقة لإيران وتسعى بشكل حثيث لخداع الحكومة الإيرانية وتضعها في موقف طبقا لما تتخيله الإمارات ترضى بتوثيقاتها المفتعلة لانضاج انقلابها الهادئ للاستيلاء على الجزر الإيرانية.

وكانت قصة دعوة السيد أحمدي نجاد لقمة مجلس التعاون الخليجي في العام ٢٠٠٧م وإعلان البيان الختامي لهذه الجلسة مؤامرة تم التخطيط لها من جانب أمير قطر وعميله "العطية"

المعادي لإيران والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي وأذنابه في وزارة الخارجية الإيرانية.

وجاء في البيان المذكور أن "هذه الجلسة" الجلسة التي شارك فيها الرئيس الإيراني "الاعتراف بأن جزر طنب وأبو موسى جزر إماراتية" أي التوثيق في هذا المجال أن رئيس الجمهورية الإيراني قد أعلن رسميا أن جزر طنب وأبو موسى تتبع إمارة أبو ظبي. الأبعد من أنه في عهد السيد خاتمي ليس ماذا كانت نتيجة إصدار قطر وأبو ظبي الآوامر لقواتها المسلحة بالهجوم على المياه الإقليمية الإيرانية في نواحي جزر أبو موسى وخطف عدد من المواطنين الإيرانيين من تلك النواحي ونقلهم إلى الدوحة وأبو ظبي ودبي وإهانتهم ومحاكمتهم وقتلوا واحدا منهم، وتجاوزت وزارة الخارجية كل القوانين الوطنية والدولية ولم تصدر أي اعتراض ولو مختصر على هذ الاعتداء المسلح. وكان تسجيل الاعتراض في هذه المواضع سيكون مفيدا في عمليات اختلاق ملفات العداء. وحتى لولم تمنع تكرار هذه الفعلة كانت ستحول دون الاستناد على هذه الحادثة باعتبارها "محاولة وطنية لإنهاء احتلال إيران للجزر" المثير للدهشة أن السيد وزير الخارجية آنذاك "كمال خرازي" كان قد عاد من زيارة ما إلى إيران وفي مطار مهرآباد أمر وسائل الإعلام الإيرانية ألا تثير هذا الأمر ولا تكتب شيئا في هذا الصدد. لماذا؟ ليس معلوما!! وحتى الآن لم يقم أي شخص بالتعليق على ما حدث، ولم يبد أي شخص رغبة في سماع أي إيضاح.

وفي موضوع الجزر جدير بالذكر أن أبو ظبي وقطر قد أعلنت أن العودة القانونية للجزر الثلاث إلى لإيران في نوفمبر ١٩٧١م هي "احتلال" لهذه الجزر من جانب إيران وأخذور يروجون لهذ الأمر، ونتيجة لدراساتنا القانونية - التاريخية حول سعي إيران على مدى ٦٨ عاما من احتلال هذه الجزر على يد بريطانيا "١٩٠٣ حتى ١٩٧١م" باسم شيوخ الشارقة ورأس الخيمة لخلق حالة من الاعتراض على الاحتلال والإخلال به وإحداث انقطاع فيه، ومنذ فترة توصلوا إلى نتيجة في محاولة يائسة أن يتعاملوا بالمثل ويحدثوا انقطاعا فيما يسمى احتلال الجزر من إيران والاعتراض عليه والإخلال به، ويعملوا من خلال التقدم بشكاوى واهية وغير منطقية ضد إيـران في الأمم المتحدة طبقا لخاليهم الواسع أن يسجلوا "اعتراضهم" على "احتلال" إيران للجزر ويوثقوا هذا الاعتراض. ويعملون من خلال دعوة رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية لقمة مجلس التعاون الخليجي وإصدار ذلك البيان باسم رئيس جمهورية إيران على تسجيل "الإخلال" القانوني في عملية احتلال إيران للجزر وتوثيقه. كما يعملون أيضا عن طريق الهجوم العسكري على المياه الإقليمية الإيرانية في نواحي أبو موسى وخطف مواطنين إيرانيين على تسجيل "حالة الانقطاع" في احتلال إيران للجزر وتوثيق هذه الحالة المثير للدهشة أكثر من كل هذا ليس فقط أن وزارة الخارجية لم ولن تعترض على أي من هذه المواقف بل إنها بصمتها هذا تخدم مواقف أعداء إيران في قطر وأبو ظبي

وبالنظر إلى تاريخ العطية العنصري المعادي لإيران ومؤامراته وهو في منصب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي في إطار إهاناته الواضحة للقومية والجنسية الإيرانية وتغيير أسم الخليج ، ثم استكمال مؤامراته مع أبو ظبي وقطر لفصل جزر طنب وأبو موسى عن إيران كان يجب بالإساس منع هذا الشخص من دخول إيران باعتباره "شخصا غير مرغوب فيه" لكننا نرى أنه ليس فقط يوجد في طهران بشكل وقح لكنه يضحك على ذقوننا بإعلانه أنه يريد تفعيل المواد الاثنى عشر المقترحة من جانب الرئيس الإيراني، هذا في حين أنه من حيث الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي الفارسي بصيغته الحالية فإنه ليس في صالحنا مطلقا ومن ناحية أخرى المواد الاثنى عشر المقترحة لم ترد بها إشارة إلى الشروط المبدئية لأشكال التنسيق الرسمي من جانب إيران معهم أي "احترام الهوية القومية" و "احترام الوحدة الوطنية ووحدة الآراضي" الإيرانية. الأدهى من ذلك أنه خلال تظاهر آل الوقح، جلس وزير الخارجية الإيراني إلى جواره واحتراما لأشكال التفرقة العنصرية المعادية لإيران يتحدث عن الخليج الفارسي باسم "الخليج" الأسوء من ذلك أن السيد الوزير في تجاهل تام يؤيد مؤامرة العطية ورفاقه في إطار الارتقاء بالضربات القوية الموجهة لإيران والاقتصاد الإيراني من جانب الدور التجاري والاقتصادي لدبي باعتبارها عامل جذب للأموال الإيرانية والقوى البشرية ومبادراتنا التجارية، ضربة قاصمة لمكانتنا وأخلاقياتنا الوطنية نحن الإيرانيين بدلا من أن يفكر في طرح إنشاء ميناء حرا في كيش وقشم حتى يواجه هذه الضربات

وبالنظر إلى حقيقة أن الإمارات وهؤلاء الشيوخ يتحدثون حتى في المحافل الإقليمية والدولية بشكل دوري عن خوفهم المفرط من كون إيران قوى عظمى في الخليج من الطبيعي ألا نواتيهم الشجاعة على القيام بهجوم مسلح على المياه والآراضي الإيرانية من دون القيام بأعمال التنسيق اللازمة عن طريق أعوانهم.

ويبدو أن السبب الأساسي في تعجل أميري قطر وأبو ظبي وأذنابهم في إنضاج هذا الانقلاب الهادئ ناجم عن حقيقة أنه في الوقت الراهن بسبب انكماش الدور المتفوق للسعودية في

مجلس التعاون الخليجي وفي منطقة الشرق الأوسط العربي تهيأت الفرصة لأمير قطر حتى يستطيع مستفيدا من قدرته المالية أن يملأفراغ السعودية في مجلس التعاون وفي السياسات الإقليمية، ويستطيع قبل عودة السعودية انضاج مؤامرته هذه والترويج لادعائه القومية العربية "في دحر إيران" في الخليج الفارسي. والسياسات التي تتبنيها السعودية في هذا الصدد وبصفة عامة مع إيران في الخليج الفارسي، هي سياسة خلق توازن معقول للحفاظ على السلام والأمن في المنطقة للصالح العام، واستراراً لهذه الاستراتيجية كان السعوديون دائما يلعبون دور الكابح تجاه السياسات المتعنتة لمجلس التعاون الخليجي حيال إيران، وقد قامت مرتين على الأقل على مدى الستة عشر عاما الماضية بتوبيخ الإمارات علانية على محاولتها تسييس وتدويل ادعاءاتها بخصوص جزر طنب وأبو موسى. والسعودية في الوقت الراهن بسبب المشاكل التي ظهرت في علاقاتها مع الولايات المتحدة تفضل في سياساتها الدولية والإقليمية والمحلية الحفاظ على نوع من عدم التحرك، وهذا التوجه ناجم التعقيدات الكثيرة التي تواجه علاقاتها مع الولايات المتحدة بخصوص الصلة بمؤامرتها المشتركة مع حكومة نولز شريف في باكستان والـ سي اي ايه وسعي المتآمرين نشر الوهابية في آسيا الوسطى والقوقاز والتي أدت إلى ظهور اختراع القاعدة وطالبان ومفهوم الإرهاب الدولي. وقد استغل أمير القومية العربية الطماع آل ثاني في قطر غياب السعودية النسبي ومن المؤكد المؤقت حتى يقد نفسه كبطل القومية العربية و "ومنقذ جزر طنب وأبو موسى من استعمار الفرس" و"احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية" وقد تعجل في هذا الأمر وقام بتعبئة العطية وسائر أعوانه في مجلس التعاون الخليجي حتى يقوم باختلاقاته في هذا الإطار ويثمر انقلابه الهادئ في تحقيق أطماع أبو ظبي في الانتقاص من الآراضي الإيرانية.

المثير للعجب حقيقة أن وزارة الخارجية الإيرانية ليست مهتمة بالأوضاع مطلقا، فلا تقوم بتنشيط علاقاتها مع القوى الرئيسية في مجلس التعاون أي السعودية وعمان والكويت وتسمح لأبو ظبي أن تعلن عدائها الرسمي لإيران وللأمة الإيرانية، وتعير اهتماما للتعاون مع قطر التي هي بالأساس ليست قوة حقيقية وليست دولة بالمنعى الكامل للكلمة

من نيويورك الى غزة

■ كيهان (الدنيا) ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٨

ان الكارثة الانسانية وابادة النسل التي يرتكبها الكيان الصهيوني هذه الايام في غزة ضد ١,٥ مليون فلسطيني لا يمكن ان تكون بمناى عن نتائج وافرازات مؤتمر حوار الاديان الذي عقد اخيرا في نيويورك.

بعد يوم واحد فقط بعد مؤتمر حوار الاديان باشر الكيان الصهيوني من خلال مهاجمة منطقة بشمال غربي غزة بالصواريخ جولة جديدة من حملاته الوحشية ضد الفلسطينيين وان ابعاد هذه المأساة الانسانية بلغت اليوم درجة قلما شهد تاريخ البشرية مثيلا لها في العقود الماضية.

ان الممارسات غير الانسانية التي يرتكبها الكيان الصهيوني في قطاع غزة وقتله للنساء والرجال والاطفال والمسنين العزل تشكل بلا ريب مصداقا ومثالا صارخا على الانتهاك السافر لقواعد القانون الدولي والجريمة بحق الانسانية الامر الذي يحدث في ظل التحالف مع القوى الغربية الا ان ما اسهم في صلافة وهمجية الكيان الصهيوني الدور الخياني والاستسلامي لبعض الانظمة العربية.

ان مشروع ايقاف «نهج المقاومة» تبلور الشهر الماضي بهدف اتاحة المجال امام «نهج الاستسلام والرضوخ» وتطبيع العلاقات بين العرب واسرائيل في اطار مؤتمر الاديان «وبمساهمة سخية من السعودية» بحيث ان الاسرائيليين فرحوا وسروا كثيرا من «مواكبة الملك عبد الله بن عبد العزيز» بحيث ان صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية

كتبت نقلا عن الامين العام للامم المتحدة بان كي مون تقول بان هذا المؤتمر كان «فريدا من نوعه تماما» لان رئيس الكيان الصهيوني شيمون بيريس جلس في مادبة العشاء الى جانب الملوك والرؤساء العرب وتناولوا جميعا العشاء جنبا الى جنب.

واوضحت انه الى جانب هذا الامر استفادت اسرائيل من الفرصة المتاحة لتكثف هجماتها واعتداءاتها على قطاع غزة لبلورة مبادرة «السلام مقابل الارض».

وقالت الصحيفة انه انطلاقا من ذلك فان رئيس الوزراء الاسرائيلي المستقيل ايهود اولمرت وفي معرض شرحه لنظرية «الشرق الاوسط الجديد» اعتمد استراتيجية «التفوق الاقتصادي» بدلا من «الهيمنة العسكرية» وطبق من اجل هذه الاستراتيجية الاسرائيلية الجديدة تكتيك «السلام مقابل الارض» من خلال محاصرة قطاع غزة.

ان اغلاق الكيان الصهيوني لمعابر قطاع غزة يتم اليوم على أمل ان يتخلى الفلسطينيون عن مقاومتهم مقابل فتح هذه المعابر. مضيفة ان هذه «اللعبة القذرة» على الرغم من انها نابعة من الافكار الدنيئة للصهاينة والغربيين «الا ان المؤسف فان اللاعبين الرئيسيين فيها هم بعض الدول العربية الذين يلعبون لمدة في ملعب اسرائيل العدوة التي يظنوها صديقة لهم».

إسرائيل والتصريحات المتغطرسة

عصر ايران ١٩/ ١١/ ٢٠٠٨

ربما يحق لزعماء الكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين ان يعيشوا وسط الهواجس والمخاوف المتزايدة من تنامي قدرات الجمهورية الاسلامية الايرانية على خلفية هزائم اسرائيل المنكرة خلال السنوات القليلة الماضية ولاسيما بايدي المجاهدين المؤمنين في لبنان.

لكن ان تشكل اسرائيل تهديدا مباشرا لايران فان هذا مدعاة للسخرية والاستهزاء في آن معا وهي حقيقة يعلم بها الصهاينة قبل سواهم.

نقول هذا في وقت يحاول فيه قادة هذا الكيان الاحتلالي والارهابي الظهور امام العالم بمظهر الطرف القوى في المنطقة القادر على ضرب البنى التحتية الايرانية في العمق مثلما جاء على لسان قائد سلاح الجو الصهيوني في مقابلة صحفية له مع موقع جريدة «دير اشبيغل» الالمانية فقد زعم الجنرال نحوشتان بان سلاحه يملك القدرة على تدمير المنشات النووية التابعة لايران حتى وان كانت تحت الارض.

الظاهر في اطلاق مثل هذه التصريحات الاستفزازية هو ان قادة تل ابيب يحاولون التغطية على حالة الانهيار والاحباط المستولية على المستوطنين الغزاة نتيجة لمسلسل الانكسارات والاخفاقات التي تعرض لها جيشهم المتغطرس في لبنان وفي داخل الارض المحتلة على خلفية تصاعد الضربات الصاروخية الفلسطينية تجاه المستوطنات والمواقع العسكرية الصهيونية هنا وهناك.

فالمؤكد ان الاوضاع المتزعزعة داخل الكيان الصهيوني لا تسمح بمثل هذه العنتريات ولاسيما حيال دولة مقتدرة مثل ايران التي فرضت احترامها على المجتمع الدولي بسبب صمودها وتطورها وتالقها في الميادين المختلفة.

ويمكن القطع بان اسرائيل الغاصبة لم تمر بمرحلة مهينة مثل المرحلة الراهنة التي عدت فيها كلمة المقاومين والصامدين مسموعة في ارجاء الارض على الرغم من الحرب الدعائية للاستكبار العالمي والصهيونية البغيضة للتعتيم عليها.

ولعلنا لا نبالغ اذا قلنا بان الكيان الصهيوني بدأ يشعر قبل غيره بان ساعة زواله قد ازفت بعد اكثر من ٦٠ عاما من الحروب والعمليات الارهابية التي ارتكبها المستوطنون على مرأى ومسمع العالم. وازاء ذلك لا يبدو غريبا ان تتحول هذه الحالة الى كابوس مرعب يقض مضاجع الغزاة الصهاينة المطرودين من اوروبا وانحاء الارض نتيجة لتداعيات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥).

وفي هذا السياق تاتي المخاوف التي تعبر عنها الاوساط السياسية والعسكرية والامنية الصهيونية كلما اقدمت الجمهورية الاسلامية الايرانية على اشهار احد انجازاتها الدفاعية لتبرهن على الواقع المنهار في داخل اسرائيل، وعلى الرغم من ان طهران لم تعلن قط انها في وارد مهاجمة احد عدا اولئك الذين يمكن ان تسول لهم انفسهم التعرض قيد انملة لحرمة اراضيها واجوائها ومياهها الاقليمية في الخليج الفارسي فعندئذ وكما صرح الجنرال رحيم صفوي سيتحتم على المعتدين ان يذوقوا وبال امرهم ويتجرعوا مرارة ادنى تهديد لايران

إيران ومحادثات السلام السورية - الإسرائيلية

■ د. كيهان برزگر ■ تابناك (المنبر) ٨/ ١١/ ٢٠٠٨

هل حدوث اتفاق سلام محتمل بين سوريا وإسرئيل يقلل من الأهمية الإقليمية للجمهورية الإسلامية؟ السلام المحتمل، لن يؤدى إلى حدوث تغيير فى مكانة إيران الحالية، وليس كما يتصور بعض المحللين سيؤدى إلى أن تنسلخ سوريا عن إيران أو خروجها من التحالف الاستراتيجى مع الجمهورية الإسلامية؛ لأن استمرار هذا التحالف الاستراتيجى فى الأجواء السياسية بعد أزمة العراق يقوم فى الغالب على محاولة كلتا الدولتين "لتعريف أدوارهم الإقليمية الجديدة" فى "فترة انتقالية"، ومن هذه الزواية بالنظر إلى المكانة الاستراتيجية، وقدرة إيران على المناورة، فإن هذا الأمر يصب بشكل أكبر فى خانة المصالح السورية.

ووجهة النظر الغالبة على المتخصصين فى الشئون الإقليمية هى أن التحالف الاستراتيجى بين إيران وسوريا قائم على قاعدة القضاء على التهديد الأمنى المشترك من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، وطالما ظل هذا التهديد قائما سيظل هذا التحالف قائما وقويا. لكن الأبعد من هذا أن التحالف بين سوريا وإيران قد تبلور فى ظروف ما بعد الأزمة العراقية فى عام ٢٠٠٣ للوصول إلى هدف استراتيجى آخر، وهو الخروج من النظام السياسي- الأمنى على مستوى الأنظمة التحتية الإقليمية - أى الخليج الفارسى والشرق الأدنى - التى تعرف أدوار كل من سوريا وإيران بشكل هامشى.

ومن وجهة نظر إيران فإن النظام السياسي- الأمنى القائم فى الخليج الفارسى يقوم على توازن قوى تقليدى يقسم المنطقة إلى أعداء وأصدقاء، ويتم تعريف إيران باعتبارها مصدر التهديد الإقليمى الأساسى.

واستمرار التنافس فى ظل هذا النظام يستهلك قوة إيران السياسية والأمنية ويزيد من حالة انعدام الثقة وخلق التوتر بين إيران والدول العربية، وفى النهاية يصب فى خانة حماية المصالح الأمريكية وحليفتها الأساسية إسرائيل.

ومن وجهة نظر سوريا، النظام السياسى - الأمنى القائم فى منطقة الشرق الأدنى يقوم على تقوية دور إسرائيل وحلفائها المحافظين التقليديين فى العالم العربى مثل السعودية ومصر والأردن والجماعات السياسية الموالية للغرب فى لبنان. ومع أن سوريا دولة عربية لكن بنية السلطة والسياسة فيها (سيادة النخبة الشيعية)، ونزاعها المتجذر مع إسرائيل جعلها بشكل ما دولة "وحيدة" فى العالم العربي. وقيمة سوريا الاستراتيجية تكمن فى اتفاقيات السلام مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وكذلك أيضا فى تقاربها مع إيران.

وقد سعت التطورات السياسية بعد الأزمة العراقية إلى تقوية حالة التحالف بين إيران وسوريا. وفى نظرة جغرافية استراتيجية ترتبط إيران وسوريا بنظامين تحتيين سياسيا - أمنيا "مستقلين" لكنهما "مرتبطان إقليميا"، أى بالخليج الفارسى والشرق الأدنى. والأهمية الاستراتيجية لتحالف إيران وسوريا فى الظروف المستجدة تكمن فى تقوية دورهما بشكل أكبر فى العراق الجديد وارتباطهما المتزامن بقضايا الخليج ولبنان التى كلا منهما يعد "عمقا استراتيجيا".

وتتقارب سوريا عن طريق إيران مع منطقة الخليج الفارسى التى تحظى بأهمية استراتيجية سياسيا وأمنيا واقتصاديا وثقافيا بالنسبة للعالم العربى والولايات المتحدة الأمريكية، بل وإسرائيل. وإيران أيضا تصل إلى منطقة المتوسط عن طريق العراق وسوريا، وهى مركز صراع السلام بين العرب وإسرائيل، ويرتبط بها أيضا مصير حزب الله اللبنانى الشريك والحليف الاستراتيجى لإيران. وهذه المنطقة كذلك أيضا تتمتع بأهمية استرتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، فهى بعد أزمة العراق، أصبحت المنافس الإقليمى الجديد لإيران (بدلا من العراق) فى منطقة الخليج الفارسى.

والتضاد الأساسي بين إيـران والولايات المتحدة فى الأوضاع الإقليمية الجديدة هو على تعريف "الأدوار" فى منطقة الخليج الفارسى التى تتمتع بأهمية حيوية بالنسبة للمصالح والأمن القومى الإيراني. ووجود إيران فى منطقة الشرق الأدنى يرفع من قدرة إيران على المساومة وقدرتها على المناورة فى مواجهة الولايات المتحدة فى منطقة الخليج الفارسى فى مرحلة تثبيت الأدوار. وأثناء نشوب الأزمة العراقية، كانت سياسات الولايات المتحدة، تعمل على إلغاء أى دور للاعبين الإقليميين، أى إيران وسوريا؛ بناء على هذا، حتى عندما تتواصل السياسات الأمريكية (فى ظل رئاسة باراك أوباما) فى إلغاء أى دور للاعبين الإقليميين، يبدو بعيداً أن يضعف التحالف الاستراتيجى بين سوريا وإيران.

وفى هذه العملية سيكون لإيـران الـدور الأهم وقوة

اللاعب الأقدر فى المنطقة. ولو أضفنا أفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز أيضا إلى منطقة الخليج الفارسى والشرق الأدنى، فإن الدور الجغرافى الاستراتيجى فى حل أزمات المنطقة سيصبح الأكثر أهمية؛ الأمر الذى سيجبر الولايات المتحدة على الدخول فى محادثات مباشرة مع إيران لحل أزمة العراق.

وكذلك أيضا فإن إيران مصدر دعم سياسى وأمنى واقتصادى ولوجستى لسوريا فى لحظات الشرق الأوسط الحساسة؛ وبناء على هذا، طالما أن المنطقة تعيش فترة انتقالية فإنها ستعمل على تثبيت الأدوار الجديدة والدخول فى نظام سياسي- أمنى جديد. ويبدو بعيداً أن تكون سوريا على استعداد للانفصال عن إيران. وكذلك أيضا يجب القول أنه فى الظروف المستجدة - حتى فى حالة انفصال سوريا عن إيران - فإن ذلك لن يضعف مكانة إيران الإقليمية.

نظرة على الخط المعادى لإيران فى ثانى فضائية عربية

■ مهدى تقوى ■ - إيران١١/١١/٢٠٠٨

ربما لا توجد من بين وسائل الإعلام والفضائيات التى غطت سماء إيران فضائية واحدة تتحدث بلسان الخصومة والعداوة ضد إيران والإيرانيين مثل فضائية الأمراء السعوديين. الفضائية التى على مدى عمرها البالغ خمسة أعوام قد رسمت صورة مؤسسة متعصبة معادية للشيعة، ليس فى ذهن الإيرانيين فقط والعداوة بل فى أغلب المحافل والأوساط الإسلامية. وفى البرامج اليومية لهذه الشبكة التى تدعى أنها تمتلك ثانى مؤسسة إخبارية فى الشرق الأوسط بعد الجزيرة، من الممكن بصعوبة أن تشاهد تقريرا واقعيا ومتوازنا عن إيران، وعن التشيع.

وكانت قناة العربية قد جعلت العلاقات بين السعودية وإيران تصل إلى حافة الهاوية، واضطرت المحافل والحوزات الشيعية فى العراق ولبنان وإيران وسائر الدول الإسلامية إلى مقاطعة هذه الفضائية على عدة مراحل، لكن وكأن أيا من هذه الإجراءات لم يكن لها تأثير.

وعند تحليل خط هذه الفضائية تجد أنها على الرغم من كيانها وشهرتها قد ابتعدت عن معايير العمل الإعلامي، ولم يراع مدرائها ورؤساء تحريرها معايير الحياد والنزاهة.

المهمة السياسية فى عالم الإعلام:

قناة العربية كما وصفها الخبراء على الرغم من أنها ظهرت على الساحة منافسة لغريمتها الجزيرة، لكنها منذ البداية ترسمت خط تمثيل فكر الساسة السعوديين فى عالم السياسة. ولهذا السبب قطعت هذه الفضائية على خمس سنوات من نشاطها المسيرة نفسها التى قد رسمتها الدبلوماسية السعودية.

هذه الفضائية التى بدأت بثها منذ العام ٢٠٠٣م لا زالت تعمل على تسطيح الرأى العام فى العالم العربي. وتليفزيون العربية هو أحد مخرجات مجموعة إم بى سي. وهذه القناة كما ورد فى تقارير وسائل الإعلام العربية مدعومة من جانب الطيف المتشدد بين الأمراء السعوديين، وخطها يتطابق مع النظرة الفئوية للساسة فى الرياض الذين لا زالوا يروجون للايديولوجية السلفية فى العالم الإسلامي. ولهذا السبب تم تسريب أخبار حول اختلاف وجهة نظر الأمراء السعوديين بخصوص خط هذه الفضائية. ويقال إن هذه المجموعة من الأمراء يتم توجههم من جانب الأمير بندر بن سلطان، الذى كان سفيرا للسعودية فى الولايات المتحدة على مدى فترة طويلة، وهو الآن بتصديه لرئاسة مجلس الأمن يعد جسرا مهما للتعاون بين الرياض وواشنطن فى الشئون اللبنانية والعراقية وموضوع الإرهاب.

وهناك دليل آخر على هيمنة جناح المتطرفين على قناة العربية هو وجود عبد الرحمن راشد فى منصب رئاسة تحرير هذه الفضائية، والذى يعرف بتبنيه الفكر المعادى للشيعة ولإيران، بل ولا زال حتى الآن يكتب ألذع المقالات فى "الشرق الأوسط" ضد إيران، وجميعهم وضعوا أيديهم فى يد بعضهم حتى تتبنى شبكة العربية أداء الشبكة الأمريكية المتشددة نفسه "فوكس نيوز" تجاه إيران وحركات المقاومة.

محاور معاداة إيران:

بمجرد الإطلاع على تقارير وموضوعات العامين الأخيرين لهذه الفضائية حول إيران سيتضح جليا مدى تضاد هذه الفضائية مع إيران وتيار المقاومة.

فقدمت العربية على الساحة البنانية فى ربيع هذا العام أكبر مشروع دعائى معاد لإيران وحركات المقاومة، بالضبط عند قام التيار الواقع تحت وصاية الحكومة السعودية فى بيروت بحرب شوارع ضد الجناح الشيعى والمقاومة فى هذا البلد.

وقد رصدت هذه الفضائية كل إمكاناتها لتشويه الشيعة وإيران.

ولم تختف السعودية فى القضية اللبنانية فهى أحد حلفاء الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط. ومن المؤكد أن هذه المنافسة غير الشريفة لها تاريخ طويل جدا فى لبنان. وقد تبنت العربية بشكل خاص هذه الرؤية منذ صيف العام ٢٠٠٦م. الأيام نفسها التى بالنظر إلى أدائها المعادى للمقاومة فى حرب الثلاثة والثلاثين يوما فقدت الكثير من مشاهديها. وقد عملت هذه القناة على جانب واحد خلال هذه الحرب. حتى خلال الأيام الأولى من قيام النظام الصهيونى بقصف لبنان ووصفت حزب الله بالمغامر.

والعربية فى ذلك اليوم قارنت صواريخ حزب الله بصواريخ إيران، بالإضافة إلى ذلك أطلقت قناة العربية وعلى عكس كل وسائل الإعلام العربية وصف قتيل أو مقتول على الشهداء اللبنانيين والفلسطينيين. بل وعلى مدى الشهر الماضى كانت تتابع تطورات الموقف فى لبنان بعنوان دائم على شاشتها "انقلاب حزب الله".

ومنذ أن فقدت السعودية القدرة على منافسة إيران فى قضايا الشرق الأوسط، اتجهت قناة العربية إلى أساليب جديدة مثيرة لتشويه سمعة إيران، من بينها التوافق مع خط وسائل الإعلام الغربية فى موضوع الملف النووي، وحرفت هذه الفضائية بوضوح أخبارا حول الطاقة، حيث أذاعت شائعة تسرب مولد سامة من مفاعل بوشهر، هذا فى حين أن هذا النوع من المفاعلات هو فى إطار اتفاقيات الأمان النووى. وعلاوة على هذا، يقوم مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبته بشكل دائم. وبالرغم من ذلك تصدر قناة العربية أحكاما متشددة تماما على الملف النووى الإيراني.

ويمكن إيراد كثير من الأمثلة التى تدل على هيمنة فكر المتطرفين السلفيين والتيار المعادى للشيعة على قسم التحرير فى الفضائية الناشئة، وقد ذهبت على مدى الأشهر الأخيرة إلى أبعد من تحريف الأخبار، فقد عرضت هذه الفضائية أفلاما تتجرأ بشكل واضح على مؤسس الثورة. وعلى صعيد آخر عملت على إضفاء القداسة على وجوه إرهابية وانفصالية، يأتى فى هذا الإطار الحديث الذى أجرته هذه الفضائية مع عبد المالك ريج إرهابى من شرق إيران.

معايير النزاهة الإعلامية:

على الرغم من أن كل الإعلاميين والشبكات الإخبارية لها طابع من الرؤية السياسية، وهى فى النهاية مكلفة بتأمين مصالح الدولة أو الشركة التى تتبعها، لكن بالمقارنة بقناة العربية تشاهد اختلافات كثيرة فى هذه الوسائل. أولها أن تلك الوسائل تستخدم تكنيكا ذكيا فى الإيعاز بها تريد لمشاهديها. كما هو مشاهد على العقود الثلاثة الأخيرة، فقد تبنت رؤية معقدة ومحترفة فى مواجهتها مع النظام الإسلامى الإيراني، هذا فى حين أن العربية تنحدر فى حملاتها إلى شكل سافر، بل وفى بعض الأحيان وقح لا أخلاقى.

جنرالات تركيا يدقون طبول الحرب

ابرار (الأبرار) ٩/ ١٠/ ٢٠٠٨

استدرج جنرالات الجيش التركى رئيس الوزراء التركى رجب طيب اردوغان والرئيس التركى عبد الله جول، إلى ساحة جديدة للمواجهة بينهم، فلم يكمل رئيس وزراء تركيا اردوغان زيارته إلى آسيا الوسطى، وذهب برفقة رئيس الجمهورية جول، الذى كان من المقرر أن يزور باريس، إلى مركز الجنرالات الأتراك ليستمعا إلى تفاصيل خطط العمليات العسكرية الجديدة للهجوم الجوى والبرى ضد حزب العمال الكردستانى فى شمال العراق، وقد بات من الواضح أن الوضع على الحدود العراقية التركية قد عاد مرة أخرى إلى حالة التوتر.

جدير بالذكر أن الهجوم الجوى التركى مؤخرا على شمال العراق والاشتباك مع حزب العمال الكردستانى كان نتيجة حالة الاحتقان فى الشارع التركي. كما وقد عكست الهجمات الجوية التركية الأخيرة على شمال العراق وتصاعد الاشتباكات مع حزب العمال حالة الغليان السائدة فى الأوساط التركية والمطالبة بالانتقام من ب ك ك كما أن تمديد قانون العمليات خارج الحدود فى شمال العراق والاتصال التليفونى الغاضب الذى أجراه جل مع طالبانى رئيس جمهورية العراق، يمثل سلسلة متصلة من الأحداث المتفجرة فى شمال العراق حيث يستعد ألاف المقاتلون الأتراك لدخول الشريط الحدودى شمال العراق.

ويمكن القول أن جنرالات الجيش التركى يريدون توريط

اردوغان فى حرب وصدام مسلح، ويبدو أن الجنرالات ممن لم يحصلوا على علة فى مواجهتهم ضد حزب العدالة والتنمية لإقصائه عن السلطة والإطاحة به. وجددا فى المواجهة مع حزب العمال والإغارة على شمال العراق ذريعة مناسبة. تلك الذريعة أتت أكلها بعد أن قتل ١٥ جندى تركى ،وقد ثار الرأى العام الشعبى ضد السياسات الحكومية ما أضطر اردوغان إلى التوافق مع الجيش والجنرالات

فريق الجنرالات المتشدد

زعيم الجنرالات فى هذا السيناريو الجديد، هو الجنرال ايلكرباش بوغ الذى أختير رئيسا لقيادة الجيش التركى فى أعقاب تقاعد الجنرال بويوكانيت. جدير بالذكر أن المجلس الأعلى العسكرى بتلك الدولة «باش» قام بتنصيب الجنرال «باش بوغ » قائد القوات البرية، قائدا للجيش فى أغسطس الماضى. ثم سلم الجنرال بويو كانيت، قائد القيادة المشتركة للجيش التركى مهام منصبه الجديد رسميا للجنرال «ايلكرباش بوغ » فى نهاية شهر أغسطس الماضى.

جدير بالذكر أن الجنرال «باش يـوغ»، أنهى دراسته الجامعية من الأكاديمية الحربية التركية ثم استكمل دراسته فى أكاديمية «رويال» فى «سندهرست «أشهر أكاديمية للضباط فى بريطانيا ثم نجح فى دخول الكلية الدفاعية للناتو فى روما. وبعد توقف بسيط عمل فى مركز قيادة الناتو فى بروكسيل، ثم عاد إلى تركيا وعمل فى منصب نائب الأمين العام لمركز قيادة الجيش. ثم ارتقى إلى منصب قائد القوات البرية التركية والقائد العام للجيش الجنرال «باش يوغ» كنظيره الجنرال «بويو كانيت» ،سيتولى قيادة الجيش التركى لمدة عامين ثم سيتصاعد بعد ذلك.

وطبقا للقوانين العسكرية التركية، يمكن لأى جنرال البقاء فى منصب قائد الجيش لمدة أربعة أعوام فقط. وطبقا للدستور التركى، يتم تأييد انتخاب رئيس القيادة المركزية للجيش التركى بعد اقتراع المجلس الأعلى للجيش وموافقة مجلس الوزراء «من جانب رئيس الجمهورية».

منذ عامين أيضا وفى تغيير وتحول مماثل فى أعقاب تقاعد العميد حلمى اوزكـوك رئيس القيادة المركزية للجيش التركى، ثم اختيار الجنرال «ياشار بويوكانيت» قائد القوات البرية حينها، فى منصب الرئيس الجديد لمركز قيادة الجيش التركى، فى مراسم بمشاركة أحمد نجدت سيزر رئيس جمهورية تركيا حينها.

خلال هذا الاجتماع عين المجلس الأعلى العسكرى التركى أيضا الجنرال «ايلكرباش بوغ» فى منصب قائد القوات البرية. وطبقا للعرف المعتاد داخل منظومة القوات المسلحة التركية، يتمتع قائد القوات البرية بفرصة اكبر من حيث اختياره لرئاسة مركز قيادة الجيش.

وآخـر ثلاثة قـادة للقوات البرية التركية « اوزاك، بويوكانيت، وايلكر باش بوغ» كانوا قادة للقوات البرية قبل اختيارهم لرئاسة مركز قيادة الجيش، وقبل قيادتهم للقوات البرية، كانوا فى منصب قائد أول قوات، كما هو متبع فى عرف العسكرية التركية أيضا.

ويمكن القول أن جميع القادة ممن أصدروا أوامر التصدى لحزب العمال الكردستانى مؤخرا يمثلون فريقا متشددا يؤيد قمع هذا الحزب، وعلى رأسهم الجنرال «ايلكر باش بوغ»، والجنرال «بويوكانيت»، وهم بصفة عامة لا يؤيدون التفاوض أو الدبلوماسية فى مواجهة أكراد تركيا، ويعد الجنرال «بويوكانيت» من أشد المؤيدين لموضوع اجتياح شمال العراق وسحق حزب العمال الكردستاني، حيث أصدر الأوامر بدخول القوات التركية إلى شمال العراق نهاية ٢٠٠٧م، وبداية عام ٢٠٠٨م، حتى أنه أصدر أوامره قبل هذا الاجتياح وبعد اختياره فى منصب قائد الجيش مباشرة، للقوات الجوية التركية بقصف مقار حزب العمال الكردستانى فى شمال العراق.

كما وقد انتقد «بويوكانيت» الحكومة التركية علنا بسبب عرقلتها لدخول الجيش التركى إلى داخل الأراضى العراقية فى أعقاب العمليات التى شنها الأكراد، وأعلن «بويوكانيت» حينها، أنه سيواصل العمليات العسكرية ضد هـؤلاء الإرهابيين، حتى يقضى على نشاط حزب العمال الكردستاني، وفى تعبيره عن مطالب الأكراد، يقول «بويوكانيت»، أن العديد من الأوساط تمارس الضغوط وتأجج الخلافات القومية، حتى يتفاقم الصراع وتتحول تركيا إلى فلسطين.

ويمكن القول أن سلسلة هجمات الجيش التركى ضد شمال العراق مؤخرا، قد تمكن الجنرال «باش بوغ» من إيجاد تغيير جذرى فى العلاقة بين الجيش وحكومة اردوغان الإسلامية، وبينما أعرب كبار العسكريون الأتـراك عن غضبهم من انخفاض دورهم ومكانتهم داخل منظومة اتخاذ القرار الحكومي، لكنهم تجنبوا حتى الآن النهج التقليدى المتمثل فى الانقلاب، ويمارسون حاليا، ضغط دبلوماسى على الحكومة من ناحية، ويحاولون إحياء نفوذهم وسطوتهم عن طريق افتعال حرب وصدام مع حزب العمال الكردستانى من ناحية أخرى.

سعى الأفغان لحفظ الأمن والاستقرار

■ إيران ٢/ ١١/ ٢٠٠٨

تحول الحوار مع طالبان فى أفغانستان حاليا، والسعى لإيجاد مخرج من الصراعات الداخلية فى هذه الدولة إلى موضوع واضح وعلنى بشكل تام.

فى هذا الصدد أكد أويس كافى قائد محافظة سرحدات بالشمال الغربى على ضرورة إتمام مباحثات قوات إيساف بزعامة حلف شمال الأطلنطى مع الملا عمر زعيم جماعة طالبان.

وأفادت الأنباء من كابل أن هذه الدلائل والقرائن لها معنى ومفهوم عند الملا عمر، لكن شبكة القاعدة الإرهابية وداعميها لم يعيروا هذه الرسائل أى أهمية أو قيمة.

فهل هذا الموضوع يدل على ضعف دولة أفغانستان؟

ذكرت صحيفة (ديلى تايمز) فى تقرير لها تحت عنوان (الحوار مع طالبان) أن القوات البريطانية المستقرة فى محافظة هلمند على يقين من أن الحرب فى أفغانستان ستكون دون نتيجة.

بالطبع إن الحق مع البريطانيين لأنه على الرغم من مساعيهم، فلا يزال نصف هذه المحافظة تحت سيطرة القوات الطلبانية، كما كان الحال فى السابق. من ناحية أخرى، فإن شركاء الولايات المتحدة فى حلف الناتو يعارضون مد فترة وجود قواتهم فى أفغانستان لأسباب سياسية متعلقة بدولهم. لكن المثير هنا هو أن السلطات الأمريكية تتحدث أيضا فى الوقت الحاضر عن الحوار مع طالبان. وهناك سؤال يطرح نفسه الآن وهو: لماذا يتخذ مثل هذا الإجراء على أعتاب إقامة انتخابات الرئاسة الأمريكية، وحدوث تحول سياسى فى واشنطن، وهل يصب هذا الإجراء فى مصلحة سياسى مثل باراك أوباما المطالب بالاهتمام بأفغانستان؟.

فى باطن هذا التغيير دلائل كثيرة خفية، قبل أن تبحث هذه الدلائل من الضرورى الإشارة إلى أنه سيستخرج من هذه الأحاديث اعتقادان وطريقان مختلفان:

الأول: هو أن حكومة حامد كرزاى رئيس جمهورية أفغانستان تشهد ضعفا سياسيا وأخلاقيا.

والثانى: ظهور انقسامات ثلاثية أو رباعية فى الأعمال والأنشطة الإرهابية التى يقوم بها تنظيم القاعدة فى أفغانستان، وأن الملا عمر بصدد وضع سياسة مختلفة لطالبان.

وفى الوقت الحالى ليس فى يد حامد كرزاى زعامة حكومة رشيدة وخالية من الفساد. فقد اتهمت أسرته بعلاقة مع المهربين الذين يدفعون للقاعدة سنويا مساعدات مالية تقدر بنحو ٨٠ مليون دولار بهدف إدارة الحرب.

كما أنه ليس لحكومة كرزاى أدنى سيطرة على أمور الدولة، إلى جانب عجزها عن اجتذاب الآراء لدعم البشتون. هذا فى حين أن غير البشتونيين يشكلون أكثر تعداد قوات جيش أفغانستان الجديد. وينظر البشتون إلى مساعى حكومتهم نظرة سلبية، ويقال إنه تم إقصاؤهم عن ساحة المعاملات.

وفى إطار السيناريو الأول يبدو أن كرزاى يسعى لإظهار ضعف وعجز الناتو عن تحقيق مهامه، مؤكدا أن موضوع التباحث مع الملا عمر أصبح ملحاً أكثر من ذى قبل، وأنه بمثابة طريقة عملية وممكنة لإيجاد تعامل مضاعف مع البشتون وإقصاء القاعدة.

السيناريو الثانى: كان موضع تأييد ودعم من قائد محافظة سرحدات الشمالية الغربية وبعض الاستراتيجيات الغربية، حيث يعتقد البعض أن عناصر طالبان ليسوا فقط على هيئة جماعة واحدة، ولكنها مقسمة إلى شعب وأجنحة، كل واحدة منها توجه بزعامة ورئاسة زعماء مختلفين دون أى تنسيق مشترك.

وعلى عكس التصريحات السابقة لرحمان مالك مساعد وزير الداخلية الأفغانى، المبنية على أساس أن طالبان والقاعدة متحدون ويشبهون بعضهم بعضاً بصورة تامة.

قد يكون لهذه الصورة واقع فعلى فى باكستان، لكن الاستنتاج الجديد من الأوضاع والتطورات الحاكمة فى أفغانستان تكشف عن أن هذه الجماعة أسيرة التفرقة واختلافات الرأى من الناحية المؤسسية، بحيث يمكن توفير الظروف للتباحث مع كل فريق منهم على حدة.

وقد كشف الملا عمر بنفسه - خلال هذا الزخم من الجدل - عن وجود علامات ورسائل دالة على إتمام التباحث، وطالب جماعة طالبان بالكف عن الهجوم على المدارس، وأن يبتعدوا عن الأماكن التى يحتمل أن يقتل فيها أثناء الهجوم عليها نساء

وأطفال. كما طالب الملا عمر كذلك من قوات طالبان ألا يخربوا محلات بيع الاسطوانات المغنطة (السيديهات).

لم تكن قوات طالبان فى باكستان مطالبة بالإصغاء إلى هذا الكلام، وهذه المطالب.

هذا الوضع يذكر بفترة النضال ضد الاتحاد السوفيتى السابق، والتى كان يمتثل خلالها قادة قوات المجاهدين لأوامر زعمائهم السياسيين. في بيشاور.

وقد جاء في تحليل ديلى تايمز: أن الملا عمر اشترط في الوقت نفسه خروج القوات الأجنبية من أفغانستان للتباحث مع الحكومة الأفغانية.

هل يجب أن يبدأ الحوار مع طالبان من منطلق الضعف أم لا؟ لأن مثل هذا المطلب يضع طالبان في موضع الأمر والنهى بطريقة عملية. تعالوا نتخيل للخطة أن الملا عمر شارك في مباحثات بشأن عودة حركته إلى كابول أو المشاركة في الائتلاف الحاكم في أفغانستان. حينئذ ما هى سبل التعامل مع أعضاء طالبان الباقين في باكستان؟ بعض القبائل في وزيرستان تدعى سيطرة طالبان، كما كان يحدث من قبل، خاصة في المناطق المعروفة بـ طالبان باكستان.

من ناحية أخرى، توجد جماعات وأجنحة أخرى يجب أن تشارك في تشكيل الحكومة. كما يوجد سبب آخر يسترعى الاهتمام خاص بالقوات الطالبانية في باكستان، حيث يلاحظ أن عدداً كبيراً من المهاجرين الأفغان يمتنعون عن العودة لبلدهم، لأنهم بمثابة إرهابيين في أراضى جبال هانجوتال. فالقوات المجاهدة التى هى في الغالب من مناطق البنجاب، يضافون أيضاً إلى جموع المهاجرين الأفغان.

طلب جماعة طالبان أكبر من الوزارة:

من ناحية أخرى، يعتقد عبد الله عبد الله وزير الخارجية الأفغانية الأسبق وأحد مساعدى أحمد شاه مسعود، أنه يجب أن نسعى بالتعاون مع المجتمع الدولى ألا يتبدل أمل شعب أفغانستان في تحسين أوضاع دولتهم ويتحول إلى يأس.

جاء في حوار دبلوماسى إيرانى مع دكتور عبد الله:

لا يوجد شك أن طالبان منذ أن استقرت في أفغانستان، وهى لا تهتم أو تعتنى بها، فقط كان هناك بعض الدول تساعد أفغانستان كى لا تتفاقم مشكلة طالبان وكذلك الإرهاب.

اليوم، العالم بأجمع يلتفت ويعتنى بقضية أفغانستان، ويقدم يد العون إلى هذا البلد.

بناءً على هذا تغيرت أوضاع أفغانستان، وقد ألقى هذا التغيير بظلاله مؤثراً في حياة الناس، خاصة أننى أعتبر أن أكبر تطور في أفغانستان هو وصول الناس إلى هذه النتيجة، وهى أن طريق تحديد المصير، لا يتأتى إلا عن طريق المشاركة في العملية السياسية والمشاركة في الانتخابات والأنشطة السياسية. هذه نتيجة عظيمة جداً من أجل أفغانستان، ففى الظروف الحالية فإن المشكلات القائمة في أفغانستان جديرة بالملاحظة، سواء في الجزء الأمنى منها أو الموضوعات الحكومية الإدارية.

وفى الحقيقة، فإن البحث الذى بدأ بإجماع شعبى على صعيد المنطقة وبشكل دولى، أصبح اليوم مشكوكاً فيه، ونتيجة لذلك ازدادت المشكلات في أفغانستان.

من هذا المنطلق يوجد قلق من الأوضـاع الفعلية في أفغانستان في كل الجوانب، لكن لا يزال الناس أيضاً يأملون في تحسن الأوضاع.

وبالقطع توجد مجالات لتحسين الأوضاع، لكن يجب أن تبدأ التغييرات في الطريقة والأسلوب والسياسة سواء من جانب أفغانستان، أو من جانب المجتمع الدولى حتى لا يتبدل أمل الناس باليأس وفقدان الأمل.

كل من يريد أن يفسح المجال لوجود طالبان أو أن يعطى لهم الضوء الأخضر، لن يحصل إلى مراده، ونحن نعلم أن هذا أيضاً لن يكون موضع قبول الشعب الأفغانى، ولن يكون حتى في مصلحته. ولو أن الهدف من هذا أن يرفع عدد من أعضاء هذه الجماعة أيديهم عن العنف، وأن يأتوا للمشاركة في العملية السياسية مثل سائر شعب أفغانستان، وأن يقبلوا بالقانون العام لأفغانستان الذى حظى بتأييد الشعب الأفغانى، هنا يجب أن يفسح المجال لهم.

لكن التصريح بما يخدع الناس، ويقلق أصدقاء الحكومة والدولة، وتزيد الطالبانيين تهوراً لا يمكن أن يساعد في حل هذا الموضوع، فالسياسة التى من المقرر أن تتخذ ضد الطالبانيين يجب أن تكون في شكل قومى حتى تكون مدعومة بتأييد الشعب.

أعتقد أن الضجة المثارة بخصوص المباحثات التى تمت في السعودية أو لم تتم بالفعل هى أكثر من محتواها، لكن الحكومة لم تستطع أو لم ترغب- بسبب موضوعات ومسائل أخرى- فى طرح هذه القضية. فما الذى تتباحث بشأنه؟

الطالبانيون لا يريدون الوزارة، الطالبانيون الذين كنا نواجههم، والذين يعرفهم الناس أيضاً، يريدون إقرار نظامهم في أفغانستان، ونحن نعلم ما هو نظام الطالبانيين، ويجب على كل ما يطرح من خطابات أو رسائل مراعاة هذا الموضوع. أنا على يقين أن الناس لا يعلمون ما المعنى المقصود من هذه المباحثات. لذا، يجب أن تطرح هذه القضية بشكل واضح.

طالبان فى طريقها للدخول فى حكومة أفغانستان

■ ابرار (الأبرار) ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٨

هل وجهوا طالبان تجاه التباحث من أجل الحكومة الأفغانية؟

اللقاءات غير الرسمية بين الطرفين تشير إلى ذلك، لكن الغرب يجب أن يعد نفسه لتجنب مثل هذا الواقع. فلن تكون المباحثات فى مصلحة الديمقراطية فى أفغانستان. ولا تخفى حكومة أفغانستان أنها قد بذلت جهوداً كبيرة فى إطار "لجنة الصلح الوطنية" لجلب الثوار المتمردين المسلحين من تلك الجماعة من مثيرى الفتن المتمردين الذين قبلوا اقتراحات الحكومة، والذين سيتم العفو عنهم من قبل الحكومة، ويستطيعون العودة لممارسة حياتهم بصورة عادية. واحد من هؤلاء المتمردين، على سبيل المثال، وكيل أحمد متوكل، وزير خارجية طالبان السابق الذى دخل فى ممارسة النشاط السياسى بعد قطع علاقته بهذه الجماعة، ورشح نفسه لمجلس نواب أفغانستان حتى عام ٢٠٠٥، لكنه لم يوفق فى كسب أصوات الناخبين بصورة تكفى لدخوله المجلس.

من هذا المنطلق، فقد أدى انتشار خبر اللقاء الأخير بين نواب حكومة أفغانستان، وجماعة طالبان فى المملكة العربية السعودية إلى قليل من الدهشة والحيرة. مع كل هذا، فإن الحكومة تكذب إتمام مثل هذا اللقاء. يقول همايون حميد زادة المتحدث الرسمى باسم رئاسة جمهورية أفغانستان، فى هذا الشأن: "لم يكن هناك أى حديث، ولم تتخذ أى وساطة أيضاً، ولكن رئيس الجمهورية حامد كرزاى قد صرح أنه منذ فترة طويلة، فى اتصال له مع ملك السعودية سأله هل يمكنه أن يلعب دوراً فى مجال الاستقرار والسلام فى أفغانستان، وإن تم له التوفيق فى هذا الشان فإن حكومة أفغانستان ستقبل وسوف تشارك فى المحادثات". وبناءً على المعلومات من مصادر مستقلة، فقد حضر أيضاً فى لقاء الأطراف الأفغانية فى مكة، علاوة على عدد من نواب المجلس ومسئولى الحكومة، نائب عن جماعة طالبان ومبعوث حكمتيار. مع كل هذا، فإن الوفد الحكومى الذى حضر فى هذه الجلسة لم يكن مفوضاً بصورة رسمية لإتمام المباحثات، لكن هذا لا ينفى هذا الواقع، وهو أن مثل هذا اللقاء له أبعاد ونتائج سياسية عظيمة. وفى محادثات مكة، يذكر أن ممثل طالبان كان شخصاً عهد إليه القيام بمسئولية عدة عمليات إرهابية، وكان بمثابة المتحدث الرسمى باسم الجماعة. على هذا النحو فإن إجماع مكة تحول إلى هدف آخر هو تحسين الوجهة وكسب الثقة السياسية لأشخاص مثل ذلك الطالبانى. ومن ناحية أخرى، أفسح هذا الاجتماع المجال للسعوديين لتزداد وساطتهم. من وجهة نظر سيتاماس، الخبير فى الشئون السياسية الأفغانية، ومن أعضاء "مؤسسة العلم والسياسة" فى ألمانيا، فإن اجتماع مكة لم يكن متوقعاً، فهى تذكر أنه "منذ فترات ماضية توجد دلائل وشواهد على وجود مباحثات سرية. وأن الأوضاع الداخلية فى أفغانستان توضح أن مكافحة المتمردين فى هذه الدولة لا يمكن أن يتم عن طريق الحل العسكرى". تعتقد السيدة ماس أن خطوة كرزاى مرتبطة بتخطيطه للفوز بالانتخابات الرئاسية القادمة. والموضوع بالنسبة لكرزاى ما هو إلا لكسب أصوات الناخبين فى ولايات أفغانستان المضطربة فى انتخابات خريف العام المقبل. فقد كسب ٥٥٪ من أصوات الناخبين فى انتخابات الأربع سنوات الماضية، لكن شعبيته قد قلت بنسبة ١٧٪. وتضيف ماس خبيرة الشئون الأفغانية فى هذا الشأن: "فى الوقت الذى تعقد فيه مباحثات سرية ويتم فيه وقف إطلاق النار، يكون ذلك نوعاً ما لخدمة الفوز بانتخابات العام المقبل، فإن مسيرة السياسة فى أفغانستان تبتعد أكثر من ذى قبل عن الهدف فى جعل هذه الدولة دولة ديموقراطية".

فعلى الرغم من التأكيد على الحريات الديموقراطية فى القانون العام للدولة، لكن لن يتم الاعتراف رسمياً بقانون الحريات المذكورة إلا فى إطار الشريعة فقط. وترى السيدة ماس أن مشاركة طالبان فى حكومة كابل سيكون بلا شك أمراً صعباً، بمعنى أن الجماعة سوف تسعى للاستفادة من بنود القانون العام وفقاً لتفسيراتها وتعبيراتها الخاصة، فطالبان تعتبر أن الإسلام غير موائم أو لا يتناسب مع الديموقراطية. كذلك فعلى الرغم من أن المتحدثين باسم طالبان ينفون فى الوقت الحاضر أى نوع من المحادثات مع ما يسمى "حكومة طالبان" أو "ما يدعى كرزاى"، لكن الكوادر الشابة فى هذه الجماعة يتباحثون بشأن التوافق مع حكومة كابل، وذلك للنجاة بأنفسهم وبسبب الكبر والغرور الذى ألم بالكوادر الأقدم المحيطة بالملا محمد عمر. الواقع أن باكستان أيضاً قد شددت من مواجهاتها لجماعة طالبان، وقد أثر هذا على وضع هذه الجماعة. كما تذكر سيتاماس فى هذا الشان أيضاً أن: "من

الواضح أن الولايات المتحدة قد تدخلت بقوة للضغط الشديد على آصف على زرداى رئيس جمهورية باكستان كي يواجه جماعة طالبان بقوة أكثر، خاصة فى المناطق الحدودية مع أفغانستان. ومن وجهة نظر السيدة ماس، أن مشاركة طالبان فى السلطة سواء على المستوى الوطنى أو على مستوى الولايات سيكون بهذه النتيجة، وهى أن تنفيذ إجراء، أو المطالبة بالحقوق الديموقراطية وحقوق البشر وحقوق النساء والحريات الاجتماعية والسياسية ستكون بصورة أقل. فى الواقع، إن أفغانستان ستكون لها حكومة مذهبية توجهها نحو القوة، ذلك فى حال دخول طالبان إلى السلطة، وهو الشئ المحسوس والملموس فى بعض ميول واتجاهات الحكومة الحالية.

مكانة الأحزاب والجماعات فى باكستان

■ كيهان (الدنيا) ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٨

تحظى الأحزاب والجماعات الدينية دائما فى تاريخ باكستان بمكانة خاصة، بالشكل الذى جعل لها دورا خلاقا فى الساحة السياسية خلال ستون عاما هى تاريخ هذه الدولة فى المنطقة.

وبالطبع فان تواجد الجماعات والأحزاب الدينية فى الساحة السياسية الباكستانية كان على فترات متقطعة، إلا أن نقطة التحول فى تواجد الجماعات الدينية فى السياسة يرجع للسنوات العشر الأخيرة.

الإسلام هو الدين الرسمى لهذه الدولة، ٩٨٪ مسلمون سنيون على المذهب الحنفى، ومنهم جماعة على المذهب الشافعى، ٢٪ من عدد السكان على المذهب الشيعى.

وكان الدين الاسلامى هو أساس قيام باكستان، ومن هذا المنطلق فان الأديان الأخرى لم يكن لها دور فى الأوضاع السياسية لهذه الدولة، والدستور الجديد لباكستان والذى صدر عام ١٩٧٣ قدم باكستان على أنها جمهورية إسلامية.

ورغم ذلك فان القوانين الباكستانية قد منحت الحق للمواطن حق إقامة شعائره الدينية والدعوة لعقيدته فى اى مكان، وحق إقامة المؤسسات الدينية التابعة له.

أ - التركيبة الدينية فى باكستان

١ - أهل السنة: وتشمل الفرق التالية: الحنفية - الشافعية - أهل الحديث - الوهابية.

وعلماء أهل السنة جماعتين لكلا منها مدارس ومراكز دينية متعددة، الأولى أهل الحديث وهم اقرب إلى الوهابية. والأخرى هى جماعة خاصة ليست صوفية ولكن لديهم أيديولوجية التصوف وهم اقرب إلى الشيعة من هذا الجانب.

٢ - التشيع: يشكل الشيعة ٢٥٪ من عدد سكان باكستان وهم بشكل رئيسى من الشيعة الامامية، ومنهم جماعة من الإسماعيلية، وجماعة زيدية.

ورجال الدين فى باكستان سنة وشيعة وكل جماعة لديها مؤسساتها ومراكزها الدينية الخاصة، وفى هذه الدولة الكثير من رجال الدين متصوفة وأقطاب ولكن من الناحية الثقافية والأيديولوجية اقرب إلى أهل التشيع وان كانوا يعتبرون أنفسهم أحناف.

والأنشطة السياسية للأحزاب الدينية فى باكستان عمرها ثلاثون عاما تقريبا، وكان الحزب الإسلامى الحقيقى الوحيد خلال الثلاثون عاما الأولى من تاريخ باكستان هو حزب الجماعة الاسلامية ولم تكن نشاطاته متعددة فى الساحة السياسية، وفى عهد حكومة (ذو الفقار على بوتو)، طرح حزب اسلامى جديد تحت اسم جمعية العلماء المسلمين بزعامة (مفتى محمود)، فى ولايات (سرحد وبلوجستان).

وفى سنة ١٩٧٩ وبعد الموافقة على قانون العشر والزكاة فى البرلمان الباكستانى، عهد لهذه الجمعية بمسئولية توزيع الزكاة على الفقراء والمحتاجين. وبناء علية كانت هناك علاقة بينهم وبين المسئولين فى الحكومة، وكانت تتم مشاورات فى هذا الشأن، ولأول مرة يصبح لرجال الدين نفوذ سياسى واجتماعي والمشاركة فى الانتخابات، والمساهمة فى التشكيلات الحكومية على مستوى المحلي والإداري والتشريعى.

وبالطبع فان هذا الوضع بالنظر إلى الفرقة المذهبية الموجودة قد اوجد أحزاب سياسية متعارضة.

وظهرت الصراعات المذهبية فى عهد (ضياء الحق) بشكل ملحوظ، وكانت القوانين الإسلامية موضع اختلاف، رغبات الفرق الإسلامية بهدف تنفيذ الشريعة الإسلامية، وتزايدت الرغبة فى حمل السلاح من قبل الشعب وإيجاد محاكم شرعية وزادت ساحة التوتر فى المجتمع.

وقد اغتيل خلال هذه الفترة عدد من الزعماء الدينيين أمثال

العلامة (عارف الحسين) رئيس نهضة تنفيذ الفقه الجعفرى، ورؤساء لجان جيش الصحابة الباكستانى (مولانا حق نواز) و(ضياء الرحمن فاروقى).

ارتباط الدين بالسياسة فى باكستان:

فى باكستان لا يستطيع اى سياسى قادر ان يتجاهل دور الإسلام فى التطورات السياسية للدولة، واغلب الساسة يفضلون ان يقربوا علماء الدين إليهم حتى يكونوا مصدر دعم وتأييد لهم، وفى عهد (ضياء الحق) كان تأييده للمجاهدين الافغان فى حربهم ضد الروس عامل السحر فى جذب تأييد ودعم رجال الدين فى دولته فى سياساته الداخلية والخارجية. والأنظمة الباكستانية متعارضة مع بعضها البعض من حيث التحيز السياسى وتفاسيرها للأيديولوجية الإسلامية، وعلى سبيل المثال، نظام (ذو الفقار على بوتو) وحزب الشعب الباكستانى كان يعبر عن إيمان الشعب بالإسلام، وانتهج هذا الحزب تحت راية الاشتراكية الإسلامية سياسات إصلاح سياسى واقتصادى، وسياسة عدم الانحياز فى الخارج.

وتؤكد الخطابات السياسية والإصلاحية للنظام على المساواة والعدالة الاجتماعية على اعتبار أنها الأصول الاساسية الإسلامية والخصائص البنيوية للمجتمع ونظام الحكومة الإسلامية منذ عهد النبى صلى الله عليه وسلم.

وكانت استراتجية الحزب تستلزم إصلاحات اجتماعية وتعلم الإسلام وإدراك أكبر لدور العلماء والمساجد، فى ظل الاعتراضات المتزايدة فى أواخر عقد ١٩٧٠.

وكـان نظام بوتو قد تراجع وزادت مطالب ونفوذ واعتراضات المنظمات الإسلامية المحافظة تحت مظلة الاتحاد الوطنى الباكستانى، وفى النهاية قامت ثورة ١٩٧٧، وسقط هذا النظام، وجاء نظام جديد اكثر فاعلية بزعامة ضياء الحق، وكان انشط فى الناحية الاقتصادية والاجتماعية واقوى من الناحية السياسية، وحظى بتأييد الغرب وخصوصا أمريكا، وحوا أسلمة النظام، فقد أكدت حكومة ضياء الحق على استمرارية ارتباط الإسلام وباكستان مع استمرار النظام العسكرى، وكان الهدف الرئيسى من التأكيد على هذا الترابط هو كسب الشرعية خصوصا بين الطبقات الدنيا والمتوسطة فى باكستان وفى صفوف العلماء والأحزاب الدينية المحافظة.

وأحد الأهداف الأخرى لإعلان هذا الترابط هو أبعاد القوى المعارضة الأخرى اليسارية والليبرالية، ليعتبرها العامة قوى غير إسلامية ومن ثم لا يمكن قبولها كبديل للقوى الإسلامية الموجودة.

وكانت رغبة الجماعات والأحزاب الدينية فى باكستان تنفيذ النظام الاسلامى فى هذه الدولة سببا فى انتشار المدارس المذهبية، وسعى ضياء الحق لإحباط آثار سياسة بوتو فى الساحة الدولية، وكان بوتو يسعى للتقرب من دول مثل الصين، وذلك بهدف استقلال باكستان اكثر عن الغرب، وفى المقابل كان ضياء الحق يسعى للتقرب لأمريكا أكثر فى وقت اشتد فيه الصراع بين أمريكا والشيوعية فى آسيا الوسطى. فى الوقت الذى كان ضياء الحق يستفيد من سياسة(الإسلامية) باعتبارها أداة لاتحاد القوى الباكستانية الداخلية، ونجح ضياء الحق فى تحقيق شعبية كبيرة، وساقه هذا الى الحركات المتشددة والسعى لتسليحها، وخلال فترة قصيرة انتشرت المدارس الدينية فى أنحاء باكستان، وفى الحقيقة كانت هذة المدارس هى المهد لحركات الجهاد فى أفغانستان، وعلى هذا النحو ظهر خلال ثلاثة عقود آلاف المدارس الدينية بمساعدات مالية وحكومية فى أنحاء باكستان.

وخلال بضع سنوات تحولت هذه المدارس الى مواضع لتعليم الجهاد للذين حاربوا جنبا إلى جنب مع الافغان، ونجح ضياء الحق خلال فترة حكمة ان يقنع المؤسسات الخيرية السعودية بإنشاء عشرات المدارس الدينية على الحدود مع أفغانستان، ولأول مرة فى تاريخ باكستان تدفع الحكومة دعما ماليا لتوسع التعليم الدينى، حتى أن الزكاة كانت تدفع خلال عهده للمواطنين لتأمين نفقات تعلمهم فى هذه المدارس، وأغلب هذا الدعم المالى كان لأجل التوسع فى مدارس (ديوبندى) وهى التى تدرس المذهب الحنفى، وفى الهند نفس المدارس تحت نفس الاسم ورؤياهم متقاربة مع الفكر الوهابى السعودى، وهذه المدارس منتشرة الآن فى جنوب آسيا، إلى جانب انتشارها فى باكستان مع مدارس أهل الحديث وحتى الشيعة.

وكانت النتيجة الأهم لسياسة ضياء الحق هى انتشار حركات التطرف وتعميق الخلاف المذهبى.

وفى نفس الفترة تشكلت الميليشيات المسلحة السنية مثل جيش الصحابة الباكستانى بهدف محاربة الشيعة، وتأسست الحركات الشيعية أيضا ردا على الحركات المتشددة مثل حزب (تحريك نفوذ الفقه الجعفرى).

وطبقا للتقرير الذى أعلن مؤخرا من قبل (المؤسسة الدولية للأزمة icg) فى بروكسل، وصل عدد المسجلين لأسمائهم فى المدارس الدينية فى باكستان خلال عام ٢٠٠٣ إلى ١،٧ مليون طالب تتراوح أعمارهم ما بين ٥ حتى ٨١ سنة ، واغلبهم من أبناء الأسر الفقيرة فى باكستان. كذلك وبسبب عدم وجود نظام قانونى يراقب أنشطة دور الأيتام، فانه سنويا يحول آلاف الأطفال الأيتام من هذه الدور إلى هذه المدارس، ويزداد عدد الطلبة الأجانب فى هذه المدارس عاما بعد عام ووصل عددهم بالآلاف أغلبهم من الأفغان، وأغلب هذه المدارس تحت حماية ودعم الحكومة، وطبقا لتقرير icg فإن المساعدات السنوية لهذه المدارس وصلت إلى ١،٥ مليار دولار، وهذا المبلغ تقريبا ضعف الدخل السنوى للحكومة

الباكستانية من الضرائب المباشرة.
والواقع ان المدارس الدينية الباكستانية جزء من نظام تعليمى، ونتيجة لعمل حكومى ورسمى، إلا أنها لم تكن موضع اهتمام سليم.
والآن يوجد أكثر من ١٢الف مدرسة دينية ذات ميول راديكالية إسلامية فى باكستان وغير مرتبطة بصورة مباشرة بالدعم الحكومى من الناحية المالية.
والأساس الذى يدرس فى هذه المدارس (الجهاد تركيبة أيديولوجية للمذهب الحنفى والسلفى) بالإضافة إلى الفكر المعادى للغرب وكانت الأولوية فى التعليم فى هذه المدارس، هو الجهاد فى أفغانستان، وكانت هذه المدارس موضع دعم الحكومة الباكستانية، ومع مشاركة هؤلاء الطلاب فى جهاد الروس فى أفغانستان، أصبح الدعم المالى لهذه المدارس متعلق بالدول الثرية فى الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

كما أن هذه المدارس كانت موضع دعم الجهاز الأمني الباكستانى المعروف ب (اى اس اى)، وتعهد علماء الدين مسئولية التعليم الأيديولوجى، وقبل ضباط الجهاز الأمني الباكستانى مسئولية تعليمهم عسكريا، ومما لاشك فيه أن (طالبان) و(القاعدة) هما نتاج هذا الواقع.
وفى النهاية فانه يلاحظ فى هذه الدولة كثرة الجماعات والأحزاب الدينية مع وجود خلافات مذهبية وعقائدية وقومية، وهذه الخلافات ملموسة ومحسوسة على مستوى المجتمع، من جانب آخر كان الإسلام هو العنوان وعامل تشكيل دولة باكستان، كما أن الدستور كذلك قد دون فى إطار الشريعة الإسلامية، وكان ذلك عامل فى نمو وكثرة الأحزاب الإسلامية وتفرقها، وكان وجود عقائد ورؤى مختلفة بين الشعب الباكستانى سببا فى عدم نجاح الأحزاب الإسلامية فى الانتخابات البرلمانية، ولم تستطع هذه الأحزاب مطلقا تشكيل حكومة إسلامية بشكل مستقل.

عليف: سلطة محبطة فى منطقة القوقاز المعقدة

■ ابرار ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٨

حينما أجريت انتخابات رئاسة الجمهورية فى جمهورية أذربيجان لم يكن لدى الأغلبية العظمى أدنى شك فى النتيجة النهائية لهذه الانتخابات. فقد جاء فى تحليل لوكالة أنباء نوفوستى عن هذا الموضوع أن إلهام عليف رئيس جمهورية أذربيجان سيكون رئيس الجمهورية الوحيد الذى اختص لنفسه حتى الآن بأطول فترة رئاسة للجمهورية فى منطقة القوقاز. وقد اعتبر نفسه أنه من الممكن أن يكون سلطة محبطة فى منطقة القوقاز المعقدة، وغير القابلة للتنبؤات والتوقعات.
الموضوع الذى حاز أهمية قصوى هو شخص رئيس جمهورية أذربيجان الذى تتأسس سياسته الخارجية على الأصولية، كما يعطى قيمة كبيرة لإقامة وتقوية علاقاته الطيبة مع رؤساء الدول المجاورة له. وفى هذا الشأن يمكننا أن نعتبر والده حيدر عليف أستاذاً له، حيث كان يحظى بتقدير على المستوى المحلى والدولى، وهو الشخص الذى دخل الساحة السياسية بصفته أول رئيس مستقل لجمهورية أذربيجان. ونستطيع أن نعتبر أن استمرار السلطة واستقرارها هو الطريقة الأصلية لسياسة عليف فى الخمس سنوات من فترة رئاسته للجمهورية، وهى السياسة التى تعنى استمرار المبادئ التى وضعها حيدر عليف، والتى كانت أعظم داعم للرئيس الفعلى لجمهورية أذربيجان. فقد استطاعت جمهورية أذربيجان أن تتحول إلى واحدة من الدول البارزة فى المنطقة، وذلك بالاستفادة من الوضع الاقتصادى فى الأسواق الدولية للطاقة، وبمساعدة سرعة ارتفاع معدل النمو الاقتصادى لهذه الدولة. وقد أوجد اتخاذ القرارات السياسية المناسبة والعاقلة فى مجال الاستثمار فى قطاع النفط نقطة الاعتماد أو الارتكاز بحيث تستعد هذه الدولة لمواجهة المخاطر الدولية، ومن جملتها الاستعداد للمواجهة مع نتائج الأزمة المالية العالمية.
علاوة على ذلك، ابتكار رئيس جمهورية أذربيجان، حيث قرر إقامة وتنفيذ مشروعات وطنية خلال الخمس سنوات المقبلة، الهدف منها هو محاربة الفقر وتقليل البطالة وتطوير المنطقة. على هذا الأساس، ووفقاً لتقرير منظمات الإحصاء فى هذه الدولة، فقد وفق خمسمائة ألف شخص من العاطلين فى جمهورية أذربيجان فى الحصول على فرص عمل، وذلك خلال الخمس سنوات الماضية.
وانخفض عدد الأفراد الذين كانوا فى تصنيف الطبقة

الفقيرة فى هذه الدولة من ٤٠ فى المائة إلى ١٨ فى المائة، وغيروا من محافظات هذه الدولة بصورة ملوحظة. كذلك فإن إنشاء شوارع جديدة، ومحطات للطاقة، وعمليات للمياه، وخطوط للنفط والغاز هى الأخرى تعتبر من التطورات الحاصلة فى محافظات هذه الدولة.

وفى حين أن كثيراً من المتخصصين فى المؤسسات المالية والدولية ينتقدون الاحتكار فى الأسواق المحلية فى جمهورية أذربيجان، وانتشار الرشوة فى هذه الدولة، فسوف يكون لهذه الانتقادات تأثيرات سلبية على الاستثمارات الخارجية فى هذه الدولة.

أيضاً السياسة الداخلية فى أذربيجان ليس فيها أى إشارة على التغيير فى الأحداث. ففى حين أن الحزب المعارض يسعى لأن يلقى بذنب سلسلة هزائمه المتتالية فى عنق الدولة ويتهم الحكومة بعدم ممارسة الديمقراطية، تدعى الحكومة فى ردها على هذه الاتهامات أن الحزب المعارض قد تغافل الأزمة السيستماتيكية، ولهذا فقد أحاطت به هذه الظروف. وتقترح الحكومة فى ردها على هذه الاتهامات أنه يجب تغيير زعيم الحزب المعارض، والذى تراه الحكومة المسئول الأساسى عن هذه الهزائم. لذا، فإن كثيراً من أعضاء الحزب المعارض سيمتنعون للأسباب السالفة الذكر عن المشاركة فى انتخابات رئاسة الجمهورية فى أذربيجان. من ناحية أخرى فإن بعض منظمات حقوق الإنسان تعتبر دولة أذربيجان من الدول التى لديها مشكلات فى حقوق الإنسان فى بعض الجوانب.

يمكن أيضاً اعتبار الملك عبد الله الثانى ملك الأردن شبيهاً لعلييف، فكلاهما يشتركان فى أمور لا حصر لها.

فالاثنان في سن واحدة تقريباً، وكلاهما أيضاً قد ورثا المساعى السياسية لوالديهم. علاوة على هذا، فإن لكليهما سياسة منطقية وقابلة للتنبؤ والتوقع، لكنه مع هذا يختلف عن الملك عبد الله، فعلييف هو الشخص الذى يقضى الفترة الثانية لرئاسته للجمهورية طبقاً للقانون الأساسى لهذه الدولة، والتى من المقرر أن تكون الدورة الأخيرة. بالطبع هناك اقتراحات تم طرحها بشأن تمديد فترة رئاسة الجمهورية فى أذربيجان، وسوف يقوم الهام علييف بوظائف فترة رئاسته الثانية للجمهورية من خلال انتهاج سياسة قابلة للثقة والاعتماد والقوة، الأمر الذى يثير بالطبع حسد بعض السياسيين الموفقين.

خدعة التغير

جهوري اسلامي (الجمهورية الاسلامية) ١٦/ ١١/ ٢٠٠٨

رفع أوباما راية التغيير في السياسة الداخلية والخارجية الامريكية التي شهدت اسوأ ايامها في زمن ولاية جورج بوش واوصلت سمعة الامريكين الى الحضيض، وبالطبع كان الفوز من نصيب اوباما على حساب غريمه الجمهوري القريب من توجهات طاقم جورج بوش.

لكن مواقف اوباما الاخيرة تدل على عدم تغيير في سياسة الادارة الامريكية حيال قضايا الشرق الاوسط وعلى رأسها القضية الفلسطينية حيث اعرب اوباما عن دعمه المطلق والكامل لدويلة اسرائيل كدولة لليهود واثبت ولاءه للكيان الصهيوني وللوبي الصهيوني المتنفذ في الولايات المتحدة ولم يبد اي موقف مشجع حيال القضية الفلسطينية وحتى لم يتحدث ولو بوعد كاذب كسلفه جورج بوش عن اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ان موقف اوباما ورغم انه اقسم بالمرونة ووعد في حملته الانتخابية باجراء حوار مباشر ودون شروط مع ايران، لكنه وبعد فوزه في الانتخابات كان له موقفاً متناقضاً مع الموقف السابق حيث اتهم ايران بالسعي لامتلاك القنبلة النووية وحذرها من دعم ما أسماه قوى الارهاب في المنطقة وهو يقصد حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان. وشددت صحيفة جمهوري اسلامي على ان التغيير الذي ينشده اوباما لا يشمل قضايا الامة الاسلامية وعلينا ان نكرس جهودنا حول محور المقاومة والصمود ووحدة الصف أمام الغطرسة الصهيونية والامريكية.

توهم أوباما

صداي عدالت (صوت العدالة) ١/ ١٢/ ٢٠٠٨

صرح الرئيس الأمريكي المنتخب بارك أوباما قائلا: ان سحق القاعدة وقتل او اعتقال اسامة بن لادن هو اكبر واهم اولوياتنا الامنية في العالم.

لكن حتى اذا تمكن اوباما من قتل بن لادن، فلا يستطيع تدمير تنظيم القاعدة او نسفه الى الابد لان هناك جذور اجتماعية وثقافية ودينية عميقة تولد مثل هذه التنظيمات في ارجاء العالم.

ان تنظيم القاعدة يمتاز بتشكيلات مالية واستخباراتية قوية ومعقدة وهو عبارة عن خلايا صغيرة وكثيرة منتشرة في اقصى نقاط العالم ولا يوجد لهذا التنظيم مكاناً او مركزاً خاصاً لكي يتم القضاء عليه. وعلى الرغم من الجهود العالمية والكبيرة التي بذلتها اجهزة الاستخبارات والامن الامريكية في تجفيف مصادر التمويل وتحديد عمل ونشاط هذا التنظيم لكنها لم تتمكن من القضاء عليه ابداً.

ان الادارة الامريكية في حربها ضد القاعدة لم تواجه تنظيماً عسكريا وامنياً بحتا بل تواجه تنظيما ايديولوجيا يمتلك خصوصيات عقائدية قوية وله موقف فكري متشدد ضد الامبريالية الامريكية.

ان احسن وانجع طريقة لمواجهة هذه التنظيمات السلفية والمتشددة المنتشرة في ارجاء العالم هو حل القضايا الاساسية والملحة في العالم وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

ومادام الكيان الصهيوني يحتل الاراضي الفلسطينية ويقتل الناس ويدمر البيوت والمزارع الفلسطينية ويبني مستوطنات صهيونية ويصرّ على تشديد المحاصرة على الشعب الفلسطيني ويصرّ على احتلال الارض والمقدسات الفلسطينية ولا يعترف بحق العودة عودة اللاجئين الفلسطينيين الى اراضيهم وبيوتهم، ومادامت القوات الامريكية تحتل الاراضي الافغانية والاراضي العراقية، ستبقى الشعوب العربية والاسلامية ناقمة ومقاومة بكل الاشكال والاساليب، بما فيها الاساليب الخاطئة التي انتهجتها تنظيمات سلفية كالقاعدة وطالبان وامثالها في ارجاء العالم الإسلامي.

إيران بعد الانتخابات الأمريكية

آرزو ديلمقانى - اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ١٢/١١/٢٠٠٨

مما لا شك فيه أن الانتخابات الأمريكية لا تعتبر موضوعا جديدا بالأهمية فقط فى إيران، لكنها تحظى بهذه الأهمية على مستوى العالم. فالولايات المتحدة من الدول المعدودة التى تؤثر انتخاباتها الرئاسية بشكل ما على المجتمع الدولي. والتخمينات بخصوص مستقبل العلاقات الأمريكية - الإيرانية بعد انتخاب باراك أوباما المرشح الديمقراطى هى أحد الموضوعات الجديرة بالبحث والدراسة من جوانب مختلفة. البعض يعتبر مجيئ أوباما يمثل تهديدا بالنسبة لإيران، هذا فى حين أن البعض يراه فرصة جيدة بالنسبة لإيران. لكن محمد صادق خرازى يرى "أنه بالنظر إلى ظروف إيران الجغرافية السياسية لا يجب أن نسمح للآخرين أن يلعبوا الكارت الخاص بنا، ويجب أن نعمل انطلاقا من معرفتنا بقدرنا ومكانتنا"

إن انتخاب باراك أوباما ينم عن حاجة حقيقية ومبدأ لطالما كان ينتظره الرأى العام العالمي، وكذلك أيضا الحكومات على مستوى العالم، إن ما يميز الأمريكيين على مدى تاريخهم هو قدرتهم على نقد الذات وتصحيح الأخطاء، فإن ما حدث ونتيجته- انتخاب باراك اوباما- كان أمرا ضروريا بالنسبة للمجتمع الأمريكي وكذا المجتمع العالمي. مما لا شك فيه أن الولايات المتحدة تمثل اللاعب الأهم على الساحة السياسية العالمية. وبالنظر إلى الصورة الخاطئة التى تبلورت عن الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة، والافتقار إلى استراتيجية وفلسفة سياسية وبرنامج للنظام الدولى الجديد، هذه الصورة الخاطئة خلقت من تلقاء نفسها سلسلة من الآثار السلبية وحالة من الاضطراب على مستوى العالم، كان من نتيجتها الأوضاع الراهنة اليوم أمنيا وسياسيا واقتصاديا، وكلها تحتاج إلى تحليل. والسؤال الأساسى هنا هل بإمكان اوباما أن يصبح بطلا مثل أجداده؟ مثل جيمس مريسون الذى وضع الدستور الأمريكى، وأن يضع أساسا لميثاق الحقوق العالمية، أو يستطيع أن يكون مثل جيفرسون الذى كان ظاهرة عظيمة فى تاريخ العالم السياسى، وأحدث تطورا عظيما فيه، ووضع ميثاق التنمية والتعمير والفكر الأمريكي، هل يستطيع أن يكون مثل ابراهام لينكولن ويحدد مصير الولايات المتحدة ويكتب تاريخها بشكل ما؟ الرد على هذه الأسئلة صعب للغاية ويبدو بعيداً أن يصل إنسان ما- فى ظل تعقيدات النظام السياسى فى داخل الولايات المتحدة والعناصر والحاسبات التى لها دور فى المجتمع الأمريكى- إلى إجابات لها.

ويجب أن نعترف أن الطرف المنافس لأوباما قد حصل على نسبة ٤٧٪ من الأصوات، وهذه النسبة خطيرة للغاية. وهذه الكتلة من الأصوات منسجمة للغاية ومتناغمة فيما بينها ضد أوباما، وهذا يكشف أنه على الرغم من الهزائم الكبيرة على صعيد العمليات العسكرية لا زالت نسبة مؤيدى هذه العمليات فوق ٤٠٪، والأشخاص الذين عايشوا المجتمع الأمريكى عن قرب يعرفون أن هذا المجتمع مجتمع غير عادى دينيا وقوميا، فالشعب الأمريكى يهتم بعناصر هويته مثل القومية والدين. واليوم هم مستاءون من كراهية العالم؛ ولذلك هم اليوم يسعون للتغيير. اليوم أصبح أوباما وجها محبوبا على مستوى العالم، وقد احتفلت القارة الإفريقية بأسرها بفوز أوباما، والبعض فى العالم الإسلامى متفائل بهذا الفوز، ولأول مرة تسطيع الانتخابات الأمريكية أن تسيطر على جزء من مشاعر الرأى العام العالمي. هل فى مثل

هذه الظروف يستطيع أوباما حل القضايا العالمية، وماذا سيفعل مع مقولة الأمن، وهل لديه خطة للانسحاب من العراق، وما هي وجهة نظره بالنسبة لمستقبل أفغانستان ، وما هو برنامجه لعملية السلام بين العرب وإسرائيل، وهل لديه رؤية جديدة بالنسبة للنظام العالمي، وماذا سيفعل مع لوبيات القوة فى الولايات المتحدة والتى تأتى على رأسها اللوبى الصهيونى، واللوبى العربى ثم سائر العرقيات الأخرى. وماذا سيفعل مع الأزمة العميقة التى تواجه الولايات المتحدة اليوم، وهل بإمكان أوباما تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل عوداً أحمد بالنسبة لالولايات المتحدة إلى الحقائق القائمة؟ الإجابة على هذه الأسئلة صعبة ومعقدة، ولا أتصور أنه بإمكان أوباما أن يجرؤ على اتخاذ خطوة شجاعة للرد على هذه الأسئلة فى المرحلة الأولى. لكن لدى اعتقاد أن أوباما ستقوم سياسته الخارجية على تدويل القضايا، وربما أمكننا القول أن سياسة الولايات المتحدة الخارجية ستصبح أطلنطية، وأعتقد أن اوباما والديمقراطيين سيميلون إلى التحالف أكثر من الانفراد والتوجه الأحادى الجانب. فهل هذا التطور يعد فرصة أم تهديدا بالنسبة لإيران؟ لا يمكن أن أجيب على هذا السؤال بشكل واحد أو بشكل ذهنى وحلولنا من خلال تصوراتنا تتجه صوب تصورات جديدة، لكن بناء على نظرة اولمان أعتقد أن أوباما سيواجه مشكلات كثيرة، وأنه سيكون تعاون عالمى ضد أوباما، وهذا يعنى أنه سيوجد نوع من التوجه نحو التعاون مع الولايات المتحدة سيفصل الولايات المتحدة الديمقراطية عن الولايات المتحدة أوباما عن الولايات المتحدة بوش. هل من الممكن أن تحرك المناورات بحيث لا نصبح قضية أمريكا؟ إننا لا نستطيع الفصل بين المناورات والتكتيكات والاستراتيجيات... لا نعرف أى تحرك نقوم به يكون مناورة أو تكتيكا أو استراتيجية، وهذه الحقيقة تجعلنا نشاهد اليوم نوعا من الاضطراب فى عملنا. بعد أحداث ١١سبتمبر كانت السعودية والإمارات وباكستان هى الدول التى تعتبر المتهم الأول فى ملف القاعدة وطالبان، حيث كان مخططو هذه الأحداث من هذه الدول. ماذا حدث حتى استطاعت هذه الدول خلال خمسة أو ستة أشهر أن تخفى نفسها وتعيد صياغة صورتها بينما الدولة التى كانت حليف الولايات المتحدة منذ البداية فى الحرب على الإرهاب والقاعدة تحولت إلى محور الشر؟ كنا أولى الدول من بين الدول الإسلامية التى أدانت أحدث ١١سبتمبر لكن السؤال المهم مالذى حدث حتى وصلنا إلى هذه النتيجة اليوم، فعلى الرغم من تعاوننا فى الإطاحة بطالبان فى أفغانستان، وبالأساس لولا تعاوننا ما كان ممكنا الاستيلاء على كابل، حتى إننا كان لنا دور أساسى فى الاعتراف رسميا بحامد كرزاى، ومع هذا تم تصنيفنا ضمن محور الشر؟ وهذا يكشف أن هناك لوبياً عربياً وآخر صهيونى قوى وراء الستار. ومن ناحية أخرى، بفضل توجيه أجهزة الاستخبارات والأمن العربية استطاعوا أن يخرجوا أنفسهم من هذه الورطة، ويصبحوا حلفاء الولايات المتحدة الاستراتيجيين، وأصبحنا نحن المستهدفون. اليوم يجب أن نكون حذرين، فإيران تتمتع بمكانة جغرافية سياسية وجغرافية استراتيجية وجغرافية اقتصادية والعالم يحتاج إلينا. هل نستطيع أن نزايد على هذه المكانة الاستراتيجية؟ الإفراط فى وجهات النظر السلبية أو الإيجابية من الممكن أن يضر بمصالحنا.

نتائج انتخاب أوباما بالنسبة لإيران

■ ديبلياسى إيران (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٠٠٨/١١/١٢

انتخاب أوباما كأول رئيس ملون لأمريكا يدل أكثر ما يدل على فشل المحافظين الجدد فى عهد جورج بوش. ففى عهده وقعت أكبر أزمة مالية على مدى ثمانين عاما فى أمريكا، بل وتسربت هذه الأزمة إلى أنحاء العالم وضربت أسواق المال. ولا زالت هذه الأزمة الآن تؤثر على حجم الإنتاج العالمى، وزيادة معدلات البطالة والتضخم. ويسعى كثير من زعماء العالم لاتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون انتشار هذه الأزمة وتحولها إلى أزمة اقتصادية واسعة النطاق. وحتى الآن تجاوز تعداد البطالة بين الأمريكيين حاجز الـ ٦ ملايين عاطل، وضرب الركود الاقتصادى الشامل الاقتصاد الأمريكى واقتصاديات بعض الدول الأخرى، وأدت توجهات بوش العسكرية، علاوة على وقوع الجيش الأمريكى فى مستنقع أفغانستان والعراق والخليج (الفارسى) إلى أن تصل الموازنة العسكرية إلى ما يزيد على ٧٠٠ مليار دولار. فى هذه الظروف زرع أوباما- بشعار "التغيير"- الأمل فى قلوب كثير ممن لهم حق التصويت بشكل أعم من الديمقراطيين والجمهوريين،

حتى يستطيع استرجاع مكانة الولايات المتحدة التى فقدت فى عهد بوش، وينقذها من السقوط فى الهاوية.

المنتظر من أوباما:

مجيء رئيس جديد للولايات المحدة من الطبيعى أنه أفرز حالة من الانتظار لإحداث تغير فى سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الفاشلة. وكانت أحدى المناطق التى استهدفت الهجمات الأمريكية أكثر من أى مكان فى العالم فى عهد المحافظين الجدد هى منطقة العالم الإسلامى، ودول الشرق الأوسط. بناء على هذا تحول انتظار حدوث تغير فى استراتيجيات أمريكا وأساليبها إلى أمل ومطلب لكل شعوب هذه المنطقة. وربما يمكن القول- بناء على هذا الانتظار- أن كثيرا من شعوب الدول الإسلامية والإفريقية يترقبون انتهاء عهد بوش المخيف وتنسم هواء جديد. وكانت استطلاعات الرأى قد أظهرت ميلا شديدا إلى المرشح الديمقراطي، ولم تكن إيران استثناء من هذه الظاهرة. وكثير من الإيرانيين الذين كان يساورهم القلق من احتمالية أن يشن بوش هجوما على إيران. يشعرون الآن مع مجيء المرشح الديمقراطى أن الخطر قد زال، بل أصبحوا يتبنون رؤية التغيير المحتمل فى السياسات الأمريكية. وبالأساس كل دول العالم، من حيث التعاطى مع سائر الدول والأمم، تعيش فى عدة بيئات أمنية مختلفة، يختلف نطاق كل واحدة منها مع الأخرى. ويقال فى تعريف البيئة "بيئة ذلك الشيئ هو ما يؤثر علينا ويجب علينا إدارته." بعبارة أخرى تستخدم كلمة البيئة فى تعريف نظام ما؛ ولهذا يمكن القول "بيئة ذلك الشئ هو ما يكون له تأثير محدد على النظام، وكل نظام يحتاج إلى ضبط وإدارة".

إعادة النظر فى الرؤى الأمريكية.

هناك ثلاثة أحداث كبرى فى القرن العشرين جعلت الولايات المتحدة تعيد النظر فى رؤها الإقليمية والعالمية، وتتبنى إحداث تغيير فى بلورة العالم وإدارتـه، والاتجاه نحو الأحادية القطبية، وإقرار نظام الهيمنة. هذه الأحداث الثلاثة

١- نجاح الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٨م. ٢- انهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩٠م. ٣- وأخيرا أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١م، فعلى الرغم من أنه حتى ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتى كانت الحرب الباردة ونظام الثنائية القطبية قائمين، إلا أنه بمجرد انهيار المعسكر الشرقى وزوال حلف وارسو وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام فرصة لا نظير لها، يجب عليها أن تستغلها، ولذا اعتزمت بلورة بيئة دولية جديدة لتضع نفسها على رأس هرم السلطة العالمية. وبناء على هذا، تبنت الولايات المتحدة التوجه الأحادى على صعيد القضايا الدولية، وعملت على بلورة العسكرة الأحادية القطبية فى العالم، وخلقت من احداث ١١سبتمبر الفرصة المناسبة والأجواء الرحبة لتنفيذ سياساتها الأمنية فى العالم. وفى هذا الوقت استغل الرئيس الأمريكى والمحافظون الجدد هذه الفرصة أسوأ استغلال. وجيشوا الجيوش فى أفغانستان ،وخلقوا فيها نظام حكم مواليا لهم. ثم شنوا هجوما على العراق واحتلوه. وكان نجاح الثورة الإسلامية فى إيران، وخروج الحلقة الأساسية من حلف "سنتو" وبالتالى حدوث فجوة فى سياسة "سد النفوذ" الأمريكية إزاء التوسع السوفيتى أكبر لطمة لسياسات الولايات المتحدة العالمية والإقليمية. ومنذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن كانت سياسات الولايات المتحدة العامة تجاه إيران ثابتة وكان يحدث تذبذب فى تكتيكاتها التنفيذية أو سياساتها التنفيذية، وسواء فى عهد الديمقراطيين أو الجمهوريين كان التصدى والعمل على إضعاف الجمهورية الإسلامية قائما على جدول أعمال السياسة الخارجية للحكومة الأمريكية، وخاصة بعد وصول المحافظين الجدد إلى السلطة، حيث اتسمت سياسات الولايات المتحدة تجاه إيران بعدم المرونة والعنف والتشدد واتخذت طابع القوة الصلبة والعسكرية.

نتائج فوز اوباما:

المهم هنا دراسـة توجهات وسياسات أوباما تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية التى يجب أن تتناغم مع شعاراته الانتخابية وشعاره المحورى "التغيير". تحدث أوباما فى خطاباته الانتخابية عن حوار غير مشروط مع إيران. وعلى الرغم من أنه أحدث تعديلا فيما بعد إلى حد ما فى كلامه، لكن على أية حال- كلامه يتناسب مع سياسته المحورية "الحاجة للتغيير". ومن المؤكد أن الاستراتيجية المشتركة بين أوباما وماكين فى موضوع الملف النووى "ممارسة مزيد من الضغط على إيران"، لكن الاختلاف هو فى الأساليب التنفيذية والتكتيكات المطلوبة لإعمال هذه السياسة. أكد أوباما عدة مرات فى معركته الانتخابية أن تكتيك الجمهوريين يقوم على التقليل من جدوى الضغوط الاقتصادية والعمل على استخدام التهديد العسكرى ضد إيران.

ولدراسة نتائج فوز أوباما على البيئة القومية لإيران لابد من التركيز على عدة محاور أساسية.

الحقائق القائمة فى انتخاب أوباما:

كما ذكر سابقا هناك عدة حقائق تكمن فى انتخاب أوباما لرئاسة الولايات المتحدة، من الممكن أن يفيد التركيز عليها فى الوصول إلى تحليل صحيح ومن ثم استنتاج أصح:

- أوباما الرئيس الشرعى، وهو يحظى بشعبية بالمقارنة بجورج بوش، وقد اتضحت هذه الشعبية فى الانتخابات.

لا زال أوباما على الأقل حتى الآن موضع اهتمام إلى حد ما على مستوى الرأى العام العالمي، أو بعبارة أخرى لم ير

العالم مكروها منه حتى الآن، فى حين أن بوش يتمنى العالم ذهابه اليوم قبل غد.

- بناء على الشعارات التى أطلقها أوباما فى حملته الانتخابية والتى كان محورها التغيير من المتوقع أن يقوم بعملية تغيير فى السياسات الأمريكية، وخاصة الخارجية منها والتى تأخذ الطابع العسكري.

- قدم أوباما نفسه للرأى العام على أنه شخصية مرنة وسلمية، ولذا الأمل معقود على ازدهار السلم والأمن الدوليين فى مثل هذه الظروف.

- تقوم سياسته على الحوار والمحادثات حتى مع أعداء الولايات المتحدة.

- يمكن القول أن أوباما حتى هذه اللحظة بانتخابه رفع من مكانة الولاغيات المتحدة وحيثيتها إلى حد ما على المستوى العالمي.

- من المحتمل أن تقل عمليات الولايات المتحدة العسكرية والحربية فى العالم. فسياسة أوباما التى تتسم بالمرونة تبشر بهذا الاحتمال فى المستقبل. بالأساس فإن أى شخص كان سيصبح رئيسا الولايات المتحدة كان سيرى أنه ليس بإمكان أمريكا خوض حرب جديدة على مستوى العالم، ولهذا عمل أوباما من خلال تصوير نفسه كسياسى منطقى، ومؤيد للحوار والمحادثات، على أن ينحى جانبا استخدام الأداة العسكرية لمواجهة التحديات العالمية. وهذا الأمر قد أدى إلى أن يتمكن من كسب الشعب الذى أرهقته مغامرات بوش العسكرية. ومن الطبيعى أن أوباما سيكون قادرا على الاستفادة من هذه الحالة الإيجابية التى تعم العالم لصالح الدبلوماسية الأمريكية الجديدة.

السياسات الأمريكية تجاه إيران:

بصفة عامة يمكن القول إن سياسات الولايات المتحدة ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية تتلخص فى عدة محاور أساسيةهى:

- الحيلولة دون حصول إيران على القدرات والاستعددات التى تمكنها من السلاح النووى، وذلك على مستوى المعلومات والتقنية والمعدات بالشكل الذى يجعل إيران تكف عن التوسع فى المنشآت النووية السلمية، وذلك بغرض كسب الثقة، وهدف الولايات المتحدة فى هذه المرحلة هو وقف تخصيب اليورانيوم فى داخل إيران، ولهذا أخرج مجلس الأمن الدولى الملف النووى الإيرانى من إطاره الفني، وجعله ملفا سياسيا وأمنيا.

لا يجب أن تصبح إيران قوة أكثر تفوقا من إسرائيل على الساحة العسكرية الشرق أوسطية. وفى هذا الصدد تعتزم الويات المتحدة التصدى لنجاحات إيران فى مجال القدرة الصاروخية والحد من نفوذها وقدرتها فى المنطقة.

- يجب على إيران أن تتعاون مع النظام الدولى فى القضايا الإقليمية والعالمية. وأحد أركان هذه المسألة التعاون مع الولايات المتحدة فى مكافحة الإرهاب على أساس تعريف الأمريكيين للإرهاب.

- يجب على إيران أن تتوافق مع القيم الأمريكية، أى الحرية والديمقراطية. والدليل الأهم على هذه السياسة الأمريكية هو استهداف قضايا الداخل فى إيران على المستوى السياسى والثقافى والاقتصادى و...

سياسات إيران المبدئية:

من ناحية أخرى، تعتقد الجمهورية الإسلامية أنه يجب التصدى لنظام الهيمنة العالمى، وأن تراعى المبادئ التالية:

- جعل إيران قوة فى مواجهة نظام الهيمنة العالمي.

تطبيق وجهات النظر الإسلامية فى البلاد، وعدم قبول الأفكار المغايرة للمبادئ الإسلامية.

- الوقوف بجوار المظلومين أحقهم فى العالم، ومعارضة الظلم العالمي.

الوقوف ضد إسرائيل والتصدى لها باعتبارها مظهرا لإرهاب الدولة.

- إقامة علاقات طيبة مع كل دول العالم إلا النظام الصهيونى المحتل.

العمل على وحدة المسلمين بغرض خلق قوة إسلامية يكون لها مكان بين القوى العالمية. وبالنظر إلى هذه النقاط وسياسات كل من إيران والولايات المتحدة سنقوم الآن بدراسة تأثير انتخاب أوباما عن طريق النظر فى سياساته التنفيذية.

الاستنتاج:

لتحليل وضع الولايات المتحدة بعد مجيئ أوباما وتأثير ذلك على سلوكها تجاه إيران، يجب التركيز على مسألتين مهمتين:

- سياسات الولايات المتحدة الثابتة على المستوى الدولي.

- سياسات أوباما الخاصة بإيران ومن الطبيعى أن أداء السياسة الخارجية للروؤساء الأمريكيين لا يجب أن يخرج عن إطار وساحة المصالح القومية والقيم الأساسية والسياسات الأمريكية الثابتة. ولو نظرنا بتشاؤم سنصل إلى نتيجة مفادها أن سياسات أوباما لن تتمكن من إحداث انفراجة فى القضايا العالقة بين إيران وأمريكا. وطبقا لاعتقاد كثير من الخبراء ومحللى الشئون الدولية، أسلوب تعاطى أوباما مع إيران سيحدد المصير الشرق أوسطى للحكومة الأمريكية على مدى الأربع سنوات القادمة، لكن من الممكن تحليل هذه القضية الأساسية على مستويين:

١ - اتجاه الفرصة المحور؛ فالبعض يعتقد بها أن أوباما قد

أعلن أنه سيجرى محادثات من شروط مسبقة، وأنه سيغير سياسات بوش الاستعلائية الخالقة للتوتر، بناء على هذا فإن هناك فرصة أمام إيران يجب تستفيد بأقصى درجة ممكنة. وحتى تحقق إيران أقصى استفادة ممكنة من هذه الظروف يجب أن تتبنى سياسة نشطة وتضع على جدول أعمالها برنامجا مفصلا. بناء على هذا يجب ضبط وإدارة سلوكيات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الجمهورية الإسلامية من جانب إيران. وفى هذا الاتجاه تستطيع إيران أن تعلن استعدادها لمحادثات مع الرئيس الأمريكى فى حال لو لاحظت تغييرا فى السياسات الأمريكية بشكل عملى ملموس، وبعد استشارة الخبراء البارزين فى السياسة الخارجية تعد برنامجا محددا لهذا الغرض. هذا البرنامج يجب أن يعد بناء على مبادئ العزة والحكمة والمصلحة، وعلى أساس قيم الثورة الإسلامية والمصالح الحيوية الإيرانية، ويجب الأخذ فى الاعتبار فى الظروف الحالية أن الولايات المتحدة تعيش حالة من الضعف بسبب الأزمة الاقتصادية، والوقوع فى مستنقع العراق وأفغانستان، وعلى إيران أن تحدد خياراتها من موقف العزة والقوة. ومحصلة هذا الاتجاه النشط من جانب إيران نزع سلاح الولايات المتحدة وإلقاء الكرة فى ملعبها ،والقضاء على ذرائعها هى والمجتمع العالمى تجاه إيران.

٢- الأتجاه الخطر، من ناحية أخرى تقوم وجهة نظر بعض أهل الـرأى على أن، مجيئ أوباما وحكم الحزب الديمقراطى الولايات المتحدة على مدى طويل من الممكن أن يعتبر خطرا على إيران. وفى حال لم تتخذ سياسة نشطة للظروف المستجدة ولم تضع الحكومة الإيرانية على جدول أعمالها إدارة السلوك الأمريكى أو حدث تعثر من جانب إيران فإن الفرصة الكامنة فى هذه الظروف من الممكن أن تتحول إلى تهديد أو خطر على إيران. والخلاصة تولى أوباما الحكم فى الولايات المتحدة لفترة قصيرة من الممكن أن يكون فرصة لإيران لكن إذا لم تستغل الفرصة بشكل صحيح وتدار الظروف بشكل صحيح فمن الممكن على المدى البعيد أن تتحول إلى خطر جدى، وذلك مع بقاء الديمقراطيين لفترة طويلة ولكن من خلال طرح قضايا جديدة مثل حقوق الإنسان و... بل إنها لن تكون أفضل من عهد بوش بالنسبة لإيران.

التردد الامريكى فى إعادة فتح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية

(ابراهيم متقى) روزنا* www.roozna.com، ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٨

لم تزل مسألة فتح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية لدى طهران مثار اهتمام مسئولى الإدارتين الإيرانية والأمريكية، وهو الأمر الذى عكسته الصحافة ووسائل الإعلام لدى الجانبين، وكذا فقد عرضت الكثير من وجهات النظر المتباينة إزاء أسباب إعادة فتح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهران من قبل تيارات مختلفة، مما يشير بدوره إلى أن ثمة جهات ما لدى الجانبين في انتظار حدوث تحول حقيقى في العلاقات الدبلوماسية الإيرانية-الأمريكية. ولعل مثل هذا التوقع قد يكون ناجما عن تبلور المصالح المشتركة أو الموازية على صعيد السياسة الخارجية الإيرانية والأمريكية، فالقضايا العلاقة في أزمة العراق، والصراعات العسكرية والأمنية في أفغانستان، وكذلك حالة انعدام الاستقرار السياسى الباكستانية، كلها تأتى في إطار المصالح الموازية أو المصالح المشتركة للبلدين، الأمر الذى يجعلهما يعيدا النظر في علاقاتهما بتلك الأزمات والمسائل الاستراتيجية. فظروف المنطقة الواقعية قد تساعد على وجود العديد من التعارضات والصراعات المتصاعدة فيما بينهما بشكل يحول دون تحقيق أى مصالح سواء للدول المتصارعة في الشرق الأوسط أو للمحافظين الجدد المتشددين بسياسة الولايات المتحدة الخارجية. على أية حال، فإنه في ظل تلك التعقيدات والأزمات الإقليمية والدولية يتحتم على الدول إعادة النظر حول بعض القضايا وأولويات السياسة الخارجية والأمنية. ولعلنا يمكننا مشاهدة مثل تلك الحالة في القضايا الأمنية الإيرانية- الأمريكية إزاء منطقة جنوب غرب آسيا خلال الفترة الممتدة بين سنوات ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٨ ، هذا قطعا غير المخاطر الأمنية الإيرانية التى كانت موجودة في عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى، والتى كانت تعكس ظروف الأمن المعقدة في الشرق الأوسط. ومن

ناحية أخرى، فقد قورنت القضايا الأمنية الإيرانية بالدواعي الاستراتيجية والأمنية الأمريكية منذ عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٨، ورغم أن بعض المسائل الأمنية والسياسية للبلدين قد تواجه معاً في تلك الفترة، إلا أن الواقع السياسي والأمني يشير إلى أنه في إطار الأجواء العامة لا يمكن قصر العلاقات والدواعي الاستراتيجية للدولتين الإيرانية والأمريكية على التعاون الأمني أو الخلاف الاستراتيجي فحسب. خاصة أن ذلك قد لا يفضي إلى نتائج إيجابية في تحليل وتفسير المسائل الأمنية الجارية في المنطقة.

أما فيما يتعلق بالظروف التي تكون فيها للأنظمة السياسية بعض المصالح الأمنية المشتركة أو الموازية، فهناك ثمة حاجة ماسة للتنسيق فيما بينهم، وذلك من أجل تحقيق المزيد من المصالح المشتركة، وهو الأمر الذي بات يمثل واقعية السياسة الدولية المعاصرة. ويذكر في هذا السياق، أن القيادات الإيرانية التنفيذية تسعى إلى إدراك الدواعي الأمنية لمختلف الدول، حتى تمهد المجال لمزيد من التعاون المشترك. ومن هذا المنطلق، يأتي الاستعداد الإيراني ليعكس مدى تعاون إيران في إقرار العلاقات الدبلوماسية في إطار إعادة فتح مكاتب رعاية المصالح.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن ثمة فعاليات تجرى بأشكال مختلفة في الوقت الراهن، إزاء مكاتب رعاية المصالح بين طهران وواشنطن، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تتبنى توجهات غير مباشرة في هذا السياق، إذ إنها تمتنع عن إرسال ممثل سياسي رسمي إلى إيران. ويمكن إرجاع ذلك للقرارات التي سبق أن اتخذت في عهد الرئيس (كارتر) في مارس عام ١٩٨٠، حينما بادر باتخاذ قرار بقطع العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع إيران. ورغم ذلك لم يتخذ المسئولون الإيرانيون سياسة المعاملة بالمثل في المقابل، بل ظل مكتب رعاية المصالح الإيرانية لدى الولايات المتحدة قائماً وبشكل مباشر عبر رجال الدبلوماسية الإيرانية، وقد كان دور السفارة الباكستانية حينذاك يقتصر على أداء المراسم في إطار من البروتوكولات التي يقوم بها مكاتب رعاية المصالح. وباستثناء ذلك يؤدى القائم بالأعمال كافة الإجراءات التنفيذية الأخرى، بينما مازال الأمريكيون يمتنعون حتى الآن عن إرسال هيئة دبلوماسية إلى إيران، ولعل مواقف كوندوليزا رايس فيما يتعلق بتفعيل مكتب رعاية المصالح الأمريكية في طهران قد تضع المعوقات أمام بنية الدبلوماسية الأمريكية، وإذا ما أردوا إرسال هيئة دبلوماسية أمريكية إلى طهران فسيكون عليهم إعادة النظر قبل أى شئ في علاقاتهم مع إيران، كما أن هذه المسألة قد تكون في حاجة إلى إصدار قرارات جديدة من قبل رئيس الإدارة الأمريكية، قطعاً إذا اعتبر ذلك من المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

على أية حال، فإن امتناع القيادات الأمريكية التنفيذية عن اتخاذ قرارات مريحة وأكثر شفافية ومحددة حيال إعادة فتح مكتب الرعاية الأمريكية لدى طهران يمكن أن يكون ناجماً عن فقدانها القرار الاستراتيجي تجاه إيران. فلو أن الأمريكيين قد وصلوا إلى إجماع حول عدم وجود إمكانية اقرار علاقة تعاون رسمية مع إيران فإن هذا الأمر مرجعه إلى المنافسة السياسية وبنية القرار الاستراتيجي الأمريكي نفسه، خاصة أن بعض التيارات السياسية الأمريكية مازالت تؤكد على ضرورة القيام بمواجهة موسعة أو عملية محدودة ضد إيران، منا يعنى أن أى مبادرة من شأنها التعاون مع إيران قد تفضى إلى تهديدات جديدة على الساحة الداخلية الأمريكية، وقطعاً قد يحول ذلك دون القيام بممارسة سياسة الضغط الأمريكي تجاه إيران، أو على الأقل، يحد منها، بينما أن كافة مؤشرات السياسة الأمريكية مع دول المنطقة تشير بدورها إلى أنهم في حاجة ماسة للتعاون مع إيران خاصة في تلك المرحلة الحرجة، لاسيما الظروف السياسية الجارية بالعراق وأفغانستان، والاضطرابات الحادثة في باكستان مؤخرا. وتباعاً فإن ترميم تلك العلاقة عبر توسيع سبل التعاون مع دول المنطقة قد يحول دون ظهور الصراعات الجديدة، وخاصة أن إيران تلعب الدور المحورى في المنطقة، ومن ثم فلا سبيل أمام الإدارة الأمريكية الجديدة غير إعادة النظر في علاقاتها مع إيران.

وأخيرا، فإن إبداء أى رغبة في إعادة العلاقات الدبلوماسية قد يتطلب من الأمريكيين إظهار مرونة أكثر تجاه إيران، أو بعبارة أخرى، سيكون على الأمريكيين الالتزام بأدبيات السياسة القائمة على الاحترام المتبادل، والابتعاد عن ممارسة الضغوط على إيران، أو حتى رفع اسم إيران من قائمة الإرهاب، وهذا يتطلب قراراً استراتيجياً.

----

*(*) الموقع الالكترونى الناطق باسم حزب الثقة الوطنية الإصلاحى الذى يتزعمه مهدى كروبى رئيس مجلس الشورى الأسبق (المترجم).

رسالتان عن فشل إيران فى الحصول على مقعد فى مجلس الأمن

سيد على موجابى دبلماسى إيرانى(الدبلوماسية الإيرانية) ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٨

يعتقد أن مسألة الترشيح المجدد لإيران للحصول على عضوية غير دائمة لمدة عامين لمقعد مجلس الأمن بعد عدة عقود يمكن تحليلها من منطلقين: الأول، من حيث تعامل بعض الدول الغربية مع إيران، والآخر، من حيث تداعيات النتائج على الذاكرة الإيرانية. هذا وقد لخص كاتب المقال المنطلقين على شكل رسالتين فى الشرح التالى:

الرسالة الأولى، تتلخص فى أنه حينما راح "جان ساورز" المندوب البريطانى لدى منظمة الأمم المتحدة يعلن نتيجة التصويت على مقعد مجلس الأمن أمام حشود الصحفيين قائلا: "هزيمة المحبوبة إيران" استدعى ذلك خواطر كاتب المقال تلك الأيام التى كانت فيها إيران أحد أبرز أعضاء مؤتمر سان فرانسيسكو، وأولى المؤسسين لمنظمة الأمم المتحدة. ففى تلك الاثناء، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وزوال عهد الاحتلال المباشر للدول، كانت مسألة بقاء قوات الجيش الأحمر فى آذربيجان الإيرانية من أكثر المسائل المقلقة للمجتمع الدولى، ورغم أن أزمة آذربيجان والحوادث الواقعة بعدها كانت بداية لمرحلة جديدة وهى التى عرفت فيما بعد بمرحلة الحرب الباردة، إلا أن تلك الأزمة ووفقاً لرواية جلال عبده عضو الهيئة الإيرانية المتمثلة فى مؤتمر سان فرانسيسكو قد حملت بأبعاد سياسية عدة من قبل أعضاء المؤتمر، حتى إن ذلك قد آثر سلباً حينما كان هناك حاجة لاختيار الموقع الجغرافى المناسب لمقر الأمم المتحدة بين إحدى العواصم العالمية.

إذ يذكر من خلال أعمال مؤتمر سان فرانسيسكو أن طهران كانت فى مقدمة العواصم المقترحة كمقر دائم للأمم المتحدة، حيث إن فعاليات الهيئة الدبلوماسية فى المؤتمر واللوبى المؤثر من قبل بعض الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة التى رأت أنه بالنظر لموقع الجغرافيا السياسية لإيران باعتبارها السد الطبيعى فى مواجهة روسيا، ومن أجل حماية استقلالها وأراضيها فيحتم على المجتمع الدولى انتخاب مركزية الأمم المتحدة فى طهران من منطلق دورها الإقليمى والدولى، ومن أجل إقامة الاستقرار والأمن، والأهم التصدى للنفوذ الروسى، لكن فى مواجهة اختيار طهران، كانت هناك لندن بوصفها المنافس على موقع الأمم المتحدة.

ويذكر الدكتور جلال عبده أن الرد الدبلوماسى البريطانى على تأييد بعض الدول لاختيار طهران كان يتسم بالسخرية. وعلى أية حال، فقد أدت الديكتاتورية البريطانية وتفهم روسيا لأسباب اختيار طهران كمقر للأمم المتحدة إلى رفض هذا الاختيار، وبالفعل تم اختيار نيويورك وأخذت الأصوات عليها بأغلبية. واليوم وبعد مرور أكثر من خمسين عاماً على تلك الواقعة، ونحن نتذكر الخواطر عن أسباب رفض طهران مع الدكتور جلال عبده أن المسألة لم تكن ترجع لمرحلة الحرب الباردة وإنما كان الهدف من وراء الرفض عزل إيران عالمياً، والدليل ما نراه اليوم. ورغم مرور كل تلك السنوات، يأتى الممثل البريطانى ليعلن نتيجة التصويت على مقعد مجلس الأمن ليقول "هزيمة المحبوبة إيران" والعجيب هنا، أن استخدام مثل هذا المصطلح "المحبوبة" غير مستخدم أو متعارف عليه فى الأدبيات الدبلوماسية على الإطلاق، وإن دل فإنه يدل على مواقف بعض الدول تجاه إيران، خاصة أنها مازالت تتمتع بمكانة هامة فى منطقة أكثر اضطراباً فى العالم، إضافة على وقوعها فى قلب الخليج (الفارسى)، وإضافة أيضاً إلى ملفها النووى الساخن وتجاورها مع روسيا. وتجدر الإشارة فى هذا السياق، أيضاً، أن إيران دائماً ما تنظر إلى قرارات مجلس الأمن على أنها قرارات غير عادلة، وأن هناك حاجة ماسة لوضع معايير وأسس حقيقية وثابتة لحل الصراعات الإقليمية والدولية عبر الحوار والمشاورات، ولذلك دائماً يأتى إقصاؤها، فكيف يمكن تحملها على مقعد حتى لو كان غير دائم فى مجلس الأمن ولمدة عامين!؟

الرسالة الثانية: تتلخص فى أن السنوات الأخيرة فى إيران قد شهدت اعتلاء الدكتور أحمدى نجاد سدة الحكم فى إيران، وهو أكثر رؤساء جمهورية إيران الإسلامية تشدداً على الساحة الخارجية وبشهادة التاريخ، فتجاهله لبعض الأعراف الدبلوماسية حينما يتحدث عن الدول، أو مناوراته تشهد على هذا التشدد، لكنه بالرغم من ذلك فإن مبادراته للاستعداد للسفر وإجراء المناظرات مع نظاره مثلما يحدث الآن مع الرئيس الأمريكى الجديد فى وسائل الإعلام، وتصريحاته حول اختراق حقوق الإنسان لبعض الأقليات فى كندا، وإعلانه عن الترشيح لعضوية مجلس الأمن بالولايات المتحدة الأمريكية - كلها تشير إلى الدور المؤثر الذى تعكسه حكومته على الساحة الخارجية، ورغم تلك المبادرات والفعاليات، هناك تساؤل يطرح نفسه، مفاده، لماذا رغم الظروف الدبلوماسية المناسبة، لا يوجد مردودات إيجابية منها؟!

نهاية العصر الذهبى لـ«ايبك»

■ وكالة أنباء فارس ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٨

أقدمت عشرات الشخصيات اليهودية فى الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا على إنشاء لوبى جديد بتلك الدولة يتعارض مع سياسات اللوبى الصهيونى المعروف بـ «ايبك». وطبقا لتقرير الـ «واشنطن بوست»، وجريدة الرأى العام، فإن هذه المجموعة الجديدة، أعلنت أن استراتيجيتها تتلخص فى التصدى للاتجاهات المحافظة الجديدة والمسيحية الإنجيلية، المسيطرة على السياسات الأمريكية، الخاصة بإسرائيل.

وقد ادعى قادة هذه المجموعة أن هدفهم من تكوين هذا اللوبى الجديد المناوئ لـ «ايبك»، هو إنشاء دولة فلسطينية تعيش إلى جانب إسرائيل بالإضافة إلى التوصل لاتفاقيات سلام بين إسرائيل وجيرانها العرب.

وقد أعلن جرمى بنامي، رئيس هذا اللوبى الصهيوني، والذى كان فى السابق مستشار السياسة الداخلية فى حكومة بيل كلينتون، قائلا: «حتى الآن ومنذ فترة طويلة، فإن التيار اليمينى المتشدد، هيمن على المحافل والأوساط الأمريكية الداعمة لإسرائيل، وعبارة داعمة لإسرائيل تعنى أن أفكارها لم تحظى بدعم غالبية الأمريكيين سواء يهود أو غير يهود، وهى أفكار تشمل دعم الحرب مع العراق، ودق طبول الحرب ضد إيران، والحيلولة دون إنهاء أزمة النزاع العربى الإسرائيلي، لقد حان الوقت لظهور الداعمين الحقيقيين لدولة إسرائيل ممن يريدون الوصول إلى طريقة لإنشاء دولتين، هما إسرائيل وفلسطين، وتوقيع اتفاقية سلام شامل بين الإسرائيليين وجيرانهم.»

وضمن الشخصيات البارزة، والمنتمية لهذا اللوبى الجديد، «روب مالى»، وهو من مستشارى الشئون الخارجية لباراك أوباما، حيث عمل فى السابق ضمن فريق بيل كلينتون، وزار الجمهورية السورية عدة مرات، والتقى بالرئيس السورى بشار الأسد.

كما يمكن الإشارة إلى عضو آخر، هو «دانيل ليفي» من مركز الدراسات الأمريكية الجديدة، والذى شارك فى مباحثات السلام فى أوسلو وطابا، بالإضافة إلى الجنرال، «عمرام متزنا»، وهو من مرشحى رئاسة الوزراء فى إسرائيل، و«شلومو بن عامي»، و«آلون لئيل»، و«افرايم بورج»، رئيس الكنيست السابق، و«آمنون شاحاك»، الرئيس السابق للقيادة المشتركة فى الجيش الإسرائيلي، و«داليا اسحق رابين»، عضو الكنيست السابق.

جدير بالذكر أن المجتمع اليهودى الأمريكى بلغ ستة ملايين نسمة، يمثلون أقل من ٢٪ من إجمالى عدد السكان بالولايات المتحدة الأمريكية، لكن أنصار الصهيونية فى الولايات المتحدة تحولوا إلى أكثر الجماعات تأثيرا فى السياسة الخارجية الأمريكية من خلال إنشاء تكتلات هامة، وارتباطات قوية بين المصالح الأمريكية وإسرائيل، وحاليا يوجد بالولايات المتحدة ٢٨١ منظمة يهودية و٢٥٠ اتحاد إقليمى يهودي، أهمها على الإطلاق لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية المعروفة باسم ايبك، والتى بدأت نشاطها منذ عام ١٩٥٠م، ومنذ ذلك الحين أعلنت أنها تسعى لسن قوانين، لصالح دعم إسرائيل.

وأحد أساليب ايبك، فى داخل منظومة اتخاذ القرار الأمريكى تمثلت فى جماعات منتشرة فى جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، تقدم الدعم للسياسيين بشكل غير مباشر، ومن ثم فى حالة إقدام أى سياسى على اتخاذ موقف معارض لأهداف ايبك، فإن هذا الأمر يصل إلى جميع اليهود والمنظمات الصهيونية الأخرى فتمارس عليه الضغط.

وتضع ايبك على قائمة أولويتها حاليا، موضوعات مثل، تحجيم قدرات إيران النووية، وتأمين مساعدات مالية لإسرائيل قدرها ٣ مليار دولار.

الأزمه المالية العالمية: الإقتصاد الإيرانى متضرر من كل الجهات

ديبلماسي ايران (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٨

من الثابت أن ارتباط ايران بالعائدات النفطية يشكل مخاطر كثيرة أو له تداعيات كثيرة على الاقتصاد الإيرانى برمته، هذا الأمر يدركه جيدا صناع القرار الإيرانى خاصة اولئك الذين يضعون السياسات الاقتصاديه للدولة الأمر الذى يعنى افتراض أن هؤلاء لديهم البدائل اللازمة للتعاطى مع جميع التداعيات الخطيرة التى يمكن أن تصيب الدولة جراء تلك العلاقة التى لم تتمكن الحكومات من إيجاد البدائل أو المخارج اللازمة لها.

منذ عدة أشهر عشنا جميعا المسيرة التصاعدية غير الطبيعية لأسعار النفط وكيف أنها بلغت الذروة فى وقت قياسى غير مسبوق . لقد أدى هذا الصعود الوهمى الى سيطرة خيال جامح على الادارة الاقتصادية الإيرانية مفادها أن هذه الأسعار سوف تستمر فى صعودها، وأن سعر برميل النفط سوف يصل إن آجلا او عاجلا الى ٢٠٠ دولار للبرميل، وعلى هذا الاساس أخذ المسئولون فى الحكومة الى توقع عائدات نفطية مقدارها ٢٥٠ مليار دولار عكس الصورة التى كانت قائمة فى عام ٢٠٠٤ والتى لم تحقق إيران فيه غير تسعة مليارات دولار كعائدات نفطية مباشرة.

المقصود هنا ان بداية الفترة التى نعيشها الآن، والتى ترجع الى عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، والتى حققت إيران خلالها ٩,٦ مليار دولار كعوائد نفط وغاز قد ادت الى حالة من الانكماش فى التوقعات. بل وذهبت إلى ان أسعار النفط قد تواصل هبوطها، وهو ما لم يكن صحيحا فى حقيقته وكاشفا فى الوقت نفسه عن جوانب قصور فى المنظومة الاقتصادية المرتبطة بالنفط أو المتمحورة حوله، وذلك لأن الأسس والمباديء الخاصة بعلم الاقتصاد تخبرنا بحقيقة مفادها أن الأسعار لا يمكن أن تستمر فى الأنخفاض الى الأبد كما لايمكن أن تصعد الى الأبد أيضا.

من هنا عندما بدأت اسعار النفط فى الصعود، فالمؤكد انها كانت ستصل فى يوم ما الى نقطة - لحظة - الذروة ثم تتوقف عند تلك النقطة بعض الوقت لتعود الى الهبوط مره اخرى.

مرجع ذلك انه حين ترتفع قيمة سلعة ما فى الأسواق فإن ذلك يؤثر فى سلوك المستهلكين ،وكذلك اولئك الذين يعرضون هذه السلعه، المؤكد ان (القيمة) تكشف دوما عن سلوك العرض والطلب فهى (رد فعل) لذلك كله، من هنا فإذا ما أستمر سعر سلعة فى الصعود فإن المستهلكين إما أنهم سوف ينصرفون الى سلعة أخرى بديلة وإما أن يمتنعون عن الشراء وفى كلتا الحالتين سوف تنخفض قيمة السلعة وهذا هو عين ما حدث لسلعة النفط.

على سبيل المثال، انخفضت الطاقة فى الولايات المتحدة بمعدل ٥٪ تقريبا، كما أنخفض أستهلاك محطة الطاقة النفطية من ١٥ مليون برميل الى ٥,٤ مليون برميل كما انخفض استهلاك كل الف gdp من ١,٦ برميل نفط الى ٠,٦ برميل نفط، وفى النهاية فإن الأستهلاك العالمى/ الطلب العالمى من النفط قد انخفض نتيجة لانخفاض معدلات النمو الاقتصادى.

ما سبق يرتبط بتأثير الطلب على السعر، أما بخصوص تأثير العرض على السعر فإنه عندما تزداد قيمة سلعة ما فإن المسيطرين عليها يشتاقون لزيادة انتاجها من أجل تحقيق أكبر مكاسب جراء عرضها بسعر مرتفع. ولهذا السبب نفسه زاد أنتاج النفط خاصة من جانب أوبك الى ان بلغ ٣٢,٦ مليون برميل نفط ليتحقق بذلك رقما قياسيا لم يسبق لأوبك أن أدركته.

والآن النفط يواجه انخفاضا شديدا فى قيمته وسوف تستمر مسيرة الهبوط ربما الى أن يهبط الى اقل من ٥٥ دولاراً للبرميل والآن يمكن - أو يجب - أن توضع الموازنات على أساس أن سعر النفط قد لا يتجاوز ٥٠ او٦٠ دولاراً وهو ما يحمل مخاطر اقتصادية حقيقية.

والآن فإننا فى إيران أمام هذا الواقع الجديد الذى يقول بانخفاض قيمة النفط الى ٦٠ أو ٥٠ دولار وأن سعر نفط الاوبك سوف يحقق انخفاضا كبيرا مقداره ٦٣٥٪ من القيمة التى كان قد وصل اليها وهذا فى حد ذاته (جرس انذار بالخطر) بالنسبة لإيران التى أعتمدت لنفسها سياسات مالية نقدية مفتوحة جراء أرتفاع أسعار النفط والآن فإن الحكومة تريد توزيع المساعدات بين الناس والآن يجب ايضا على الحكومة أن تستورد بنزينا بحوالى ٨ مليارات دولار والآن ثالثا فإن المتوقع ان يصل العجز فى الموازنة الى ٣٠ الف مليار تومان إيرانى.

الأمر الذى يعكس صوره مفادها أن الحكومة سوف تكون

عاجزه عن تنفيذ برامجها وخططها لسبب بسيط مفاده ان المصدر الرئيسى لتأمين وتوفير النقد لدى جميع البنوك والاستثمارات الحكومية هو (النفط) كل ١٠٠٠ تومان = دولار واحد.

السؤال الاساسى هنا هو كالتالى : كيف ستظهر - وما هى - أهم الآثار الخاصة بالعوائد النفطية فى ميزانية الدولة. ان الميزانية العامة للدولة تربط بالنفط فى ٧٠٪ منها ومن ثم فالمؤكد أنها سوف تشهد عجزا مهما جراء هذا. وفى حالة نفال جميع الاحتياطات النقدية الموجوده لدى الدولة فإن الحكومة سوف تكون مضطرة الى تغطية العجز فى الموازنة من خلال طبع وإصدار نقود دون وجود غطاءا نقديا لها يتمثل فى العملات الصعبة الاجنبية الأمر الذى سوف يفرض على الهيكل الاقتصادى للدولة مزيدا من التضخم المرتفع.

ايضا وبسبب الانخفاض فى العوائد النقدية النفطية وزيادة أو أرتفاع قيمة الصادرات التى تحتاج اليها الدولة.

فإن حوالى ٨١٪ من واردات السلع الاستثماريه أو الوسيطة فى الدولة والتى تتم عبر البنوك الإيرانية وتصب مباشرة فى الانتاج سوف تشهد عجزا كبيرا الأمر الذى من شأنه ان يؤدى الى انخفاض فى الإنتاج ومن ثم هبوط حاد فى الصادرات غير النفطية ايضا، كذلك فإن الصادرات المرتبطة بمشتقات النفط مثل (البتروكيماويات) سوف تشهد إنخفاضا مهما ايضا وذلك بسبب إنخفاض النمو الاقتصادى ومن ثم الطلب العالمى عليها.

من هنا واستنادا لما سبق ذكره- فإن الاقتصاد الإيرانى أصبح عرضه لتلقى الضربات الموجعه من كافة الاتجاهات.

لكن فى مجال البنوك - اى على صعيد البنوك الايرانية - فإنه وبسبب خصوصية النظام البنكى الإيرانى الذى يعد (نظاما مغلقا) لا يرتبط بعلاقات بنكيه دولية فمن الممكن الا تؤثر الازمة المالية الراهنة على البنوك الإيرانية ومن ثم فهى بعيده الى حد كبير عن تلقى الضربات الموجعة، فالبنوك الإيرانية اكثرها حكومى ومن ثم فإن وجود الدعم الحكومى للبنوك يخلق الطمأنينة لدى الناس لأن النظام البنكى الإيرانى لم يخضع للتغيير بعد.

لكن على صعيد البورصة الإيرانية فإن الأمر يبدو مختلفا عن البنوك كما يبدو مختلفا ايضا عن الاستثمارات والتدفقات المالية النفطية، فبورصة إيران غير كبيرة وهى حديثة والاوراق المالية المتداولة فيها محدودة جدا ولا توجد اية صلات بين هذه البورصة وبين البورصات العالميه لكن نظرا لوجود أنشطه فعالة لبعض الشركات الكبرى التى دخلت البورصة زاد سطح ومستوى المعاملات المالية والنقدية فيها الأمر الذى غير الى حد ما من خصائص البورصة الإيرانية ومن ثم فإنه مع هبوط تلك الخصائص التى نتجت عن دخول بعض الشركات الكبرى فإن البورصة الإيرانية لن تشهد بدورها الأوضاع المناسبة التى تأملها وتتمناها لنفسها بوصفها (بورصة وليده) أو (بورصة حديثة العهد).

عمليات مشبوهة

■ جام جم (المرآة المسحورة) ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٨

ان الهجمات كانت واسعة وبتدبير ومخطط كبيرين ولا يمكن تصديق من يقول انها من صنع مجموعات اسلامية بل تقف ورائها مخابرات كبيرة وذلك من اجل تشويه صورة وسمعة المسلمين في الهند وباكستان.

ونتوقع ضلوع المخابرات الامريكية والصهيونية في مثل هذه الهجمات وقالت: اعلنت مجموعة تتظاهر بتوجه اسلامي وتطلق على نفسها اسم مجاهدين (دكن) مسئول عن الهجمات، لكن هذه المجموعة لم يعرف عنها شيء، ثانيا كيف يمكن لمجموعة صغيرة وجديدة القيام بمثل هذا العمل الكبير والدقيق؟

ومن المستبعد ان تعمل باكستان على اثارة التوتر مع جارتها الهند في هذه الظروف الحساسة لأن باكستان تدرك جيدا ان قيامها بادنى عملية ارهابية في الهند ستتوجه اليها كل اصابع الاتهام في حين ان حكومة زرداري تواجه مشاكل اكثر اهمية ولذا فان ضلوع باكستان في هذه الهجمات التي شهدتها مدينة مومباي ليس منطقياً.

ان الهدف من تنفيذ هذه الهجمات هو القاء الكرة في ملعب القاعدة وطالبان لتبرير ابقاء القوات المحتلة لأفغانستان وتشويه صورة المسلمين في العالم.

ولا يمكن استبعاد تورط اجهزة الاستخبارات الصهيونية والامريكية في هذه الهجمات نظرا لدقة المخطط وكيفية تنفيذه.

عاطفة الأمومة في شعر الشاعرة الإيرانية «فروغ فرخزاد»

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

تعتبر الشاعرة الإيرانية "فروغ فرخزاد" واحدة من أشهر شاعرات إيران فى العصر الحديث. ولدت عام ١٩٣٢ فى مدينة طهران لأب عسكرى هو العقيد "محمد فرخزاد" وأم هى السيدة "توران وزيرى تبار"، وأتمت تعليمها الإبتدائى والإعدادى ثم التحقت بعد ذلك بالمدرسة الثانوية الفنية، وهناك تعلمت الخياطة والرسم.

بدأت فروغ فى نظم الشعر، وهى فى سن الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة، وبرعت فى فن الرسم، وقد تزوجت وهى فى سن السابعة عشرة من "پرويز شاپور" الذى كان موظفا بوزارة المالية وكان يكبرها سنا، وأثمر زواجها هذا طفلا يدعى "كاميار" أو "كامى" كما كانت تدلله، غير أن هذا الزواج لم يدم طويلا، وانفصلت فروغ عن زوجها هذا بعد ثلاث سنوات من الحياة المشتركة فى عام ١٩٥٣، وعادت إلى منزل أبيها، ثم تركته لتعيش حياة حرة كما كانت تطمح دائما ؛ فقد كانت تشعر أن بيت الزوجية يشكل بالنسبة لها سجنا يحول بينها وبين الحرية التى تصبو إليها. إلا أن فروغ عانت معاناة شديدة بسبب فراقها لإبنها الذى أخذه أبوه بحكم القانون، وظلت قلقة بسبب بعده عنها، ليس هذا فحسب، بل إنها كانت قلقة أيضا من حكم إبنها عليها عندما يكبر، خاصة أن الشائعات قد ترددت حول علاقاتها برجال آخرين.

نشرت الشاعرة فروغ أول مجموعة أشعار لها بعنوان "أسير" (الأسيرة)، وهى فى سن السابعة عشرة، وبعد ذلك بعام نشرت مجموعة أشعارها الثانية بعنوان "ديوار" (الجدار)، وقد أثار هذا الديوان ضجة فى الأوساط الأدبية الإيرانية بسبب أولى قصائده وهى بعنوان "گناه" (الإثم او الذنب)، حيث تحدثت فيها عن ارتكابها لإثم ملئ باللذة، مما أثار عليها الكثيرين، وجعلهم يوجهون إليها الاتهامات لأنها عبّرت عن مشاعر المرأة وأحاسيسها بشكل صريح وبجرأة غير مسبوقة، وانتشر الهمس واللغط حولها. وقد عبرت الشاعرة عن ذلك بشكل جيد عندما قالت فى إحدى قصائدها، وهى بعنوان "رميده" (الخائفة - أو الفزعة) من ديوان "الأسيرة":

"أفر من كل المعارف / وأتسلل إلى ركن بهدوء وصمت / وتغوص نظرتى فى الظلمات / وأصغى إلى قلبى المريض / أفر من هؤلاء الناس / الذين يبدون متوائمين معى فى الظاهر / ولكنهم ألصقوا بأذيالى فى الباطن / مائة فرية من شدة حقارتهم / عجبا لهؤلاء الناس / الذين بمجرد سماعهم لأشعارى / تنفرج أساريرهم فى وجهى كالوردة العطرة / لكنهم بمجرد جلوسهم فى خلوة / يصفوننى بالمجنونة سيئة السمعة".

وفى عام ١٩٥٧ أصدرت فروغ ديوانها الثالث وقد عنونته باسم "عصيان" (العصيان) وضم مجموعة من القصائد تتميز بحرية الفكر والتعبير، ويبدو من أسماء هذه الدواوين الثلاثة كم كانت الشاعرة متمردة على كل ما حولها من تقاليد وعادات فى المجتمع الإيرانى، وكانت ترغب بشدة فى الحديث عن كل شئ بصراحة ودون مواربة وبلا قيود، تقول فى إحدى قصائدها وهى بعنوان "عصيان" (العصيان) من ديوان "أسير" (الأسيرة):

"لا توصد شفتى بقفل الصمت / فعندى فى القلب قصة لم تحك / وفك القيد الثقيل المقيدة به قدماى / فإن لى قلبا مضطربا من هذا العشق".

لقد وجدت فروغ ميلادها الجديد فى نظم الشعر بعد أن تخلصت من قيود الزوجية، وذكرت فى إحدى قصائدها

وهى قصيدة "خانه متروك" (البيت المهجور) من ديوان (الأسيرة) أنها ستترك التفكير فى أى شئ آخر سوى الشعر، الذى وصفته بأنه حبيبها وسلوتها، وأنها مصممة على التفوق فيه وامتلاك ناصيته.

تصدر بعد ذلك فروغ ديوانها الرابع وهو بعنوان "تولدى ديگر" (الميلاد الجديد)، ثم يصدر لها بعد موتها ديوانها الخامس، وهو بعنوان "ايمان بياوريم به آغاز فصل سرد" (فلنؤمن ببداية فصل البرد) وذلك فى عام ١٩٧٣، ويتميز هذا الديوان بطول قصائده بالمقارنة بقصائد الدواوين الأربعة السابقة. وقد تركت فروغ بالإضافة لدواوينها الخمسة رواية لم تكتمل وسيناريو لفيلمين وعدة لوحات ومشروعات فنية.

لم تكتف فروغ بنظم الشعر فقط، فقد كانت فنانة متعددة المواهب، فدخلت مجال السينما وتعاونت مع "ابراهيم گلستان" فى إنتاج العديد من الأفلام التسجيلية، وسافرت فى عام ١٩٥٩ إلى إنجلترا لدراسة السينما، وزاولت عملية الإخراج فى عدة أفلام، بل شاركت فى التمثيل فى بعضها، وكتبت سيناريو بعض الأفلام. كما إتجهت أيضا للمسرح ولعبت دورا فى إحدى المسرحيات، وهى مسرحية "ست شخصيات تبحث عن مؤلف" للكاتب الإيطالى پيرانديللو عام ١٩٦٣.

وفى عام ١٩٦٦ تنتهى حياتها على إثر تصادم سيارتها بسيارة أخرى، ورغم قصر عمرها إلا أنها تركت أثرا كبيرا فى مجال الشعر الفارسى الحديث، خاصة الشعر النسائى الذى عبرت فيه عن أحاسيس المرأة ومشاعرها بحرية تامة، ولم تخضع فيه للتقاليد والقيود التى كانت سائدة فى مجتمعها آنذاك، كما صورت فى أشعارها المجتمع الإيرانى الذى عاشت فيه بكل صراحة ووضوح، ووصفت الطبيعة فى بلادها، ووضع المرأة فى إيران فى ظل التقاليد والعادات المختلفة.

لقد أثرت حادثة طلاقها من زوجها، وإقصاء إبنها عنها تأثيرا كبيرا على حياتها، إلى درجة أنها تبنت طفلا يدعى حسين، ورسمت له صورة زيتية فى أواخر حياتها. وهى لم تنس إبنها "كاميار"، فقد أخذت تتحدث عنه بين الحين والآخر فى أشعارها، وتتذكر تلك الفترة التى عاشت معه فيها، وقد أدى حرمانها من رؤيته بطبيعة الحال إلى التفكير فيه وتخيله وكأنه أمامها تخاطبه وتناجيه، وقد ظهر ذلك واضحا جليا فى مجموعة من القصائد، عبرت فيها عن عاطفة الأمومة وشوقها إلى رؤية إبنها، وهى خمس قصائد، جاءت ثلاث منها فى ديوان "اسير" والإثنتين الأخريين فى ديوان "عصيان"، وتحمل القصيدة الأولى عنوان "عفريت الليل" أو "شيطان الليل"، وهى تتحدث عن موضوع طالما وجدناه فى الأشعار أو الحكايات التى تنظم أو تكتب فى الآداب الشرقية، وكذلك فى التراث الشعبى عند أمم الشرق وشعوبه، وأعنى بذلك قصة العفريت أو الشيطان الذى يخوف به الأطفال عند ارتكابهم أية حماقات أو مشاكل، أو عند رغبة الأمهات فى إسكاتهم وتخويفهم من عفريت وهمى ؛ فيضطر الطفل للنوم خوفا ورعبا.

وهناك قصص كثيرة ترددها الأمهات حتى يجبرن أطفالهن على النوم أو عدم المطالبة بشئ معين، وهذا أمر شائع فى بلاد الشرق بصفة عامة، وهو متوارث من جيل إلى آخر.

وفروغ تردد فى هذه القصيدة نفس هذه الفكرة وتتخيل أنها تهدهد إبنها لينام، ولكن النوم يستعصى عليه، عندئذ لا تجد من وسيلة أخرى سوى تخويفه بالعفريت المزعوم، ومحاولة إجباره على النوم، وربما لم تقم الشاعرة فى الحقيقة بهذا الدور إلا أنها فى كل قصائدها التى تعبر فيها عن مشاعر الأمومة تتخيل إبنها البعيد عنها والذى حرمت منه ومن رؤيته، وتشرع فى تطبيق ما تفعله الأمهات من سلوكيات قد تكون أحيانا غريبة، ولكنها شائعة فى المجتمع الإيرانى وغيره من مجتمعات الشرق، وقصيدة "عفريت الليل" نموذج معبر عن الأمومة الجارفة عند فروغ، فهى تبدأ بدعوة طفلها الصغير للنوم، وتذكره بعفريت الليل القادم، وتصوره له بأنه ملوث الكفين بالدماء، يحطم فى طريقه أى شئ يطأه بقدميه، تقول:

"نم ياولدى الصغير/ وإغمض عينيك؛ فقد أقبل الليل / إغمض عينيك ؛ فإن عفريت الليل هذا/ قد جاء وكفه ملوثة بالدماء، والضحكة تعلو شفتيه / ضع رأسك على حجرى المتعب / وإستمع إلى صوت وقع أقدامه / فقد تحطم جذع شجرة الدردار العتيقة / بمجرد أن وطأها بقدميه".

ويُفهم من هذا؛ أن هذا العفريت ضخم الجثة مخيف، قادر على تحطيم أى شئ فى طريقه، فهل يتحمل الطفل رؤيته بهذه الصورة، إذن عليه أن يخلد للنوم دون تباطؤ. وتستمر القصيدة فتصور هذا العفريت وهو يختلس النظر إلى الطفل من النافذة وعيناه ممتلئة بالشرر والدماء، اسود اللون كالزنجى، وقد أخذ يدق باب المنزل بقبضته بحثا عن الطفل الذى لا يرغب فى النوم، تقول الشاعرة:

"آه.. ودعنى أسدل الستائر جميعها / على النوافذ/ فهو يختلس النظر من النافذة فى كل لحظة / بهاتين عين مليئة بالنار والدم. وقد إحترق من لهيب أنفاسه الراعى فى قلب الصحراء الساكنة / آه.. إهدأ ؛ فإن هذا الزنجى الثمل / يستمع إلى صوتك من خلف الباب".

وتأخذ الأم فى تهديد طفلها بهذا العفريت، وأنه قد يأتى ليأخذه منها إذا لم ينم، ولكنها فى نفس الوقت تطمئن إبنها بأنه لن يتمكن من أخذه منها طالما ظلت مستيقظة تسهر على راحته وحمايته، تقول الشاعرة :

"أتذكر عندما يزعج طفل مُتعِبٌ أمه المنهكة / يأتى

عفريت الليل من قلب الظلمات
فجأة ويأخذ الطفل ويهتز زجاج النوافذ بمجرد مجيئه صارخا / ويصيح قائلا: أين ذلك الطفل ؟ / إستمع ؛ إنه يدق الباب بقبضته. لا، إذهب، إبتعد ياسيئ السيرة / إبتعد، إننى أشمئز من منظرك / أنى يمكنك أخذه منى / طالما أننى يقظة وهو بين أحضانى".

إلى هنا والأمور عادية، أم تحاول تنويم إبنها بتخويفه بعفريت الليل، وتصوره له فى أبشع صورة، وهذا يحدث كثيرا فى البيئة الشرقية، ولكن المفاجأة هنا فى القصيدة أن العفريت لا يخشى الأم التى تدافع عن وليدها، ولكنه يهاجمها ويوجه إليها الإتهامات، حيث يتهمها بإرتكاب الإثم، وأنها ليست جديرة بأن تأخذ هذا الطفل فى أحضانها أو حتى تدافع عنه ضد الشياطين، وأخيرا ترضخ الأم أمام طلب العفريت الذى طلب منها رفع رأس إبنها عن حجرها وإبعاده عنها نظرا لأنها ليست الأم الطاهرة العفيفة التى يحق لها أن تدافع عن إبنها وتحميه من الشياطين، ونهاية القصيدة هذه تعبر عما حدث للشاعرة فى الواقع حيث أبعدوا إبنها عنها بسبب الإتهامات التى وجهت إليها، وقد عبرت عن ذلك بشكل مأساوى ؛ إذ طلبت من إبنها "كامى" أن يرفع رأسه عن حجرها ويبتعد عنها، تقول الشاعرة فى نهاية هذه القصيدة:

"وفجأة تحطم سكون المنزل / إذ صرخ عفريت الليل قائلا: آه.. كفى يا إمرآة، فأنا لا أخشاك / لأن أذيالك ملوثة بالإثم، ملوثة بالإثم. حقا إننى عفريت، ولكنك اكثر منى شرا / أنت أم، وأذيالك ملوثة بالعار / آه.. إرفعى رأسه من فوق حجرك / فأين يستريح الطفل البرئ. يخبو الصوت، ويذوب قلبى الذى يشبه الحديد فى نيران الألم / وأنتحب قائلة يا "كامى" يا "كامى" / آه.. إرفع رأسك عن حجرى".

وكأن هذه النهاية للقصيدة تؤكد أن الشاعرة قد أخطأت فعلا فى حق إبنها وفى حق نفسها، وارتكبت ما يمنعها حتى من ضم إبنها بين ذراعيها، إلا أن هذا لا يمنع من أن القصيدة تعبر عن عاطفة الأمومة الجياشة التى تشعر بها الشاعرة، وأنها ما زالت تذكر وليدها الذى لازمته فترة قبل أن يبتعد أو يُبعد عنها، وهى تتخيل نفسها أيام أن كانت تهدهده عند نومه، لكن الإتهامات التى وجهت إليها من البشر فى الواقع، ومن عفريت الليل فى الخيال، جعلتها تتخلى عن هذا الطفل البرئ وتتركه فى كنف أبيه ليرعاه بعيدا عنها.

ولقد أجادت الشاعرة فى تصويرها لهذا النمط من التراث الشعبى واستدعته فى قصيدتها، كما أحسنت فى رسم صورة لعفريت الليل وخوف الأم على طفلها، والجدل الذى دار بين العفريت والأم، واقتناع الأم بوجهة نظر العفريت، التى هى فى الواقع وجهة نظر الآخرين بالنسبة للشاعرة، وما ترتب عليها من تخليها عن إبنها أو إبعاده عنها.

وقد ترددت الخرافات حول العفاريت والشياطين فى التراث الشعبى الإيرانى كثيراً، نذكر من ذلك مثلا ما ذكره المستشرق "هنرى ماسيه" فى كتابه القيم عن المعتقدات والتقاليد الإيرانية وهو بعنوان:

"CROYANCES ET COUTUMES PERSANES"

والذى نقله إلى الفارسية مهدى روشن ضمير، أن من وسائل تخويف الأطفال قول الأم للطفل "الآن سأسلمك لعلى موجود"، وعلى موجود هذا هو درويش يأخذ الأطفال، ويثبتهم بأربعة مسامير، ويشعل تحت أجسادهم مصباحا نفطيا حتى تذوب أبدانهم وتتساقط منها الدهون، ويجمعها هو. (الترجمة الفارسية ص ٦٩).

وقد تحدث أيضا عن الأشباح والعفاريت "صادق هدايت" فى كتابه "نيرنگستان" (موطن السحر) مثل حديثه عن "غول الصحراء" الذى يعيش بعيدا عن العمران، ويخطف الناس من الطريق، وإذا نام أحدهم فى الصحراء بمفرده، فإنه يمص دمه من قدميه حتى الموت.

وهكذا نقلت فروغ فى أشعارها بعض الملامح من التراث الشعبى الإيرانى، واستدعت بعضها، فكانت أشعارها صورة من البيئة التى عاشتها وتربت بين أحضانها.

أما القصيدة الثانية فهى قصيدة "المريض"، وتبث فيها الشاعرة أيضا مشاعر الأمومة الفياضة، وتتخيل أيضا إبنها وهو فى حالة المرض، وقد أصابته الحمى، وسهرت هى بجواره تتضرع إلى الله أن يشفيه، وأن تكون فداء له، وتبكى بكاء مرا، وتنساب الدموع على خديها، تقول:

"طفل مريض نائم بين ذراعى / بوجنتين محمرتين محمومتين / وبخصلات شعر مضطربة / لم يهدأ من الألم حتى منتصف الليل. ترتعد كل لحظة بين يدى / أصابعه الرقيقة الساخنة / وأنا أبكى وأتضرع إلى الله / قائلة: إلهى خذ روحى وخفف عنه آلامه".

وتخاطب الشاعرة النجوم مستعطفة إياها، وتشهدها على ما تعانيه الأم عند مرض طفلها، وأنها لا يمكن أن يغمض لها جفن، وتتذكر طفلها وهو صحيح معافى عندما كان يقبلها، ويجلس أمامها فى انتظار إعداد طعام الإفطار وهو يتعجلها، وهى الآن تنظر إليه وهو يعانى من الحمى ويناديها، فينفطر قلبها من أجله، تقول:

"أيتها النجوم المشغولة بالمشاهدة والفرجة / إن هذا هو طفلى المريض / وأنا لم أنم حتى وقت السحر / وأنتم تشاهدون بأنفسكم عينى اليقظة الساهرة. لقد تذكرت عندما كان يطلب منى قبلة / وهو يضحك ضحكات مبهجة منتشية / أو عندما كان يجلس بنظرة متسرعة متعجلة / فى انتظار

تناول طعام الإفطار. وأحيانا يصل صوته إلى مسامعى وهو يقول: "ماما"؛ فيحترق قلبى من شدة الألم / وأنا أرى طفلا يحترق وسط نيران الحمى / فوق فراش الاضطراب والقلق. الليل ساكن، وهو يئن بين يدى / ويتألم من شدة المرض / بينما تضحك من إضطرابى وخوفى / ضربات ساعة الحائط الوحيدة".

وهكذا صورت لنا الشاعرة حال الأم عند مرض طفلها، والقلق الذى يصيبها، وتذكرها له فى حالة الصحة، ومقارنة ذلك بالحالة التى هو عليها عند المرض، وهذه الصورة تصور الأم أينما كانت، فهذه هى مشاعر الأم تجاه أبنائها، وهى الوحيدة التى تعانى من أجلهم، ولا يشعر بهذا الشعور أحد سواها، بينما غيرها لا يعير الأمر إهتماما كضربات ساعة الحائط التى لا تكترث لكل هذه المشاعر، وتواصل ضرباتها فى رتابة كالمعتاد. وقد أحسنت الشاعرة عندما رسمت لنا صورة حقيقية لقلق الأم على طفلها عند مرضه أو إصابته بسوء، وربما عاشت هى نفسها هذه التجربة عندما كان إبنها بين أحضانها، وربما كان ذلك من وحى خيال شاعرة قادرة على تصوير هذه المشاعر بصدق وبراعة، وقد نظمت هذه القصيدة فى فبراير من عام ١٩٥٥.

أما القصيدة الثالثة وهى بعنوان "البيت المهجور"، فهى التى تصور فيها الشاعرة فروغ بيت الزوجية الذى هجرته، إلا أن طفلها "كاميار" ما زال يقبع هناك فى هذا المنزل حزينا على فراقه لأمه، وذلك بعد انفصالها عن أبيه پرويز شاپور وضم أبيه له بقوة القانون. تبدأ الشاعرة قصيدتها هذه بالحديث عن أن الفرح قد هجر ذلك المنزل، وأصبح الفراش فيه خاليا باردا، وهناك يرقد الطفل بين أحضان مربية عجوز. وتعبر الشاعرة عن الحياة المضطربة التى يعيشها هذا المنزل بأسلوب بليغ وبكنايات معبرة كسقوط فنجان ملئ باللبن فوق رسوم السجادة، وإصفرار الورود ونضوب ماء الزهرية، والقطة التى تتجول فى المنزل بعيونها الباردة الجامدة، والشمعة التى تقترب من نهايتها، تقول الشاعرة:

"أعلم الآن أن فرحة الحياة / قد هجرت ذلك المنزل البعيد / أعلم الآن أن طفلا أخذ ينتحب / حزنا على فراق أمه. وتمر سريعا فى خيالى كل وقت / صورة لفراش خال وبارد / صورة اليد التى تبحث يائسة / عن جسد بحزن وألم. وأرى هناك بجوار المدفأة / ظل قامة ضعيفة مرتعشة / وظل ساعدين كأنهما ودعا / الحياة بسهولة. وهناك بعيدا طفل نائم حزين / بين أحضان مربية متعبة عجوز / وقد انقلب فنجان من اللبن / فوق رسوم زهور السجادة. النافذة مفتوحة وفى ظلالها / مال لون الورود إلى الإصفرار / وإنسدلت الستائر على أكتاف الباب / ونضب ماء الزهرية. وأخذت قطة تخطو بخطوات بطيئة وثقيلة / بعيون باردة لا يشع منها الضوء / والشمعة فى آخر شعلة لها / تتجه إلى العدم والفناء".

لكن الشاعرة فى نهاية قصيدتها تحاول الابتعاد عن التفكير فى هذا المنزل المهجور، وهذا الطفل الذى يرقد هناك حزينا فى غياب أمه وحنانها، وتعتزم الاتجاه وجهة أخرى، هذه الوجهة هى الاستغراق فى نظم الشعر، فهو سلوتها الوحيدة، وهو شغلها الشاغل بعد أن فشلت فى زواجها، وانفصلت عن زوجها، وأرادت أن تعيش حياة حرة طليقة، ولم يعد لها من أمل سوى نظم الشعر والتفوق فيه، وهذا ما حدث بالفعل فى حياة فروغ، تقول:

"لكننى سوف أترك طريق الأمل / فأنا متعبة الروح مضطربة / وحبيبى هو الشعر، وسلوتى هو الشعر / وسوف أذهب حتى أحصل عليه وأناله".

أما القصيدة الرابعة فهى قصيدة "قصيدة من أجلك" التى كتبتها الشاعرة فى أواخر يوليو ١٩٥٧ لإبنها كاميار، وهى تعتبر هذه القصيدة آخر أغنية هدهدة له عند مهده، ورغم ابتعادها عنه فإنها تبشره بأنه سيأتى يوم تلتقى به فيه، ولن يكون هناك أحد معهما غير الله، تقول الشاعرة:

"هذه آخر أغنية هدهدة / عند مهد نومك / حتى يتردد الصوت الوحشى لهذه الصيحة / فى سماء شبابك. دع ظلى الحائر / يبتعد وينفصل عن ظلك / وسوف نلتقى يوما ما، ولو كان بيننا أحد فلن يكون هناك أحد غير الله".

ثم تقص عليه ما حدث لها وما واجهته من إتهامات وشائعات، وأنها حاولت التعبير عن نفسها، ولكنها فشلت لأنها إمرأة، وليس مقبولاً منها أن تعبر عن نفسها بكل هذه الصراحة والوضوح، ثم تصف الزمن الذى تعيش فيه حيث النجوم كلها صامتة، والملائكة كلها باكية، والزهور كلها تافهة وأقل قيمة من أشواك الصحراء. لقد رمزت الشاعرة بهذه الأشياء كلها إلى الحالة التى عاشتها وعاشها الناس فى ذلك الزمن البائس، تقول الشاعرة مخاطبة إبنها:

"عندما تقع عيناك البريئتان / على هذا الكتاب المشوش الذى لا بداية له / ترى عصيان الأزمنة المتأصل / متفتحا ومزدهرا فى قلب كل صوت. هنا تكون النجوم كلها صامتة / هنا تكون الملائكة كلها باكية / هنا تكون براعم زهرة مريم / أقل قيمة وقدرا من أشواك الصحراء".

وفى ذلك الزمن الذى عاشته فروغ انتشر الكذب والرياء، ولا يوجد بصيص من الأمل فى تحسن الأحوال، وقد إتُهمت الشاعرة بسوء السمعة، وأصبحت حبيسة سجن مظلم، وهى تشعر بأن الجدال غير مجد مع الفئة التى تتظاهر بالزهد فى عصرها، وأن المدينة التى تعيش فيها والمدينة التى يعيش فيها إبنها كاميار إنما هما وكران من أوكار الشياطين، تقول الشاعرة:

"أعلم أن هذا الجدال ليس سهلاً / مع هذه الفئة

المتظاهرة بالزهد / فمدينتي ومدينتك ياطفلي الجميل / وكران للشياطين منذ زمن بعيد".

وتنهى الشاعرة قصيدتها بأمل ربما يتحقق فى يوم من الأيام، وهو أن يقرأ إبنها هذه القصيدة ويبحث عن أمه فى ثناياها، ربما يعرف من خلالها حقيقة هذه الأم، وما عانته فى ذلك الزمن من أهوال، تقول:

"سيأتى يوم تقع فيه عينك بحسرة / على هذه الأغنية الممزوجة بالألم / وتبحث عنى فى ثنايا شعرى / وتقول لنفسك إنها كانت أمى".

هكذا تعيش الأم على هذا الأمل، وهو أن يدرك إبنها مشاعرها تجاهه وما عانته فى حياتها، وكيف واجهت هذه الحياة بكل ما فيها من قسوة ومعاناة.

أما القصيدة الخامسة فهى بعنوان "العودة" وقد نظمتها فى سبتمبر عام ١٩٥٧، وهى واحدة من القصائد التى تعبر عن الآثار النفسية التى خلفها فراق الشاعرة لإبنها، حيث أصبح من حق أبيه رعايته تماما بمقتضى شروط الطلاق، وعاش فى بيت جدته لأبيه، وبذلك ترعرع غريبا عن أمه. وقد عرضت الشاعرة فى هذه القصيدة صورا للعاصمة طهران ومنازلها ومساجدها وشوارعها وأزقتها. وتصف عودتها إلى هذه المدينة التى تغيرت فيها الأحوال عن ذى قبل، تقول الشاعرة:

"كانت المدينة تغلى داخل تنور الظهر/ والحارة تكتوى بحرارة الشمس / وكانت قدماى تتقدمان فوق أرضيتها الصامتة وترتعشان بشدة. كانت المنازل قد تغير لونها / وعلاها الغبار، فأصبحت قاتمة اللون حزينة / والوجوه تظهر من بين العباءات / كأرواح قُيِّدت أقدامها بالسلاسل والأغلال / وجدول ماء جاف، كعين عمياء / خال من المياه ومن آثارها / ومر مطرب من الطريق / وامتلأت أذنى بأغنيته. وقبة معروفة لمسجد قديم / تشبه الكؤوس المحطمة / وفوق شرفة المئذنة مؤمن / يؤذن بصوت حزين".

هكذا رسمت الشاعرة صورة لمدينة طهران، لكنها صورة متأثرة بالحالة النفسية التى تعانى منها الشاعرة، وذلك نتيجة فراقها لإبنها وبعدها عنه، وتبالغ فى تصوير الأوضاع فى المدينة إلى الحد الذى تصف فيه شجرة اللبلاب العتيقة وقد علتها خضرة الشيخوخة وغبار الزمن، وهذا كله يوحى بالكآبة والحزن اللذين تعانى منهما تلك الأم التى فارقها إبنها إلى غير رجعة، ولكنها ما زالت تعيش على أمل لقائه والنظر إلى وجهه البرئ، وتصف ذلك فى قصيدتها وأنها أخذت تبحث عنه، إلا أنها لم تجد له أثرا فى غرفته الصغيرة، وتتخيله أمامها، وتتساءل: هل هذا هو أنت يا كامى، إلا أنها تفيق على الحقيقة، وهى أنه لم يبق شئ من ذلك الماضى المرير غير اسمه فقط، تقول الشاعرة واصفة عودتها اليائسة بعد فشلها فى العثور على إبنها ولقائه:

"وأخيرا وصل الطريق إلى نهايته / وكنت قد قدمت من طريق ملئ بالغبار / عطشة على نبع طريق الصراع والحسرة / ولم تكن مدينتى سوى مقبرة لآمالى".

هكذا كانت نهاية رحلتها إلى طهران، حيث لم تجد هناك بغيتها، وقد تغيرت أحوال المدينة بكل ما فيها بعد هجرها لبيتها، وبعد فراقها لإبنها وزوجها. إن هذه القصائد الخمس التى استعرضناها إنما تعبر عن عاطفة الأمومة المشبوبة، ولوعة الأم لفراق إبنها، والبحث عن أثر له فى كل مكان، وقد عبرت الشاعرة بشكل جيد عن هذه العاطفة، وعن تلك المشاعر، كل هذا من خلال صور وتشبيهات رائعة، أكدت قدرة الشاعرة على التعبير والتخيل بأسلوب شعرى جذاب.

وأختم حديثى فى هذا الموضوع بكلمات طريفة بدأ بها ناشر ديوان فروغ مقدمته، وضمنها أسماء دواوينها الخمسة، يقول فيها ما ترجمته:

"لقد ولدت فروغ فرخزاد فى هذه الدنيا (أسيرة)، وأخذت تدق برأسها (جدار) الحياة. وتمردت [إشارة إلى ديوانها "العصيان"] وكانت تسعى إلى (ميلاد جديد) لها وللعالم أجمع، ثم أغمضت عينيها عن الدنيا فى (بداية فصل بارد)، وطار كل ذلك فى جثمان صغير لطائر إختطفه الموت فجأة ولم يتمكن من الطيران".

المراجـــــع:

ديوان فروغ فرخزاد – چاپ چهارم – تهران ١٣٨٢ ش.

برگزيده اشعار فروغ فرخزاد – چاپ سوم – تهران ١٣٥٢ ش.

إمرأة وحيدة – فروغ فرخزاد وأشعارها – تأليف مايكل هلمان – ترجمة د. بولس سروع، مراجعة أ.د. فكتور الكك – سلسلة إبداعات عالمية – الكويت – أكتوبر ٢٠٠٧ م.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠
I.S.B.N. 977 - 227 - 130 - 3 الترقيم الدولى

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي من خلال نشاطه إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وأيضاً بهدف ترشيد الحوار السياسي العام وعملية صنع القرار في مصر والعالم العربي.

إصدارات المركز

١- الدوريات

كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١، وتتوجه إلي صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر "كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها أ. **عبد الفتاح الجبالى.**

ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥، تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، التى ترتبط بتطورات محددة أو وقائع معينة أو قضايا خاصة أو أفكار مثارة ذات أبعاد استراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويرأس تحريره أ. **هانئ رسلان.**

مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥، تعني بالرؤي والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الائتلاف الحاكم والمعارضة، ومجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته، ويتولي رئاسة تحريرها د. **عماد جاد.**

قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦، وتهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات، وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. ويرأس تحريرها أ. **هناء عبيد.**

مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠، وتهدف إلي دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. **محمد السعيد ادريس.**

أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر باللغة العربية، وتهدف إلي دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. **مجدي صبحي.**

٢- التقارير السنوية

التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦، ويسعي التقرير إلي تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير الاستراتيجي العربي أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥، ويرأس تحريره د. **محمد عبد السلام.**

تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير سنوى يصدره المركز منذ عام ٢٠٠١، ويعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتى من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويرأس تحريره أ. **أحمد السيد النجار.**

٣- الكتب

أصدر المركز منذ إنشائه عشرات الكتب والكتيبات التي غطت موضوعات متعددة من العلاقات الدولية، والقضايا العربية، والصراع العربي - الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية، والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر، والتاريخ الحديث والمعاصر المصري والعربي. ويرأس تحرير سلسلة الكتب أ. **نبيل عبد الفتاح.**

الحصول على إصدارات المركز

تطلب إصدارات المركز من المكتبات العامة ومكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك السنوي في تلك الإصدارات عن طريق إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية
تليفون: ٢٧٧٠٤٥٦٥ - ٢٥٧٨٦٠٣٧ فاكس: ٢٧٧٠٣٢٢٩

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر